الجزيرة العربية

AL-JAZEERA AL-ARABIA

مجلة شهرية سياسية تعنى بشؤون الجزيرة العربية (السعودية)

العدد الثالث - مارس ١٩٩١م - شعبان ١٤١١هـ

السعوديون والثورة الشعبية في العراق

الكويت تغلي .. ولكن ضدّ آل صباح

الحرب انتهت .. والديمقراطية حان حينها

سيناريوهات التغيير للحكم السعودي

نظام الأمن الاقليمي ودور دول الخليج

مستقبل العلاقات السعودية الايرانية

لا أمن ما دامت الديكتاتوريات حيّة قويّة

هجوم غربي جديد للفوز بمكاسب السلام

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

الجزيرة العربية

AL-JAZEERA AL-ARABIA

مجلّة شهريّة سياسيّة

العدد الثالث - مارس ١٩٩١م - شعبان ١٤١١هـ

رئيس التحرير :

حمزة الحسن

الفهرس

آن الأوان لتشديد المطالبة بالديمقراطية..... 3
دورنا في زحمة الأحداث..... 4
سيناريوهات التغيير في السعودية متعدّدة..... 5
أخبار..... 8
نظام الأمن الأقليمي ودور دول الخليج التمويلي... 10
الكويت تغلي .. ولكن ضدّ آل صباح!..... 12
مستقبل العلاقات السعودية الايرانية..... 14
الانهيار الاقتصادي قد يدفع الشعب للاحتجاج..... 17
الغرب : لا للديمقراطية التي ينتصر فيها الاصوليون 18
هجوم اميركي اوروبي للفوز بمكتسبات السلام..... 20
لا أمن ما دامت الديكتاتوريّات حاكمة..... 21
هروب الرساميل السعودية الى الخارج..... 23
رسالة الى الملك تطالبه بالاصلاح..... 24
الكلمة الممنوعة..... 26
النظام السعودي وأزمة الشرعيّة..... 28
مهمّات الشعوب في مرحلة ما بعد الحرب..... 29
فهد وصدّام .. الداء واحد..... 30
وثائق تصبّ في مجرى التغيير..... 31
ديمقراطيّة الجزّارين..... 34
التيار الشعبي عنيف ضد الأجانب والحكومة..... 36
حل لمسألة الاقتراض السعودي..... 39
تقرير أميركي عن حقوق الانسان في السعودية.... 40
التعصّب والارهاب الطائفي..... 46
طرائف حرب الخليج..... 48

سعر النسخة : جنيه استرليني او ما يعادله

الاشتراك السنوي : بريطانيا (٢٥ جنيه استرليني) - اوروبا (٣٥ دولار) - بقيّة دول العالم (٤٥ دولار)

ترسل الشيكات والحوالات بإسم H.ALQURAISH وذلك على عنوان المجلّة :

BM BOX 957 , LONDON WCIN 3XX , UK

من المحرّر

يقولون ان الادارة الاميركية نصحت العائلة الحاكمة في الكويت بأن تستجيب لرغبة الكويتيين بتوسيع إطار المشاركة الشعبية في الحكم .. وذلك بعد ان وجدت هذه الادارة ان السخط والاحتجاج قد يبلغان أوجهما فيحدث ما لا تحمد عقباه .

وقالت وسائل الاعلام ، ان رئيس وزراء بريطانيا جون ميجور ، حثّ ولي العهد الكويتي اثناء لقائه به في العاصمة المحرّرة على المضي قدماً نحو حكم ديمقراطي .

وما يهمّنا هنا أنّ أحداً لم يشر صراحة الى ذات الموضوع بالنسبة للسعودية او اي دولة خليجية اخرى .. والسبب ان الغربيين لا يجدون مبرّراً للتقدّم نحو حكومات هذه الدول بالنصيحة ، طالما ان شعوبها فضّلت خيار الصمت ، او لم تتحرّك بما فيه الكفاية .

إنّ أحداً لا يدافع عن مظلوم لا يصرخ .. ولا عن مهضوم الحقّ الساكت كالشيطان الأخرس .

نقل أحد المواطنين أنّه التقى صدفة في طائرة متوجّهة الى احدى دول شرق آسيا بموظفة كبيرة في القنصليّة الاميركية بالظهران .. وهي القنصليّة الوحيدة التي يسمح بها السعوديون لحكومة اجنبية .

يقول المواطن انّه فوجيء بمعرفة تلك السيدة ، وهي عجوز ، بدقائق وتفاصيل الاوضاع في المنطقة الشرقية من اعتقالات واضطهاد وتمييز .. بل انّها كانت تعرف اسماء عدد من الشخصيات المعتقلة ، وتلمّ بخلفيّة كاملة عمّا يجري في المعتقلات .. وحين سألها عن سرّ دعم الحكومة الاميركية للعائلة المالكة السعودية وأساليبها القمعيّة ، وعدم اهتمامها بما يجري فلم تتدخّل .. اجابت بأنّ حكومتها تنتظر ردّ فعل المواطنين على ذلك القمع ، قبل ان تقوم بأيّ عمل ، وزعمت بأنّ حكومتها لا تؤيّد العائلة المالكة في تصرّفها ، ولكنّ المواطنين انفسهم صامتون على الظلم .. وتساءلت لماذا يُطلب من اميركا التدخل ، في حين ان السعوديين انفسهم لم يحرّكوا ساكنا ؟ .

لعلّ هذه الحكاية تعطي خلفيّة عن نظرة الدول الكبرى ومواقفها .. فقد يتدخّل الغربيّون بممارسة الضغط ، ولكن اذا تحرّكت الشعوب .. كما هو الحال في العراق والكويت .. وفي الحقيقة فان الشعوب اذا تحرّكت لا تحتاج كثيرا الى ضغط الاميركيين او غيرهم .

فلنتحرّك ، لنرى العالم يصطفّ خلفنا مؤيّداً ومدافعاً عن حقوقنا ، ولنعلم أنّ من لا يدافع عن حقّه ، لا يدافع عنه الأجانب الذين لهم مصالحهم الخاصّة .

السعوديون والثورة الشعبيّة في العراق

الحكومة السعودية قد تمارس سياسة الاحسان الى الثورة لاحتواء عدائها في المستقبل ، ولاقامة علاقة حسنة معها بعد الانتصار

آل سعود لا يحبّذون وصول نظام اسلامي الى العراق سواء كان سنيّاً ام شيعيّاً

العراق على مشارف ثورة شعبية مسلّحة تقتحم الأبواب نحو النصر النهائي الموزّر بإذن الله .

والكويت في مخاضها الثاني ، تبحث عن أمن وسلام ، وحريّة وديمقراطية .. ولو بالسلاح .

الفلسطينيون يبحثون لهم عن (وطن) فيما تجري ترتيبات جيمس بيكر من اجل البحث مجدّدا عن سبل السلام .

الايرانيون يبحثون لهم عن دور في عالم بوش (الجديد) .. والسوريون والمصريون والاردنيون واليمنيون وغيرهم .. كلّ يتطلّع الى ترتيب وضعه المستقبلي .

وبالطبع لا يمكن للمملكة العربية السعودية ان تبعد نفسها عمّا يجري حولها ، حتى وان ارادت ان تنأى بنفسها عن ذلك ، بسبب المرارة (النفسية) والشعور بالاحباط الذي خالج الامراء من عمليّة (الاستقطاب) في المواقف العربية ، والذي جرى بعد الغزو العراقي للكويت .

هل يمكن للمملكة ان تتجاهل نُذر التغيير في الكويت ، أم هل هي قادرة على إبعاد نفسها عن حقيقة ما يجري في العراق .. وهل لها ان لا تعتبر نفسها معنيّة بالشأن الفلسطيني ، وهو شأن اسلامي عربي انساني ؟! .

بالطبع .. كلاّ .

ولكن في المقابل ، فان حدود التأثير على هذه الأحداث تقلّصت لأسباب عديدة ، قد يهمّنا الأشارة اليها في هذا المقال .

الموقف من الثورة الشعبية في العراق

استقبل الاعلام السعودي انباء الثورة في العراق بالترحيب الحذر .. وهذا يعكس بدقّة الموقف الحكومي ممّا يجري .

فالحكومة السعودية ، أعلنت - وأبلغت بيكر ذلك في جولته الاخيرة - أنّها لا يمكن لها ان تتعايش مع نظام صدّام حسين .. وهي بالتالي ترحّب بالثورة العراقية أيّاً كان منحاها ، طالما انها تستهدف اسقاط صدّام ونظامه .

وهذا هو سبب الترحيب .

أمّا الحذر ممّا يجري ، فهو لأسباب كثيرة منها :

- أنّ المملكة غير متأكّدة من هويّة النظام القادم .. فرغم ان بعض قادة المعارضة العراقية اتصلوا بالمسؤولين السعوديين ، وتلقّوا الدعم منهم يرحب الامراء السعوديون بالمعارضين الاخرين الاقوياء - وخصوصاً التنظيمات الاسلامية الشيعيّة - حتى بعد الغزو العراقي ، فضلاً عن ان موقف الاعلام السعودي منهم - قبل الغزو - كان متشدّداً خشناً عنيفاً في هجومه .

وبالطبع فان الحكومة السعودية ، لا ترحّب بوصول نظام اسلامي (أصولي) سواء كان سنيّاً ام شيعيّاً ، ولعلّ موقف السعودية من الحكم (الأصولي) في السودان ، ومن (الأغلبية) الاسلامية في البرلمان الاردني ، ومن (جبهة الأنقاذ) في الجزائر ، احدى المؤشرات .

فكيف اذا كان الحكم اصوليّاً وشيعيّاً .. بغض النظر عن الطريقة التي يصل فيها هؤلاء الى الحكم ، لأنّ الامراء السعوديين ، لا يعيرون بالاً لمسألة التمثيل والثقل الشعبي .. خاصة واننا نرى ان انتخابات الاردن والجزائر جاءتا وفق الأصول الديمقراطية - نسبيّاً على الأقل ..

وممّا يدعو المملكة الى الحذر - وإن لم تعبّر عنه بصورة واضحة - هو ان تاريخ العلاقة بينها وبين الحكم العراقي في مختلف ادواره ، كان قائماً على تقييم مذهبي في الغالب .. ممّا ترك مرارة في نفوس الأكثريّة الشيعيّة العراقية ، خاصة في السنوات العشر الاخيرة ، التي ادارت فيها تلك الحكومة حملة اعلامية طائفيّة صريحة ، كانت بالدرجة الاساس جزءاً من عمليّة الدعم المقدّمة للنظام (السنّي) في العراق الذي يمثّله صدام حسين ، في حربه مع النظام (الشيعي) في ايران .

فاذا اضفنا هذا الى دور السعودية في الحرب الأخيرة ، وتمويلها لها ، وانطلاق حملة التدمير للمنشآت العراقية وللعراقيين المدنيين والعسكريين من اراضي المملكة .. وما يترتب على ذلك من كره وانزعاج ، وربما حقد وانتقام العراقيين .

واذا عرفنا ان تاريخ العراق السياسي الحديث ، وربما القديم ، كان تاريخاً صدامياً في اكثر اطواره مع دولة السعوديين في اطوارها الثلاثة .. فاننا يمكن ان نتفهّم سرّ الحذر السعودي ممّا يجري ، رغم الترحيب الواضح من اجهزة الاعلام السعودية بالثورة وتغطيتها .

وحتى هذه اللحظة ، فانّ الحكومة السعوديّة تتصرّف بحنكة ، خوفاً من ان يصل الى العراق نظام عدائي ضدها .. فهي من جهة ترحب بالثورة ، ومن جهة ثانية ترتبط ببعض القياديين العراقيين بعلاقات جيّدة .

والأهمّ من كل هذا انّها لم تعترض حتى الآن ، كما هي واشنطن - وان كانت لا تحبّذ - على مبدأ ان يقرّر الشعب العراقي مصيره بنفسه وان يختار النظام الذي يرتضيه ، وفق الانتخاب الحرّ ، وضمن مبدأ التعدّدية

وهذا المبدأ ، يعني قبول وصول نظام اسلامي وشيعي ايضاً .. اذا ما قرّر العراقيون ذلك .. وقد كانت المملكة فيما مضى أشدّ اعتراضاً على ان يصل الشيعة الى الحكم ، كما هو الغرب ايضاً ، ونعني به البريطانيين الذين اقرّوا مبدأ حكم الأقليّة السنيّة ، بعد ثورة العشرين الميلادية في العراق ، وكذلك الاميركيين .

ان الحكومة السعودية وكذلك حكومات الغرب ، تشعر انها لا بدّ ان تتخلّص من صدام .. وهذا لا يعني انسياقاً في مشاعر العداء والانتقام من صدّام حسين ونظامه ، بل هو في الواقع تفكير ذكي وواقعي ، بأن الخلل القائم في الهيكليّة السياسيّة العراقية ، لا يتمّ إصلاحه الاّ على هذا النحو .

والحكومة السعودية وحكومات الغرب تدرك من خلال التجربة مع الثورة الايرانية أبّان تصاعدها عام ١٩٧٧ ، انّها حشرت الحكومة الثوريّة في زاوية العداء لها ، بسبب الدعم المستميت عن نظام الشاه والوقوف معه ضد شعبه الذي انطلق في مظاهرات مليونية .. فكانت النتيجة ان العداء للغرب وللسعوديّة اصبح جزءاً من تركيبة ذلك النظام .

ما يسعى اليه السعوديون والاميركيون في الواقع هو الالتفاف على العداء الشعبي العراقي المتولّد من ارث التاريخ او من آثار الحرب الفظيعة ، من خلال التعاطي الواقعي مع مجريات الثورة وربّما الاحسان اليها ، والوقوف معها اعلامياً ، او على الاقل عدم المساعدة في قمعها ، حتى لا تتحوّل الى بؤرة متفجّرة في المستقبل كما حدث لايران ، التي يسعى الغرب الآن الى تصحيح علاقاته معها .

ان السعودية بامكانها ان تقنع الشعب العراقي بأنّها معه في ثورته ومع النظام الذي يختاره ، مهما كان ، وبامكانها ان تدعم النظام الوليد اذا ما قام واستقرّ ، في اعادة اعمار العراق ، وانها تسعى لرفع معاناته ، وان خصمها صدام حسين وليس شعبه .. وبالقطع فان هذا الفعل ، او هذه السياسة - اذا ما تمّت بدون تدخل في الشؤون الداخلية - فان الحكومة السعودية ستجعل من الشعب العراقي ومن العراقيين اصدقاء حقيقيين لها لفترة طويلة ، وستمسح كل الاضغان الماضية ، وستدفع باي حكومة في العراق الى وضع يدها في يد السعوديين .

ونحسب ان هذا ليس خافيا على الحكومة السعودية ، لأنّ نظام صدّام سيرحل ، وانه في مرحلة الاحتضار ، وبالتالي فانه من الحماقة دعم نظام ينهار ، ضد ارادة شعبه .

حذر سعودي آخر

بالطبع لن يكون النظام القادم في العراق نسخة مصغّرة من نظام الحكم في ايران ، حتى ولو اختار الشعب العراقي نظاماً اسلامياً .. والسبب ان قادة المعارضة الدينية في العراق وغيرهم ، استفادوا من تجربة الحكم الايراني القائم ، بايجابياته وسلبياته .. كما انهم استوعبوا فيما يبدو المتغيّرات الاقليمية والدولية ، اضافة الى ان فهماً جديداً للحكم الاسلامي تبلور بصورة اكبر خلال تجارب الاسلاميين في العقد الماضي ، وفي اكثر من مكان من العالم العربي والاسلامي ، والذي افصح بشكل جلي عن امكانية وصول حكم اسلامي بصورة سلميّة غير انقلابية ، وبأفضل مما لو كان الحكم انقلابيا ثوريا .

لذا فان النظام العراقي القادم سيكون على الارجح نظاما ديمقراطياً ، سواء كان خياره اسلاميا او غيره .

ومثل هذا الاحتمال الاقرب الى الوقوع ، له تأثيراته على محيطه وجيرانه ، ليشمل ايران نفسها والسعودية ، في حين ان الكويت والاردن - وهما جاران للعراق - سيشهدان تجذّراً للحالة الديمقراطية ، لاسباب داخلية ، وللمحيط الديمقراطي الذي قد يوفّره انقلاب الطقس السياسي في العراق .

ماذا يعني كل هذا للسعوديين ؟! .

الحكومة السعودية لا تستطيع معاكسة البيئة ، فإمّا ان تتأثّر بها او تؤثر فيها .. وقد استطاعت في السنوات الماضية قلب البيئة الديمقراطية لمنع امتداداتها من الوصول الى المجتمع السعودي .. ففي الكويت والبحرين اجهضت الحركة الديمقراطية ، ومن غير المتوقع الآن ان للحكم السعودية القدرة ولا القابليّة لممارسة ذات الدور ، لأنّ التطوّر العالمي نحو الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ، بعد انهيار الكتلة الشرقية ، وبعد الغزو العراقي للكويت والوعي الذي خلّفه لشعوب المنطقة ، وبعد التحرّك الكويتي الداخلي الدافع بقوّة نحو الديمقراطية ، وبعد ان افصحت واشنطن عن تمنّيها (دمقرطة) المنطقة ، بدون تدخّل منها .. بعد كل هذا التطوّر لا يمكن لامراء السعودية ان يتولّوا مهمّة قمع الديمقراطيات الوليدة في المنطقة ، خوفاً من وصولها اليهم .

الاحتمال الارجح - بل المؤكد - انه اذا وصل الى حكم العراق نظام ديمقراطي - نقول هذا نسبيّاً - فانه ليس أمام الأسرة المالكة في السعودية الاّ ان تغيّر مسيرتها بهذا القدر او ذاك .. المهم انها ستكون عرضة لاستقبال المؤثرات الخارجية اكثر من اي وقت مضى .

السعودية متضايقة من الانفتاح الديمقراطي في اليمن والاردن ، وابدى بعض الامراء استياءهم من الديمقراطية التي ستعود الى الكويت .. فكيف سيكون الوضع اذا تغيّر العراق في الاتجاه نفسه ؟ .

لا حلّ الاّ بالخضوع للموجة ، والاّ فالبديل جاهز منذ زمن .. العنف والدم .. وهناك من اعلن استعداده لذلك ، وقد اشرنا اليه في عددي المجلّة الماضيين .

اطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، ووضع دستور وتأسيس برلمان ، وارساء نظام المقاطعات ، واقرار حريّة التعبير والرأي والعبادة ، من الأمور الاساسية التي سيأتي بها التغيير اذا ما سقط نظام صدام حسين ، واذا حدث الانفراج المطلوب في الكويت .

ومن المنطقي ان تتأثّر مشيخات الخليج الاخرى ، اذا ما تغيّر النظام السعودي ، ونحا باتجاه الديمقراطية .. إذ ان اغلبيّة المثقفين في المنطقة الخليجية ، لازالوا يرون ان التغيير في السعودية هو مقدّمة للتغيير في المناطق الخليجية الاخرى ، ويتهم هؤلاء امراء السعودية بانهم اعداء للحريّات في المنطقة الخليجية .

ولعلّ ما يخشاه مشايخ الخليج ، ان القوّة الدافعة للتغيير في بعض دولهم ، قائمة على عنصر شيعي هام .. ففي الكويت هناك ٣٥٪ من السكان الشيعة الذين تولّوا عمليّة المقاومة طيلة الاشهر السبعة للاحتلال العراقي .

وفي البحرين ، يمثّل الشيعة اغلبية باكثر من سبعين بالمئة من السكان ، ولا شكّ ان هؤلاء الذين تعرّضوا لعقود طويلة من الحرمان والاضطهاد والتمييز الطائفي ، والذين مارسوا العمل السياسي المعارض ، سينتعشون بسقوط صدام حسين ، وبوصول الاكثرية الشيعية الى حكم العراق .

وفي المملكة ، يشكل الشيعة ٢٠ - ٢٥٪ من السكان ، وكانوا معارضين للحكم السعودي الذي يتهمونه بأنّه اقطع نظام (طائفي) في المنطقة .. ولدى الشيعة في المملكة اكبر قوّة منظمة في العمل السياسي ، والتي تمثّلها منظمة الثورة الاسلامية في الجزيرة العربية ، باعتبار انهم من اقدم المعارضين والمتمرّسين في هذا المجال .

ومصير هؤلاء خاضع بالدرجة الاساس الى نشاطهم الذي لا يعرف الكلل من اجل حقوقهم ، واحتجاجاتهم الكثيرة والشديدة في داخل المملكة ، والتي اتسمت في بعض الاحيان بالعنف .. ومن شأن اي تغيّر اقليمي ان يفسح المجال لهم بالانطلاق نحو المستقبل ، باعتبارهم مواطنين متساوين مع الآخرين ، وليس باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية او الثالثة كما هو الحال الآن .

الحرب انتهت .. وآن الأوان لتشديد المطالبة بالحريات والديمقراطية

العائلة المالكة تخاف من إقرار الحريات العامة ، لخشيتها من فتح الملفات وكشف التركة الثقيلة التي سبّبها استغلال الحكم للمصالح الشخصيّة

الحلفاء الغربيون دافعوا عن العائلة المالكة في مواجهة صدام ، ولكنهم ليسوا مستعدين للدفاع عن جرائمها بحق دعاة الاصلاح

عندما كانت الازمة في الخليج لاتزال مشتعلة تحدث كثير من المواطنين عن الحاجة الى اصلاح النظام السياسي في المملكة ، لكن معظمهم اظهر انه يفضل ان تاتي تلك الاصلاحات من خلال حوارات شاملة على الصعيد الوطني العام ، وهذا مالايمكن توفيره والبلاد على حافة الحرب ، وقد اجاب العديد من الناس سألهم صحفيون غربيون عن رأيهم في المسيرة النسائية في السادس من نوفمبر ، وعن التحركات المطالبة باصلاحات سياسية ، اجابوا بانهم يؤيدون ذلك بصورة كاملة لكنهم يتحفظون على التوقيت ، فما دامت البلاد تواجه احتمالات خطرة مثل ان تصبح بين عشية وضحاها محتلة ، فمن الاجدى عدم الخوض في مناقشات من شانها ان تؤثر على الاهتمام الذي يجب ان يتركز على الاستعداد للحرب والدفاع عن البلاد.

لقد انتهت الحرب الان ولم تعد البلاد مهددة ، وقد آن الاوان لان يطالب المواطنون بحقوقهم السياسية والاجتماعية والثقافية.

لقد وعد الملك فهد خلال الازمة بان يصدر قانون بانشاء مجلس الشورى واصدار القانون الاساسي للدولة اضافة الى نظام المقاطعات ، وبعد ذلك بايام قليلة قال ان الموضوع مؤجل الى مابعد انتهاء ازمة الخليج . و معظم المواطنين يشك في هذا الوعد الذي تكرر عشر مرات على الاقل قبل الان ، ولاسيما عندما تواجه العائلة المالكة ازمات عميقة مثل ازمة الخليج.

ونعتقد ان العائلة المالكة لن تكون مستعدة لاصلاح الوضع المتردي سياسيا مالم تشعر بشدة الضغط عليها لتنفيذ وعودها . لقد كانت الرسالة التي وجهها للملك جمع من المثقفين والشخصيات البارزة في البلاد مطالبين ببعض الاصلاحات بادرة طيبة وعملا يستحق التقدير رغم الاشكالات التي قيلت على نص الرسالة ، ولو ان عديدا من الناس فعلوا الشيء نفسه وطالبوا من خلال الرسائل الموقعة او البيانات بالتعجيل في انفاذ وعود الملك فلربما كان اقدامه على الايفاء بما وعد اقوى احتمالا.

نقول ان العائلة المالكة غير جادة في اصلاح النظام السياسي للمملكة لاننا نرى ونسمع كثيرا من الامراء والمسئولين المتحدثين بلسان الاسرة يقولون علنا ان النظام الحالي هو النظام الصحيح وهو المستمد من شريعة الاسلام ، وان تغييره يعني ضمنا تغيير الشريعة ، ولا يقتصر هذا التفسير على التقليديين والعجائز في العائلة المالكة ، بل يتبناه حتى الشباب والمعروفين بانهم مثقفين واصلاحيين وقد قال الامير خالد الفيصل امير عسير في مقابلة مع التلفزيون البريطاني ان النظام الحالي هو عين الشريعة وحينما سأله عن المعتقلين السياسيين اجاب بكل جرأة انه لايوجد اي سجين في المملكة رغم ان الكل يعرف ان هناك العشرات من المعتقلين دون محاكمة لاسباب سياسية ، وحينما ساله لماذا لاتسمحون للناس بتشكيل تجمعات سياسية للتعبير عن اراائهم من خلالها اجابه – كأنه احد ائمة الفقه – ان الاسلام يحرم تشكيل التجمعات السياسية ، ومن الطبيعي جدا ان يقول الامير ان الاسلام يحرم على الناس العمل السياسي ويجيزه لابناء عبد العزيز آل سعود دون غيرهم ، وليس بعيدا ان يقول ان الاسلام يحرم الانتخابات ايضا ويحرم تمتع الناس بحقوقهم وقولهم رأيهم ، بل ويحرم كل شيء على عامة الناس .. مادام يجيز للعائلة المالكة التفرد بكل شيء والتحكم في حياة العباد والبلاد دون رقيب او حسيب.

ان امراء الاسرة المالكة يفعلون كل ماطاب لهم نساءهم ورجالهم .. الخمر عندهم حلال والزنا وارتكاب الفواحش حلال .. التصرف في اموال البلاد دونما حساب.. تملك الاراضي التابعة للدولة او للناس والعقارات والاستئثار بها دون الناس حلال .. ربط البلاد بدول الكفر واتباعهم حلال .. العمالة والارتهان للاجنبي حلال .. اجازة احتلال مئات الالاف من الجنود الاجانب للاراضي المقدسة حلال.. كل شيء حلال .. اما ان يقول المواطن رأيه فهو حرام .. ان يمارس حرياته ضمن القانون حرام .. ان ينتقد الخطأ حرام.. كل شيء حرام ... هذه هي الشريعة التي يطبقها ابناء عبد العزيز ال سعود

لماذا يخافون من الديمقراطية

وعدت العائلة المالكة باصلاح النظام السياسي ثلاثة عشر مرة خلال الثلاثين سنة المنصرمة وجاءت جميع الوعود تقريبا في ظروف ازمة يمر بها النظام ، ولكنها لم توف باي من وعودها والناس يتساءلون عن السر الكامن وراء الكذب عليهم والتنصل من الوعود..

حقيقة الامر ان العائلة المالكة تتعرض لضغوط كثيرة من داخل البلاد ومن خارجها للتخلص من الحكم العائلي واقرار نوع من المشاركة الشعبية في العمل السياسي ، وخلال بعض الاوقات كان هناك امراء من داخل العائلة المالكة نفسها يدعون الى الديمقراطية وبسبب هذه الضغوطات المتعددة المصادر دارت نقاشات كثيرة في اوساط العائلة حول امكانية القيام ببعض الاصلاحات ، لكن هذه النقاشات كانت تصل دائما الى طريق مسدود ..

لماذا ؟

لان بعض الامراء يطرحون اشكالا يخافه جميع الامراء الاخرين مما يحملهم على ترك

الموضوع برمته .. الاشكال يتركز في ان الديمقراطية سوف تسمح للناس بمحاسبة العائلة المالكة وحكومتها ومساءلتهم عن الاموال التي يأخذونها بلا حساب من خزينة الدولة .. وعن العلاقات التي تقيمها العائلة مع الدول الغربية وعن استغلال النفوذ السياسي والحكومي في العمل التجاري والمصالح الشخصية وعن الرشوات والصفقات والسرقات .. وسيسأل الناس على صفحات الصحف .. كيف ترقى ابن وزير الدفاع الامير خالد بن سلطان من ملازم اول الى رتبة فريق ركن خلال خمس سنوات وهو لم يخض حربا ولم يطلق رصاصة بينما لايزال في الجيش السعودي ضباط شاركوا في حرب اليمن وخدموا في الاردن ولبنان والجولان وساهموا مساهمات فعالة في بناء وتطوير الجيش ، لايزالون بعد ثلاثين عاما من تخرجهم من الكليات العسكرية برتبة عقيد او عميد..

ان العائلة المالكة تخاف من الانفتاح السياسي ومن حرية الصحافة ومن الديمقراطية لانها تخاف من نبش الملفات القديمة والجديدة ، وتخاف من الحساب والكتاب.. وهذا كل ماهناك . لقد ارتكب امراء العائلة المالكة من الاخطاء والآثام والجرائم مايندى له جبين اي انسان شريف .. واصبحت التركة ثقيلة اليوم وثقيلة جدابحيث اصبح من المخيف فتح اي ثغرة ولو صغيرة لانها ستفتح الابواب امام حسابات طويلة وطويلة جدا .. والامراء يريدون ابقاء كل الابواب مغلقة ويريدون طمس الحقائق واغفالها ويريدون ابقاء الناس في الغفلة والجهل .

في الوقت الراهن ثمة ضغوط متزايدة على العائلة المالكة ولاسيما من جانب حلفائها الغربيين الذين يقولون الان في صحفهم وفي تصريحات مسئوليهم انهم دافعوا عن المملكة تجاه احتمالات الغزو العراقي لكنهم لايستطيعون الدفاع عن العائلة المالكة تجاه المطالبة بالاصلاح السياسي . ولهذا فمن الضروري استثمار هذه الفرصة لتشديد الضغط على الحكومة لاطلاق الشعب من السجن الكبير الذي وضع فيه . لقد آن الاوان لكي يكون المواطن شريكا في تقرير مستقبل وطنه واختيار الحكومة التي تمثله تمثيلا صحيحا . وان نتجاوز حياة القطيع الذي يملكه رجل واحد او عائلة واحدة تسوقه حيثما شاءت الى الحظيرة او السوق او المسلخ .

دورنا في زحمة الأحداث

الأوضاع في المنطقة لا تزال تغلي ، لم يؤثر فيها ايقاف الحرب ، ولا سحب بعض القوات الأجنبية .. فقد خلصت المنطقة من مشكلة لتفتح عينها على مشاكل اخرى .

ها هو الشعب العراقي يبحث عن خلاص ، ويعلن ثورته ضد صدام وزبانيته ، ويسيطر على ثلاثة ارباع المدن والقرى والمحافظات .

وهذا هو الشعب الكويتي ، يصر على محاسبة آل صباح ، ويطالبهم بكامل حريته .. بل ويهدد باستخدام القوة ضدهم إن لم يستجيبوا لمطالب الجمهور الذي ابتلي بالاحتلال العراقي ، كما ابتلي بسياساتهم الرعناء .

وها هم الفلسطينيون في الأرض المحتلة يعودون الى الحجر والى السكين ليعيدوا الرقم الفلسطيني الى الساحة بعد ان تناساه الكثيرون في معمعة الحرب .

وها هي المنطقة كلها ترقع آثار الحرب المادية وربما النفسية .. بصب المليارات في أحضان شركات الغرب الذي دمرت قواته وسياساته دول الخليج اجمع .

المهم ان الجميع يبحث عن حل جذري لمشاكله ، ونحن لا يجب ان نتأخر عن الركب .. لقد انتهت الحرب ، وبقيت معركتنا مع مخلفات الحرب ، والأهم من كل هذا بقيت جذورها ومسبباتها التي يجب ان يكون اول عمل لنا هو القضاء عليها .

جذور المشاكل هي في هذه الانظمة القبلية الوراثية التي لا تخضع لمنطق عقل او عصر ، ولا الى رأي دين او عرف حتى .

هذه الانظمة الغارقة في عصور الانحطاط ، يجب اصلاحها بعد ان اكتشفنا ان كل ما بني خلال العقود العديدة الماضية قابل للدمار في لحظة طيش من حاكم مهووس بالقوة ، او من امير لا يثيره سوى شهوة اعتلاء العرش .

هذه الأنظمة التي تحكمنا ، هي مشكلتنا في البدء والنهاية .. وبمقدار ما تصلح نفسها ، او يصلحها الشعب ، يمكن للمواطنين ان يضمنوا مستقبلاً آمناً ، لا يعبث العابثون باستقراره ، ولا يسرق السارقون ثروته في وضح النهار ، ولا يتلاعب الملوك واعوانهم بخيرات هذا الوطن ، ويصرفونها على ملذاتهم السخيفة السقيمة .

لقد نمنا بما فيه الكفاية ، سنين طويلة ونحن نغط في نوم عميق .. وها قد انتبهنا على وقع اقدام الغزاة ، وعلى ضحكات المجندات ، وفتحنا أعيننا التي أعماها الجهل والثقة المفرطة بمن يسمون انفسهم ولاة الأمر ، فرأينا الفظائع على الطبيعة ، وما عاد دخان آبار النفط المحترقة يحجب عنا نور العلم .

بعد كل هذا ألا يمكن ان نتقدم خطوة اخرى لتصحيح الخطأ ، وتقويم المعوج ، ووضع حد لحالة الخوف والانهزامية ، والصراخ في وجه حفنة (الأمراء) الذين ضحكوا على ذقوننا طوال هذه السنين ؟! .

لنطلب حقنا .. لأنه يؤخذ ولا يعطى ، ولأن الحق الذي لا تحميه القوة والوعي وبذل الجهد ، هو حق ضائع .. وأول حقوقنا هو المشاركة السياسية بما يكسر احتكار السلطة ، ويلغي استبداد بضعة امراء من العائلة المالكة على مقدرات وأرواح عشرة ملايين انسان .

أما كيف نلغي ذلك .. فليكن بالخطاب والقلم والرسالة والبرقية والمحاضرة ، بل والتظاهر والاحتجاج في الشوارع ايضاً .. وإذا فشلت كل هذه الحلول - وهي لن تفشل إن شاء الله - فإن آخر الدواء الكي ، ومن لم يقومه صوت الحق ، ودوي العدالة ، فالسيف أولى به !! .

المهم ان لا نتقاعس ، وان نبذل كامل طاقاتنا وامكانياتنا في سبيل ما نؤمن به ، وما نعتبره حقاً لنا ، وليس مكرمة يتفضل علينا بها هذا الأمير او الملك .

لقد تحركت العديد من شعوب العالم في سبيل قضيتها ، ونالت ما تريده .. ونحن هنا لا نتحدث فقط عن بلدان اوروبا الشرقية ، لأن أمامنا تجربة الجزائر ، وتجربة الاردن ، وتجربة الكويت الحية ، وكذلك تجربة العراق .

وان آل سعود لن يكون بإمكانهم مواجهة الناس بالقتل العام مثلما حدث في الماضي ، حين (رشوا) المتظاهرين بالرصاص ، وأوقعوا عشرات القتلى والجرحى في صفوف المدنيين في المنطقة الشرقية .

إنهم اليوم أضعف كثيراً من ان يقوموا بذلك .. والعالم الذي كان فيما مضى يصمت عن جرائمهم ، كما سكت عن صدام ، لن يبقى ساكتاً هذه المرة .

لتبدأ حركة التغيير بصورة سلمية منظمة متقنة .. فنحن لسنا أقل وعياً وادراكاً لما يجري حولنا ، كما اننا لسنا اقل حرصاً وحباً لوطننا من اي شعب آخر .

ومثل هذه المسؤولية يفترض ان يتحملها ذوو العلم والرأي ، العارفين بمسالك العمل ، والأكثر إدراكاً لخطورة المرحلة واهميتها .

التغيير في السعوديّة ليس مؤكّداً .. وسيناريوهاته متعدّدة

حمزة الحسن

الأمراء السعوديون لن يقدموا على تنازل للشعب ما لم يتحرّك

يقول عدد من المثقفين السعوديين ان الآمال بحدوث تغيير سياسي في هيكلية الحكم السعودي قد لا تمرّ دون عمليات جراحيّة .. مشيرين الى ان العائلة المالكة السعودية لايزال يسيطر عليها الصلف والتعنّت ، مستخدمة تبريرات الحكم الأبوي القديم الذي أكل عليه الدهر وشرب .

ويقول هؤلاء ان اعضاء الاسرة المالكة لايزالون يمارسون الحكم بعقلية شيخ القبيلة الذي يتعامل مع الافراد بصفته السيّد والحاكم المطلق ، والذي يرفض ان يقبل بتدخل او بمشورة فيما يتعلق بادارة شؤون البلاد .. باعتبار ان هذا حقّه وحده فقط ، ولهذا فهو يستنكر ويغضب من الأصوات التي تتساوى مع صوته ، او التي تطالب بالمساواة والمشاركة .

واضاف هؤلاء بأن الدعوة للتغيير ، والتي انطلقت منذ انفجار الثاني من اغسطس الماضي ، بعد الغزو العراقي للكويت ، والتي شارك فيها مختلف الشخصيات الفاعلة في المجتمع السعودي ، تعامل معها رجال الاسرة المالكة من منطلق أمني بحت ، واعتبروها خرقاً لما هو مسموح في البلاد .. ولهذا استدعى رجال المباحث العديد من تلك الشخصيات ، بل واحتجزوا بعضها ، وهدّدوا البعض الآخر .

ان اعتبار الدعوة السلميّة للتغيير إخلالا بالأمن ، يعكس المنهج الذي يمكن توقّعه في المستقبل .. وقد أعطت اشارات وزير الداخليّة السعودي المهدّدة بقطع الاعناق ، صورة واضحة ، ولأول مرّة خلال العقود الثلاثة الماضية .. أعطت الكثيرين من شخصيّات المملكة قناعة بأن التغيير لن يمرّ بصورة سلميّة .

لقد كانت دعوات التغيير السلميّة تشمل كتابة الرسائل المعزّزة بتوقيع العشرات من شخصيات المملكة ، كما كانت تشمل الاحاديث في المجالس والاجتماعات الخاصة بصورة علنية ، او حين الاجتماع مع احد من امراء الاسرة المالكة ، كما حدث مع الامير نايف وزير الداخلية .. او عن طريق المنشورات الكثيرة جداً التي تتناقل بين المواطنين عبر الفاكسميلي ، او حتى التوزيع العلني .

الاّ ان هذا المقدار غير القليل من الجرأة التي أبداها المواطنون بمختلف توجهاتهم ، خفت الى حدّ ما بعد التهديد بقطع الاعناق ، وبعد اشتعال الحرب .. حيث فضّل الكثيرون تصفية حساباتهم القادمة مع العائلة المالكة بعد انتهاء الحرب ، وحتى لا يتخذ آل سعود حجّة الحرب ذريعة للفتك بهم ، قتلا وسجنا .

ان النار تحت الرماد ، بانتظار الفرصة المناسبة ، وكل الاشارات تدلّ على ان جميع اطراف المعارضة او المطالبة بالاصلاح السياسي تتهيّأ للخطوات القادمة .

ابتداءاً فان مسألة الإصلاح السياسي لهيكل الحكم السعودي المتحجّر وبناء على ما أبداه أمراء العائلة المالكة من ردود فعل عنيفة خلال الأشهر الخمسة الاولى من الأزمة الخليجية .. تبدو وكأنّ العمليّة غير مؤكّدة .. وهذا الشعور هو الذي يدفع بوجهاء البلاد لتشديد الضغط وتكثيف التحرّك من أجل إقرار مبدأ التغيير .. وينتظر ان يتكثف النشاط السلمي في الاتجاه نفسه بعد الانتهاء من الحرب ، وبعد ان تغادر القوات الاميركية البلاد ، والتي يعتبر الكثيرون وجودها عقبة أمام التغيير ، بعكس ما كان مؤملاً .. حيث تبيّن ان حماية نظام العائلة المالكة يأتي في مقدّمة مهمّاتها .. وبلا شك فان آخرين يتوقّعون عكس ذلك ، اذ يشيرون الى ان الوجود العسكري الاميركي - والذي قد يطول - قد يكون عامل ضغط على النظام السعودي الحالي لتعديل مساره .

ان مجرّد بقاء القوات الاميركية في الاراضي السعودية ، بنظر عدد غير قليل من متعلّمي البلاد ومثقفيها ، يجرّد النظام القائم من شرعيته ، ويدفع ذلك التواجد معظم فئات الشعب لمقاومته ، وسواء قرّرت الولايات المتحدة تعديل مسار حلفائها آل سعود ام لا ، فان أصل التواجد لا يخدم في المدى القريب إبقاء الكيان الملكي صامداً .

وإذا كان القرار بالانسحاب السريع من المنطقة ، وبالخصوص من اراضي السعودية فور انتهاء العمليات الحربية .. فحينها ستبقى العائلة المالكة وحيدة في المعركة أمام طلاّب التغيير ، الذين قد يتهيّبون منها فيما لو قرّرت واشنطن الوقوف بوجه الريح بقوّة السلاح .

خيارات التغيير

وينطلق عدد من السعوديين في استقراء الاوضاع المستقبليّة من قاعدة حتميّة التغيير ، بفعل العوامل الاقليمية والدولية والمحليّة ، وهم لا يستبعدون وقوع انفجار داخلي دموي من قبل المناهضين لذلك التغيير .. سواء العائلة المالكة ، او بعض اطراف المؤسسة

هل تتفرّج الاسرة المالكة على الصراع الداخلي ، ام تشارك فيه خدمة لاغراضها .. وهل ستسحق المطالبين بالتغيير أم المعارضين له ؟!

الدينية الرسميَة .

ولذا فان المحللين يرسمون صوراً عديدة لسيناريوهات المستقبل .

السيناريو الأول

ويقول بأن العائلة المالكة سترفض ما أمكنها الرفض حدوث اي تغيير سياسي يقلّص من صلاحية افرادها .. وحتى الوعود بوضع نظام اساسي للبلاد او اقرار نظام المقاطعات ومجلس الشورى ، فانها لا تريد ان تراها قائمة ، بل تسعى لتكرار ما اعتادت عليه في الماضي ، من تناسي الوعود بعد ان تمرّ الأزمة وتنتهي الحرب .

ويعتمد هذا السيناريو على تجميع دعاة ابقاء القديم على حاله ، وأصحاب المصالح التي قد تتضرّر في المستقبل ، في بوتقة المعارضة للتغيير ودفعهم الى خطوط المواجهة .. ومن ضمن من سيتحالف مع امراء العائلة المالكة .. المؤسسة الرسميَة الدينية في البلاد ، والتي كانت وستبقى جزء من نظام العائلة المالكة ، حيث يشعر أغلبية علماء المؤسسة الرسمية ، بأن مواقعهم ستهتزّ اذا ما جرى الاصلاح ، وسيتقلّص نفوذهم في الشارع ، وسينتهي احتكارهم للكثير من المواقع التي تسنّموها باعتبارهم جزء من النظام .

القسم الاخر هو التيار السلفي المنشقّ عن المؤسسة الدينية والذي يعتبر اكثر عنفاً وصداميةً ، خاصة ضد دعاة التغيير والاصلاح بمختلف توجهاتهم .. العلمانيين ، والليبراليين الاسلاميين ، وغيرهم .. وهذا القسم المتشدّد ، ورغم عدائه للعائلة المالكة باعتبارها اساساً للفساد ، الاّ انه قد يجد في التحالف معها وسيلة لضرب التيار الاصلاحي ، لأنه يرى فيه العدو الاكثر خطراً ، ويشعر انه متناقض معه اكثر من تناقضه مع السلطة ، بل قد يكون عداؤه للسلطة نابعاً من رؤيته لحقيقة ان التيار الاصلاحي المتعلّم انما نشأ في احضان المؤسسات السياسية الحكومية التي يسيطر عليها الامراء .

السيناريو الثاني

ويقول بأن العائلة المالكة قد تعرّضت لضغوطات كافية في الداخل والخارج ، وانها ستقدم على احداث بعض التغييرات الشكليّة بعد ان تنتهي الحرب ، بغية احتواء دعوات التغيير ، وستحاول قدر الامكان ان يكون التغيير محدوداً وسطحيّاً ، والقيام بمحاولة احتواء وامتصاص للنقمة بأقل التكاليف ، دون احداث تغيير جوهري في هيكل النظام .. وهذا لن يؤدي الى خسارة المؤسسة الرسميَة التي يحرص آل سعود على ابقائها حليفة لهم ، باعتبارها تقدّم لهم الشرعية في حكمهم .

السيناريو الثالث

ويقول ان التيار السلفي ـ الوهابي ـ وكذلك التيار الرسمي ، اصبح يقف عقبة امام اي تغيير في البلاد .. واذا كانت الحكومة جادّة في التغيير ، او اذا ما فُرض عليها ذلك بضغط الاميركيين الذين يفكّرون على المدى البعيد في استيعاب المتغيرات لحماية مصالحهم المستقبلية .. بعضده في ذلك ضغط متوازٍ من الداخل ، فان آل سعود سيجدون انفسهم أمام التيار الوهابي المتشدّد وجهاً لوجه ، وحينها سيعمدون الى تصفيته في اقرب فرصة .

المؤيّدون لهذا الرأي يقولون بأن المؤسسة الرسميَة تضخّمت في السنوات القليلة الماضية ، لأنّ العائلة السعودية المالكة ارادتها ان تكون فاعلة في مقاومة النفوذ الديني الايراني في العالم الاسلامي ، كما ارادتها ان تمتصّ الطاقات الدينيّة الشابّة وتحتويها ضمن الأطر التي لا تضرّ بالحكم .. وكانت المؤسسة الدينية الرسمية والمؤسسات الكثيرة التابعة لها قد تعرّضت لانتقادات حادّة في اعقاب حادثة الحرم التي قام بها المرحوم جهيمان العتيبي في نوفمبر ١٩٧٩ ـ مجرم ١٤٠٠ هـ ، لأنها لم تستطع احتواء ثورة الشباب السعودي ، مما أدّى الى صدامها مع الحكم السعودي نفسه .

وقد أدّى تضخّم المؤسسة الدينية الرسميّة الى زيادة نفوذها في الشارع ، واحتكارها للعديد من وسائل الاعلام التي لا تخضع لاشراف الدولة بشكل صارم .. كما ادّى الى وصول بعض افرادها الى مواقع عالية في السلّم الوظيفي ، وسيطروا سيطرة شبه مطلقة على الجامعات الاسلامية (في الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة) ، وصار لاتباع المؤسسة الدينية الرسمية نفوذا في مواقع حكومية اخرى .

والان ، وبعد ان انتهى الصراع مع ايران ـ او على الأقل خفّت حدّته ـ فان هناك شعورا لدى امراء العائلة المالكة بضرورة تقليم اظافر المؤسسة الرسميّة ، بعد ان تقلّصت الحاجة اليها .. واصبحت عبئا ثقيلا على شرائح متعدّدة من المجتمع بسبب مغالاتها وتشدّدها وتطرّفها الذي شجعه الأمراء فيما مضى .

ويقول مطّلعون ، ان امراء العائلة المالكة أصبحوا متمرّسين في ضبط مسيرة تلك المؤسسة ، وأنّ أتباعها ليست لهم القابليّة ولا الرغبة في مقاومة ضغوط الامراء .

ويرى هؤلاء ، ان الحكومة قد تبحث عن ذريعة لتقليص هذا النفوذ ، مستفيدة من ضغط الشارع وكرهه لممارسات المتشددين ، وقد تخلق الحكومة نفسها الذرائع ، او تستفيد من اخطاء المؤسسة الدينية وهي كثيرة ، فتعمد الى ضبط تصرفاتها والحدّ من نفوذها ، تماماً مثلما قام الملك ـ على سبيل المثال ـ قبل نحو ثلاثة اشهر ، بإقالة مسؤول هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وتعيين شخص اخر من خارج المؤسسة ، والذي وُصف حينها بالاعتدال ! .

وبنظر المقرّبين من تلك المؤسسة ، فإنّ الذريعة الأساسية لدى الأمراء ، والتي طالما استخدموها في الماضي ، هي : نمو التيار السلفي ـ الوهابي ـ المتشدّد والعنفي ضد الحكومة ، في احضان المؤسسة الرسميّة ، التي يفترض فيها ـ من وجهة نظر آل سعود ـ ان تكون قد خفّفت من غلوائه وامتصّت تطرّفه .

ومثل هذا المبرّر كان مطروحا بقوّة اثناء حادثة الحرم عام ١٤٠٠ هـ ، وقد أنّب نايف ـ وزير الداخلية ـ وبصورة ملتوية الشيخ ابن باز لدفاعه عن جهيمان وجماعته ، وتدخله لاطلاق سراحه من السجن في احدى المرات قبل ان يقوم بعمله العسكري ضد الحكم .

وهنا يُتوقع ان تتمّ تصفية التيار الشبابي السلفي بدمويّة ، تماماً مثلما صفّي جهيمان ، ومثلما صُفّيت حركة الاخوان على يد الملك عبد العزيز اواخر العشرينات الميلادية .

وحكومة العائلة السعودية المالكة من جانبها قد وضعت حدوداً

فاصلة بين المؤسسة الدينية الرسمية التي تسبغ عليها الشرعية الدينية ، وبين التيار - الثوري - الذي يطالب باسقاطها ، والذي نمى في حضن تلك المؤسسة .. بحيث يتمّ تقليص نفوذ المؤسسة بتلك الحجّة التي اشرنا اليها ، وفي نفس الوقت تبقي على صلتها معها ، والتي لا غنى لها عن وجودها ، باعتبارها الغطاء الشرعي الذي لا يمكن التفريط به .

أما الجناح السلفي - الوهابي - فيضرب بقسوة بالغة ، وبدموية وعنف ، مثلما ضُرب السابقون اكثر من مرّة .. بحجّة تهديده للنظام ، او باقتعال اي حجّة اخرى ، فالمبررات لا تعدمها الانظمة الديكتاتورية اذا ما عزمت على تنفيذ مخططها .

السيناريو الرابع

وهو يقضي بأن تمارس حكومة العائلة المالكة دور المتفرج في الصراع الدائر حالياً ، بين قوى التغيير وقوى المحافظة .. إمّا لاضعاف الطرفين ، وإمّا للتعرّف على حجم كل طرف من خلال افساح مجال الحركة للجميع .

ذلك ان التيار السلفي ، والرسمي ، نالا حريّة كاملة في التعبير عن ارائه ، وطرح رموزه ، والتعرّض لمناوئيه عن طريق صحافته وكتبه وفتاواه وخطبائه الذين لا يتقيّدون بسياسات الدولة ، باعتبار انهم ينظرون الى انفسهم كأوصياء على الجميع في البلاد ، خاصة وانهم يحملون بايديهم (إحتكار الفتيا) دون غيرهم من علماء البلاد البعيدين عن مظلّة ال سعود .

وإذا ما أتيحت الحريّة للجميع ، فان كل أطراف الصراع ستبدو على حقيقتها ، وستتغيّر مواقف المواطنين تبعاً لذلك .. بعكس ما يجري حاليا ، حيث لا يوجد الاّ خصم مهاجم واحد مدعوم من الحكومة ، ولا يحق للاخرين ردّ الهجوم بالمنطق والعقل والحوار .

ويفترض انه اذا كانت الحكومة - برأي مؤيدي وجهة النظر هذه - لا تريد ان تدخل في الصراع الداخلي ، وانما تقننه ضمن ضوابط ، فان إرساء قاعدة التمثيل البرلماني الانتخابي ، كما حدث في الجزائر او الاردن ، كفيل بحلّ مشكلة الصراع الداخلي ، وتوجيه الجميع باتجاه المنافسة الشريفة ، وحينها ستبقى الاسرة المالكة مديرة للصراع ، وليست طرفاً فيه ، كما انها ستقضي على التطرف عن طريق ممارسة الانفتاح هذا .

السيناريو الخامس

ويقوم على اساس فكرة ان العائلة المالكة ليس في نيّتها ابداً قبول منطق التغيير .. وانّها تسعى لضرب هذا الطرف باخر .. وينطلق التحليل من قاعدة ان التيار السلفي الوهابي يشعر بتناقض مع الحكومة ومع المؤسسة الدينية الرسمية التي نمى في حضنها ، باكثر من تناقضه مع دعاة التغيير والاصلاح .. ولذا فقد يتحالف تكتيكياً مع دعاة التغيير وأطراف المعارضة الاخرى ، في سبيل الضغط على حكومة آل سعود ، تمهيداً لاسقاطها في المستقبل .

ويفترض في هذا التحليل ان يكون التيار السلفي قد وصل الى مرحلة من النضج والرشد تدفعه للتفكير على المدى البعيد ، من اجل الوصول الى السلطة وإلغاء نظام العائلة المالكة ، الذي ثبت لديه انه نظام موال للغرب وفاسد ، وان استمراره يعني استمرار بقاء الهيمنة الاجنبية بشكل مباشر .

هذه بعض السيناريوهات التي يمكن من خلالها تلمّس مستقبل التغيير في المملكة السعودية .. ومن المهم جداً الاخذ بعين الاعتبار ان المملكة ودول الخليج الاخرى مفتوحة امام التغيير ، وهذا امر مهمّ جداً ما كان ليتحقق قبل الثاني من اغسطس ، اي قبل الاحتلال العراقي للكويت .

السلفيّون والموقف من العلمانيين

ينظر السلفيّون في المملكة الى ان كل من هو غير سلفي بتعريفهم وبمقاييسهم ، فإنّه إمّا علماني او شيوعي ، او خارج عن الملّة تماماً .. وفي أحسن الأحوال فإنّهم ينظرون للمسلم الذي يلتزم بتعاليم الاسلام من صلاة وصيام على انه ضالّ ومرتكبٌ للكبيرة إن هو هذّب لحيته ، ولا نقول حلقها ، أو لم يقصّر ثوبه .

اننا امام حالة من التصلّب الذهني ، والنظرة الأحادية ، فطريق الجنّة لا يتسع الاّ لأتباع فكر واحد .. وعلى هذا الأساس فان نظرتهم للعلمانيّة ، وقبل ذلك تعريفهم لها ، لا بدّ وان يكونا مائعين من الناحية العلمية ، فكلّ من لا يعفي اللحية ويطيل الثوب ، وان كان ينادي بحد أدنى من وضع الشريعة في إطار مقاصدها ، فانه يعرّض نفسه لأن يحسب في زمرة العلمانيين ، الذين حُكم عليهم بالكفر البواح .

وحين تسأل عن تعريف للعلمانيّة ، ومن يمكن ان يوصف بالعلماني ، فانك ستحصل على إجابات متفاوتة يجمع بينها الجهل ، سواء بتعريف الكلمة العلمي ، اوالاطار التاريخي الذي أدّى الى بلورة الفكر العلماني .

وخلال الشهور السبعة الماضية ، صعّد السلفيون من حملتهم على من يسمّونهم بالعلمانيين ، ولعلّ منازلتهم الأولى لهم قبل نحو سنتين حول موضوع الحداثة ، قد اعطاهم الثقة بالنفس لتطوير مواقفهم ، وربما زاد احساسهم بانه آن الأوان لمعركة فاصلة مع (هؤلاء الملاحدة) كما وصفهم البعض .. مظاهرة النساء بالسيارات ، حيث اتهم السلفيون العلمانيين بأنّهم خططوا لهذه المظاهرة منذ زمن بعيد ، كما يتّهم السلفيون اوساطاً رسميّة بالتساهل ، ان لم يكن التواطؤ مع من يصفونهم بالعلمانيين .

وقد سجّل السلفيون لأنفسهم انتصارات فيما يتعلّق بالضغط على الحكومة مثل إلغاء الحفل الشعري في جدة والذي ذُكر ان الشاعرة سعاد الصباح كان ستشترك فيه .. كذلك تمّ ايقاف الدكتور غازي القصيبي عن الكتابة في زاويته في جريدة الشرق الاوسط (في عين العاصفة) مدّة قصيرة بعد تحامله على المتدينين بشكل عام ، ووصفهم بالصداميين .. الأمر الذي دفعه لأن يؤلّف كتاباً ضدّ السلفيين في البلاد ، ويفتح معركة مكشوفة معهم .

واخيرا ، فان الخطاب الذي وجهته مجموعة من الأدباء والكتاب والمثقفين الى الملك بغرض الاصلاح ، نظر اليه قادة السلفيين على انه محاولة اخرى من (العلمانيين) لحرف البلاد عن خطّها السلفي!! .

والسؤال الذي يجب ان يطرح هنا ، هل يمكن لقادة السلفيين في المملكة ان يتعايشوا مع الرأي الآخر ، لغرض تحقيق هدف مشترك ، يقدّم المواطنين خطوة اخرى نحو أهداف ، يتّفق عليها الجميع ؟! .

وهل يمكن للمعارك الجانبيّة ان توجّل ريثما تنقشع غيوم الاستبداد عن هذا الوطن المكبّل بسلاسل العائلة المالكة ؟! .

بقلم : عبد العزيز الغامدي

لكي لا تكون الولاية العشرين

يقول عدد من اعضاء الكونغرس الاميركي ، ان العائلة المالكة في السعودية يجب ان تدفع كامل تكاليف عملية عاصفة الصحراء ، وان الولايات المتحدة لا يجب ان تدفع شيئا من تلك التكاليف .

ويبرّر هؤلاء حثّهم للرئيس الاميركي للضغط على العائلة المالكة من اجل تحقيق هذا الأمر ، بأنّه لولا تدخّل اميركا لاصبحت السعودية الولاية العشرين للعراق ، وان تلك العائلة هي المعنيّة الاساسي بمواجهة التمدّد العراقي ، وبالتالي فان تدمير المؤسسة العسكرية لصدام وانهاء خطره ، قد تمّ لصالح السعودية بشكل أخص .

وقال السناتور لاري برسلر (ان السعودية بامكانها ان تدفع كامل نفقات عاصفة الصحراء) ، في حين قال آخر وهو الفونز داماتو (بينما تدافع اميركا عن السعودية فان السعوديين يمسكون جيوبهم) ! .

غير ان المواطنين السعوديين ، وبينهم طلاب يدرسون في الولايات المتحدة ، يعتقدون بأن بلادهم لا يجب ان تدفع سوى جزء يسير من تكاليف العمليّة ، باعتبار ان تدمير المؤسسة العسكرية العراقية ، والحصول على نفط رخيص ، وحماية امدادات النفط ، انّما هي اهداف اميركية - غربية - بالدرجة الاساس .. في حين اشار اقتصاديون سعوديون ، الى ان الاقتصاد السعودي اصبح كسيحاً بسبب الاستنزاف المالي طيلة العقد الماضي ، خاصة بعد انهيار اسعار النفط في منتصف الثمانينات .. وعليه فان العائلة المالكة السعودية قدّمت اكثر مما تتحمّله البلاد ، مع الاخذ بعين الاعتبار انهيار اسعار النفط من جديد والذي بدأت ملامحه بعد انتصار الحلفاء في الحرب ، وقد يستمر بصورة متسارعة بعد ان تبدأ الكويت والعراق انتاجهما النفطي .

ويقول هؤلاء ان آثار الانهيار الاقتصادي في داخل السعودية ، والذي يعاني منه المواطنون بشكل واضح الآن ، الى حد ان الحكومة لم تستطع ان تضع ميزانية لهذا العام ، ان كل هذا قد يزيد من حجم الآثار الاجتماعية والاضطرابات السياسية ، حيث ان هناك انتقادات واسعة تشيع في كل اتجاه ضد اسراف العائلة المالكة وتبذيرها ، وتلاعبها بثروات الوطن .

على كل حال ، فقد رفع عدد من اعضاء الكونغرس الاميركي مذكرات الى الرئيس بوش ، تدعوه لان يستلم كامل تكاليف عمليّة عاصفة الصحراء من السعودية ، بل ان هناك اشارات تدعو الى ان يستلم الاميركيون ثمن العمليّة ، اضافة الى التكاليف .. ويمكن استنتاج هذا الأمر من خلال معرفة ان كامل العملية لم تكلّف - حسبما اعلن - ٥٢ مليار دولار .. بل ٢٥ مليار دولار فقط ، وان السعودية والكويت تعهدتا بدفع نحو ٢٧ مليار دولار ، في حين دفعت اليابان والمانيا نحو ١٦ مليار دولار ، كما دفعت دولة الامارات بضعة مليارات اخرى ، اضافة الى ما دفعته عمان وقطر ! .

لقد قال احد المواطنين عقب توافد القوات الاميركية والغربية الى البلاد ، قال لصحيفة غربية : ان الاميركيين لن يتركوا البلاد الاّ وهي تواجه حالة الافلاس الشديد !! .

الوجود العسكري الاميركي باقٍ

لا يخفي الاميركيون انهم سيسحبون قواتهم البريّة من المنطقة في اقرب وقت ممكن ، لكنّ بعضاً من قواتهم الجويّة والبحريّة ستبقى بهدف (ضمان أمن المنطقة) ! .

وقال وزير الدفاع الاميركي عقب الهزيمة العسكرية الساحقة للقوات العراقية .. ان اسراب من الطائرات الاميركية المقاتلة ستبقى في المنطقة ، وان القطع البحرية الحربية الاميركية التي تمخر في مياه الخليج العربي ، سيزداد عددها وستنضمّ اليها حاملة طائرات !! .

القاعدة الجويّة المهيّأة لاحتضان التواجد الاميركي هي (قاعدة الظهران) العسكرية ، وستراوح بعض الطائرات في قاعدة حفر الباطن .. وهناك ايضا احتمال بتعزيز التواجد الجوي في قاعدة مصيرة العمانية .

وعلى الصعيد البحري ، فانّ قاعدة الجبيل في المملكة ، والجفير في البحرين ، ورأس مسندم في عمان ، مرشّحة للاستمرار في تقديم التسهيلات العسكرية للبحرية الاميركية ، وربما للبحرية البريطانية ايضا .

ومن الواضح ايضاً ، ان شخصيات سياسيّة خليجية شديدة الارتباط بالغرب ، تحبّذ بقاء التواجد الاجنبي في الخليج .. وقد صرّح عدد من المسؤولين الخليجيين ، وبالخصوص الكويتيين ، بأنهم سيقدّمون قواعد عسكرية للولايات المتحدة على ارض الكويت بعد انتهاء الأزمة .

ويعتبر السيد عبد الله بشاره الامين العام لمجلس التعاون الخليجي ، أحد ابرز المروّجين لضرورة ذلك التواجد ، وقد دعا في تصريحات صحافية متعدّدة كان آخرها في اواخر شهر فبراير الماضي ، دعا بصراحة الى بقاء القوات الاميركية ، لضمان امن الكويت ، وحتى تتمّ اقامة نظام امني جديد .

واوضح بشارة الذي كان يتحدث بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثلاثين لاستقلال الكويت ، في السفارة الكويتية في الرياض ، ان وجودا للقوات الاميركية الى جانب قوات عربية اقليمية كبيرة سيشكل على المدى الطويل قوّة ردع ترعاها الامم المتحدة في وجه اي عدوان في المستقبل ! .

السلاح الخفيف ينتشر في السعودية

قالت مصادر موثوقة انّ كميّات كبيرة من الأسلحة وقعت في يد مواطنين سعوديين ، اشتروها بأسعار زهيدة من جنود اميركيين وغربيين آخرين .

واضافت تلك المصادر ، ان بعض الجنود الاميركيين عمدوا في الآونة الاخيرة الى الاسلحة الخفيفة التي تركها الجنود العراقيون ، والى ذخيرتهم ، وحملوها الى الاراضي السعودية ، حيث بيع الكلاشينكوف بمبلغ لا يتعدّى ٥٠٠ ريال ، وبيعت المسدسات الصغيرة بنحو ٤٠٠ ريال .

وقيل ان عناصر سعودية وكويتيّة هرّبت كميّات اسلحة من الكويت المحرّرة الى الداخل لأغراض غير تجارية ، حيث يحتمل ان يكون وراء عمليات التهريب تنظيمات سياسيّة معارضة لنظام الحكم السعودي .

وأشارت انباء اخرى ، الى ان الانفلات الأمني في الكويت ، دفع بالكثير من المغامرين ، الى ايجاد وسائل لدخول الكويت ، والعودة منها الى السعودية ، وربما الى دول خليجية اخرى ، وهم يحملون ما استطاعوا حمله من الاسلحة الخفيفة .

وقيل ان كثيراً من البدو ، قاموا هم ايضاً باختراق الحدود الكويتية السعودية ، رغم مخاطر وجود الغام في مساحات شاسعة من الاراضي ، للبحث عن سلاح القاه جنود عراقيون .

وتقوم وزارة الداخلية السعودية في الوقت الحالي بمحاولة لاحتواء الوضع السائب وانعكاساته الخطيرة على الأمن السعودي .

تجدر الاشارة الى ان الملك فهد قد تعهد اكثر من مرّة بأنه سيطلب من قوات التحالف ان تغادر البلاد فور انتهاء مهمتها .. ولكن هذه التعهدات يبدو انها ستخرق - كما خرق من قبلها تعهدات اخرى - . واذا كان الكويتيون يحتجّون بأنّهم بحاجة الى الامن ، فما هي حجّة السعودية بعد ان دمّرت قوّة العراق ؟ .

لقد أسّس الاميركيون قاعدة الظهران العسكرية ابّان الحرب العالمية الثانية ، واستخدموها كقاعدة اثناء الحرب ، وبعد الحرب ، حتى اواخر الخمسينات الميلادية ، ولولا الضغوط الشعبية على الملك سعود لما تمّ الغاء امتياز الاميركيين فيها ، خاصة بعد المظاهرات التي اجتاحت عدة مدن في المنطقة الشرقية ، وتمّ خلالها مهاجمة القنصلية الاميركية في الظهران ، وتمزيق العلم الأميركي وتحطيم ساريته .

وبقي التواجد الاميركي في القاعدة محدوداً وان كان ملاحظاً الى ان جاء الغزو العراقي للكويت ، فاستعادت اميركا القاعدة بعد ان توسّعت ، وبعد ان شارف بناء مطار الملك فهد المدني في المنطقة على النهاية ، لتبقى الظهران قاعدة عسكرية بشكل كامل .

وقبل العهد الغورباتشوفي ، كان الحديث عن الأمن مربوطاً بالتصور الاميركي اثناء الحرب الباردة ، ولكن بعد ان انتهى هذا الخطر ، وبعد ان انتهى خطر ايران بعد تدميرها من خلال صدّام ، وبعد ان انتهى صدّام نفسه وماكنته العسكرية في العراق .. بعد كل هذا ، من اين يأتي الخطر على العائلة المالكة السعودية ، والعوائل المالكة الاخرى ، حتى تقرّر الآن إبقاء القوات الاجنبية في الاراضي المقدّسة؟! .

ليس هناك من تبرير لهذا التواجد الاّ تعمّد إهانة وإذلال شعوب المنطقة ، وتخويفها من التمرّد على القانون الاميركي .. القائم على العنف والبطش .. وربما لترويع المواطنين ايضاً ، بان سند العائلة المالكة قويّ بالأجانب وبأسلحتهم .

ملايين لتأييد التواجد الاميركي

قبل بدء الهجوم العسكري البرّي على العراق ، قال الشيخ علي بلحاج ، الرجل الثاني في الجبهة الاسلامية للانقاذ في الجزائر ، ان الحكومة السعودية عرضت على الجبهة اموالاً تقدّر بملايين الدولارات مقابل الحصول على تأييدها ضد العراق ، ولكن الجبهة رفضت ذلك .

من جهة اخرى أفادت أنباء مقرّبة من ادارة الدعوة والافتاء والارشاد ، وهي المؤسسة الدينية الرئيسية في المملكة والتي يشرف عليها الشيخ عبد العزيز بن باز ، ان ما انفقته المملكة خلال الاشهر السبعة الماضية في حملتها الرامية الى احتواء المؤسسات والجمعيات الاسلامية في العالم الاسلامي ، لتأييدها في مسألة استقدام القوات الاجنبية ، بلغت نحو ٣٠٠ مليون دولار ، انفق ما يقارب نصفها في مصر والهند والباكستان .

تجدر الاشارة الى الحزب الحاكم في الجزائر اعلن في السابع والعشرين من فبراير الماضي ، ان وجود القوات الاجنبيّة في اراضي شبه الجزيرة العربية يعيق ملايين المسلمين من اداء فريضة الحج لهذا العام .. ودعا الشعب الجزائري الى مقاطعة فريضة الحج ما دامت القوات الاجنبية متواجدة في الاراضي المقدّسة .

العودة الى التسلّح .. هل ينتهي هوس الأمن ؟

دافع وزير الدفاع الاميركي ديك تشيني في الخامس من مارس عن ضرورة بيع اسلحة اميركية الى السعودية ، وذلك امام احدى المنظمات اليهودية التي تعارض عادة مثل هذه الاتفاقات .

وكانت السعودية تقدّمت بعد الغزو العراقي للكويت بطلب تزويدها بأسلحة تقدّر قيمتها بسبعة مليارات دولار ،وأجّلت التقدّم بطلب ثان قد تصل قيمته الى ١٥ مليار دولار .

وقال تشيني امام مؤتمر المنظمات اليهودية الرئيسيّة في اميركا ، (ان العربية السعودية اذا كانت عرضة للتهديدات من جيران خطرين ، فستكون مجبرة على اعتماد سياسات في غير مصلحة الولايات المتحدة والسلام في الشرق الاوسط) .

واضاف بان اجتياح العراق للكويت يثبت ان للعربية السعودية اعداء ، عليها ان تخشاهم .. وانه لو لم نطوّر علاقاتنا الدفاعية طوال السنوات الماضية مع السعوديين ، لما حصلنا على تسهيلات سمحت بالقيام بعملية عسكرية ضد العراق .

وتابع تشيني قائلا : ان ٢٥ ٪ من مبيعات الاسلحة الاميركية للسعودية خصّصت لبناء قواعد ومنشآت سمحت بانتشار نصف مليون جندي اميركي في عملية عاصفة الصحراء ، مؤكداً على ان هذه التسهيلات تعتبر من بين الافضل في العالم ، وهي مخصصة للدفاع عن السعودية (وهي لا تهدّد اسرائيل او اية دولة اخرى) .. وقال ان اسرائيل تحتفظ بتفوق نوعي على الجيوش العربية ، وان مثل هذا التفوق تعزّز اثر تدمير آلة الحرب العراقية .

ويقول خبراء بشؤون الشرق الاوسط ، ان مقولة امراء العائلة المالكة القاضية بأنّ المملكة لا تحتاج الى جيش قويّ ، اثبتت صحّتها خلال السبعة اشهر الماضية .. ذلك ان هؤلاء الامراء خطّطوا منذ البداية ان يكون عدد الجيش السعودي محدوداً ، وانشأوا في المقابل قواعد ومدن عسكرية ضخمة ، تستوعب مئات الالوف من الجنود الاجانب وقت الحاجة .. وقد جاءت الحاجة اليهم فعلاً بعد الغزو العراقي للكويت .

وكان عدد من المراقبين قد توقّع ان تفرض الحكومة السعودية الخدمة العسكرية الاجبارية على السعوديين ، وان تزيد عدد افراد القوات المسلّحة ، بعد ان ثبت ضعفها وهشاشتها ، وبعد ان ابدى السعوديون تذمّرهم من تواجد القوات الاجنبية .. وهذه مطلب يلحّ عليه الكثيرون داخل المملكة .

غير ان الحكومة السعودية فاجأت الناس بعد الغزو بعدم فرض الخدمة الاجبارية .. ويبدو انها قرّرت غضّ النظر عن الموضوع لخشيتها المستقبلية على النظام نفسه .. حيث ادرك الامراء ماذا يعني ان يكون الشعب مسلّحاً ، خاصة في ظلّ الأنظمة المغلقة التي لا يوجد بها متنفّس للحرية والتعبير .

واعرب عدد من الامراء - في مجالسهم الخاصة - عن خشيتهم من ان يؤدي زيادة افراد القوات المسلّحة السعودية ، وزيادة كفاءتها ، الى ان تتوسّع طموحات قادة الجيش فينفّذون انقلابا عسكريا ضد العائلة المالكة .

الاّ ان الذي يحيّر المواطنين ، هو ان الطريقة القديمة في الانفاق العسكري لا تزال مستمرة ، دونما سبب واضح ، فالمملكة لديها فائض من السلاح ، وقليل من الافراد الكفوئين والمدربين على استخدامه ، مما يجعله عرضة للصدأ .. وفي هذا يشير بعض المحللين ، ان سياسة شراء العائلة المالكة السعودية للسلاح من الغرب لا يخضع للحاجة ، وانّما هو هدف سياسي بالدرجة الاساس .. حيث تريد تلك العائلة تقديم مكافآت للدول الغربية وإشعارها بانها هي المحافظ لمصالحها في المملكة .

واذا كانت العائلة المالكة لا تريد ان تعتمد على الشعب فتزيد افراد القوات المسلّحة ، وطالما انها لا تنوي فرض الخدمة الاجبارية ، وانها ستعتمد على وجود القوات الاجنبية في اراضيها ، خاصة في قواعدها الجويّة والبحريّة .

وطالما انه ليست هناك مخاطر آنيّة من العراق او ايران او اسرائيل او (الشيوعيّة !!!) .. وطالما ان آل سعود عقدوا صفقة مع مصر وسوريا لترتيبات امنيّة .. فلماذا اذن السلاح ، وصرف المليارات ، التي تبيّن انها لم تحم ارضاً ، ولم تدافع عن عرض؟! .

نظام الأمن الأقليمي والدور السياسي والتمويلي لدول الخليج

توفيق الشيخ

دول الخليج اعلنت انها ستحجب المساعدات عن الدول الاسلامية والعربية الفقيرة ، لكن الغرب سيدفعها من اموال الخليج لاعادة ترتيب تحالفاته الاقليمية

يتحدث الجميع في الشرق الاوسط عن الحاجة الى نظام جديد للامن الاقليمي في المنطقة بعد انقشاع ازمة الخليج.

وقد قدمت بريطانيا مشروعا بهذا الشأن كما اشارت فرنسا الى انها بصدد مناقشة مشروع مماثل ، وقالت دول الخليج ايضا انها تجري في الوقت الراهن مباحثات بهذا الصدد . اضافة الى مناقشات بين القاهرة ودمشق من اجل نظام عربي للامن الاقليمي.

والقاسم المشترك بين كل هذه الجهود هو القناعة الراسخة بان نظام الامن الاقليمي الذي كان سائدا قبل الغزو العراقي للكويت كان مجرد وهم لذلك فانه سرعان ما تمزق حينما اختلفت دولتان من دول المنطقة على قضية واحدة هي بالتحديد كم يجب ان تدفع دول الخليج للعراق لكي يبقى شريكا – عاقلا – ضمن هذا النظام.

سنجد ان هناك فارقا كبيرا في تقييم ماحدث واسبابه بين الدول الغربية – بريطانيا على سبيل المثال – وبين دول الخليج ، فالمشروع البريطاني يتضمن وضع برنامج تموله الدول العربية الغنية – الخليج خاصة – لتنمية الدول العربية الفقيرة ، لان التناقض الشديد بين الفقر والغنى كان من بين الاسباب التي تجعل العراق طامعا في السيطرة على المنطقة الغنية ، وتجعل الشعب العربي في كل مكان غير مبال بما يحدث في الخليج اذا لم نقل انه اتخذ موقف التاييد لصدام حسين الذي لعب على هذا الوتر بذكاء حينما اتهم امير الكويت بانه (قارون) وطالب بتقسيم الثروة البترولية العربية بين العرب بالتساوي . اما دول فان اصحاب السمو والسعادة والمعالي قد قرروا منذ اللحظة وقبل ان ينقشع دخان الازمة انهم لن يقدموا اي مساعدة للدول العربية والاسلامية التي اتخذت موقفا سلبيا من التواجد العسكري الغربي في الخليج والقصف الوحشي على المدن العراقية.

كأن المسئولين في هذه الدول لايفهمون او لم يستوعبوا درس الازمة ، وكانهم يتوقعون ان تقاتل الجيوش الامريكية والاطلسية كل يوم من اجل حمايتهم .. الواضح ان روح الانتقام هي التي دفعت باتجاه هذا القرار الذي اعلن على لسان اكثر من مسئول خليجي . على الرغم من ان الكثير منهم او على الاقل بعض العقلاء منهم يعرفون حق المعرفة انهم سيدفعون في المستقبل صاغرين مرغمين ، لا لشيء الا لان طبائع الامور تقتضي ان يسد الغني سورة الجوع لدى الفقير والا تحولت سيف انتقام يسلط عليه . ولا نريد ان ندخل في تفاصيل الامور لكنا ندعو المسئولين الذين تبجحوا بأن دول الخليج لن تدفع الى الرجوع للملفات القديمة والتعرف على الاسباب التي جعلت هذه الدول تدفع في الماضي .. هل كان ذلك لان قادتها اكتشفوا فجأة ان نفوسهم تنطوي على كرم حاتم الطائي ، او لان بكاء الاطفال الذين يموتون جوعا في اكثر من دولة اسلامية قد هزت مشاعرهم الرقيقة او لان النخوة العربية قد تفجرت عندهم فلم يسكتوا على كظة ظالم او سغب مظلوم ؟

لماذا اذن دفعوا في الماضي ؟

كم دفعوا للعراق ولماذا دفعوا .. كم دفعوا للسادات ولماذا .. ماهي قصة الجوازات الكويتية التي طبعت تزويرا واعيد نصفها بعد قبض الثمن .. ماهي قصة التابلاين ومن قبض في سبيل السكوت عنه ولماذا .. ماهي قصة تمويل متمردي الكونترا في نيكاراغوا وما هو الدور الذي لعبه ماكفارلين مستشار الامن القومي الامريكي السابق .. ماهي قصة السبعين مليارا التي دفعت الى صندوق النقد الدولي ... اقرأوا الملفات القديمة ..والقديمة جدا لتعرفوا ماهو السبب الحقيقي لدفع المليارات في الماضي ولتعرفوا من خلال ذلك ماهو الدور المقرر ان تقوم به دول الخليج ضمن المنظومة الدولية ، ولتعرفوا من اين ياتي الامن على الصعيد الوطني والاقليمي.

في عام ١٩٧٤ وعندما بدأت تظهر علائم الغنى المفرط على دول الخليج وضعت الادارة الامريكية برنامجا اطلق عليه اعادة تدوير الدولارات البترولية ، وكان الفكرة التي قام عليها البرنامج تتضمن ان مداخيل البترول تفوق بكثير حاجة الدول القليلة السكان في الخليج ، وان الغرب يدفع اموالا طائلة الى هذه الدول لتامين حاجاته من الطاقة فلابد من طريقة لاعادة هذه الاموال الى اصحابها في الغرب . وضع وزير الخزانة الامريكية يومها بعض

التفاصيل في هذا البرنامج وبدأ تطبيقه بالفعل..

من بين تلك التفصيلات ان تقوم دول الخليج بخطط تنمية محلية هائلة الغرض منها ايجاد ارتباط هيكلي بين الدورة المالية الوطنية والسوق الدولية بحيث يقوم كل مشروع ضمن خطط التنمية تلك بتوجيه قدر من المال المتاتي من صادرات البترول الى الاسواق الغربية ، ومن بين تلك التفصيلات ان تقوم دول الخليج بالدور الذي كانت تقوم به الدول الصناعية سابقا في تمويل برامج المساعدة الاقتصادية للدول الفقيرة في العالم التي كان مطلوبا ربط اقتصادها بالسوق الغربية او التاثير عفلى اتجاه السياسية الخارجية فيه بحيث تتحول الى الفلك الغربي .. ومن تلك التفاصيل ايضا تمويل برامج الضغط الاقتصادي المرادف للضغط السياسي على الحكومات المتمردة على الغرب لتركيعها واضطرارها للعودة من جديد الى بيت الطاعة . ان معظم هذه المساعدات يجب ات تتحرك من خلال قنوات التمويل الدولية التي يسيطر عليها الغرب وعلى الخصوص الولايات المتحدة الامريكية ، ولاسيما صندوق النقد الدولي او البنك الدولي للانشاء والتعمير او ضمن اتفاقات ثنائية بعد الاتفاق على اطار سياسي مع الولايات المتحدة.

هذا البرنامج الذي لايزال ساري المفعول هو الذي يفسر لماذا تم تمويل العراق خلال الحرب مع ايران ، وهو خلفية القرار السعودي باغراق السوق الدولية بالنفط الخام لزلزلة الاوبك وضرب مستوى الاسعار الذي كان سائدا في مطلع الثمانينات ، وهو يفسر لماذا انتقل السادات ونقل مصر معه الى احضان الامريكيين ووقع اتفاق الصلح مع اليهود ولماذا تحول النميري الى عميل لواشنطن وساهم بكل برودة اعصاب في ضخ المهاجرين من يهود افريقيا الى الكيان الصهيوني .. وهو ايضا وراء تخلي المقاومة الفلسطينية عن برنامج التحرير الشامل للارض العربية والركض وراء سلام السفير الامريكي في تونس ..الى اخر القائمة.

ماذا تحصل دول الخليج في مقابل ذلك ؟

اتفاقية ١٩٧٤ بين الرياض وواشنطن تفسر ماذا تحصل عليه دول الخليج في المقابل.

في ذلك الوقت كان الشرق الاوسط قد خرج توه من حمأة الحرب العربية الاسرائيلية في كتوبر ١٩٧٣ واتفق الامريكيون مع السعوديين والمصريين والدول الحليفة لواشنطن على ان يشترك الجميع في دفع عربة السلام بين العرب والكيان الصهيوني ، لكن الجميع كان يعي ان مثل هذا القرار سيترك اثارا مدمرة على انظمة الحكم التي تتقدم في مثل هذا الاتجاه ، وحينها تذكر الجميع ان عديدا من انظمة الحكم في العالم العربي قد تساقطت بانقلابات او ازمات سياسية بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ، وكان المتوقع ان تتكرر التجربة فيما اذا اتجهت الدول العربية للسلام مع اسرائيل ، وقيل ان انظمة الحكم في دولتين مستهدفة بشكل رئيسي هما السعودية ومصر اللتين تعتبران راس الحربة في اي محاولة سلام مع الكيان اليهودي . ومن اجل درء اي احتمال بتعرض العرش السعودي للخطر فقد وقعت الحكومة اتفاقا شاملا مع الولايات المتحدة يقوم على فكرة المقايضة بين النفط والمال السعودي بتامين الامن وسلامة العرش ، حيث وافقت السعودية على تكييف سياساتها النفطية والمالية بصورة تخدم الولايات المتحدة مباشرة بينما تقوم واشنطن بوضع خطط لضمان بقاء الحكم في يد العائلة المالكة ، ومنع اي تحد حقيقي لسلطانها . ومنذ ذلك اليوم اصبحت سياسات الانفاق السعودية تتقرر في واشنطن او على الاقل ترسم خطوطه الرئيسية واتجاهاتها العامة في العاصمة الاميركية ثم تتولى الهيئة الاستشارية المتخصصة في الشئون المالية المتفرعة من لجنة التعاون السعودية الاميركية وضع تفاصيلها في الرياض . ولذلك نجد بوضوح ان جميع انواع الانفاق تقريبا على الصعيد الداخلي او الخارجي موجهة بالكامل لخدمة السياسات الاميركية او تلبية حاجات الاقتصاد الامريكي .

> عوّدنا المسؤولون السعوديون على رسم سياساتهم بمنطق الانتقام والغضب ، وذلك نابع من قلّة الكفاءة السياسيّة والعجز عن ممارسة القيادة

ان مشروع الهيئة الملكية للجبيل وينبع والذي يستهدف رسميا بناء اضخم مجمعين للصناعات المختلفة في المملكة هو مثال على نتائج هذه السياسة فالشركات الامريكية والمرتبطة بها التي فقدت مصالحها في الشرق الاوسط جاءت الى السعودية لتبيع خدماتها وبضائعها عبر ماانطلق عليه المشاريع المشتركة التي قال عنها وزير الصناعة يوم ذاك غازي القصيبي انها تستهدف نقل التكنولوجيا والاستثمار الاجنبي الى المملكة وحقيقة الامر ان هذه المشاريع مولت كليا من جانب الحكومة بما فيها حصة الشريك الاجنبي الذي دفع نصيبه من خلال قرض حكومي . ولم يدفع الشريك الاجنبي من جيبه قرشا واحدا بل انه استلم ثمن مبيعاته من المعدات وخدمات التدريب والتشغيل والصيانة وقطع الغيار.

الذي اردنا الوصول اليه هو حقيقة ان القول بان دول الخليج ستقدم مساعدات للدول التي ايدتها في ازمة الخليج وستحجبها عن تلك التي لم تؤيد هو كلام يفتقر الى الادراك الواقعي لمباني السياسات الراهنة في الخليج ، وكونها مجرد تفريع عن السياسات الغربية ، والغرب مصمم على نزع فتيل التوتر في الشرق الاوسط ، لا لأنه يريد الخير للمنطقة بل لانه يخشى من تفجر العداء الشعبي العربي والاسلامي ضد الغرب ومصالحه وذيوله . ولذلك فان وزير الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد ضمّن مشروعه للامن الاقليمي في الشرق الاوسط بعد الحرب بندا ينص على تقديم المساعدة للدول العربية الفقيرة لاحتواء نزعات التناقض بين اغنياء العرب وفقرائهم ، والتي تغذي في معظم الاحيان نزعة التناقض مع الغرب.

اما السبب الذي دفع جهابذة الخليج الى طرح هذا الامر وفي هذا الوقت بالذات فانه يرجع حسب الظاهر الى حالة الانفعال التي تسيطر على التفكير السياسي في الخليج منذ الغزو العراقي للكويت . هذا الانفعال الذي جعل الزعماء يقولون اليوم ماينفونه غدا ويتكلمون اما الصحف مثلما يتحدثون في بيوتهم ويحمّلون البلاد والعباد مسئولية تصريحات جوفاء يحسبها الاخرون جدا وهي الى الهزل واللعب اقرب.

وعلى العموم فان هؤلاء قد عودونا على السياسات التي ترسم بمنطق الانتقام والغضب ، وهي نابعة من قلة الكفاءة السياسية ، والعجز عن ممارسة القيادة .

الكويت تغلي .. ولكن ضدّ آل صباح

الهديّة الأولى التي قدّمها آل صباح للكويتيين في الداخل ، من الذين عانوا اكثر من غيرهم من قمع صدام ومن تدمير الحرب ، بعد سبعة اشهر من الغزو والاحتلال لوطنهم .. الهدية كانت : (الأحكام العرفيّة) !.

واذا كان الشارع الكويتي قد صُدم في الخارج بسبب اعلان هذه الاحكام التي اعلنها - ولسخرية القدر - الأمير الكويتي من منفاه بالطائف ، فان مَنْ هم في الداخل اشدّ تذمّراً وسخطاً من ذلك الاعلان الأهوج ، الذي استهدف في الحقيقة تثبيت حكم آل صباح في الكويت بعد غيبة طويلة ، منذ فرارهم المخزي من الكويت ، تاركين الشعب الأعزل يبحث له عن مخرج ، وليقاوم بكافة وسائل المقاومة المتاحة .

الحكومة الكويتية كانت قد اعلنت نيّتها باعلان الاحكام العرفيّة قبل ان تتحرّر الكويت ، وقد جاء ذلك على لسان وزير الاعلام الكويتي ، الذي ادّعى فيما بعد ان تصريحاته أسيء فهمها بعد ان جوبه بهجوم قويّ من المعارضة الكويتية .

ماذا تريد الحكومة الكويتية من اعلان الاحكام العرفيّة ؟!.

يقول الكويتيون في الداخل ، ان آل صباح يريدون استعادة القوّة والسلطة بعد ان تركوها وفرّوا الى المملكة العربية السعودية ، وهذا لا يمكن ان يتمّ الاّ بتدمير القوى الشعبيّة التي سيطرت على الشارع بعد غياب السلطة المنظمة ، وتولّت تدبير احوال ومعيشة المواطنين ، كما انها خططت للمقاومة المدنيّة والمسلّحة ضد القوات العراقية الغازية .

ويقول هؤلاء ، ان خلايا المقاومة الكويتية التي قاومت الاحتلال العراقي ، يعضدها في ذلك السخط الشعبي العارم ، للفرار المهين لاسرة آل صباح من الكويت في الساعات الاولى من الغزو العراقي في الثاني من شهر اغسطس ، تاركين الشعب يواجه مصيره المؤلم .. هذه الخلايا التي اثبتت مصداقيتها بعد فرار الحكومة والاسرة الحاكمة ، ترفض تسليم سلاحها لآل صباح ، قبل ان تتأكّد من ان العائلة الحاكمة قد استفادت من دروس الغزو ، وانها تزمع المضي في مسيرة ديمقراطية ، وانها تنوي تصحيح الاخطاء الكثير الماضية ، بمشاركة الشعب الكويتي في السلطة .

وفي الحقيقة فان الناس في داخل الكويت وحتى خارجها ، لا يثقون في آل صباح .. وكان صمتهم في الماضي عن اخطاء هؤلاء راجع الى قناعتهم بانه لا معنى للمعارضة مادام الوطن محتلاً .. وطوال اشهر الاحتلال العراقي للكويت ، كانت الانباء ترد من داخل الكويت بأنّ المواطنين هناك يتميّزون حنقاً على الحكومة ، التي لم يصبح لها اي عمل الاّ توقيع الشيكات لشراء هذا الطرف او ذاك ، او متابعة اخبار الازمة والحرب من خلال الوكالات والصحف وشبكة سي ان ان ، على حدّ تعبير احد زعماء المقاومة الكويتية .

وتفيد التقارير الغربية ، ان محاولة الحكومة الكويتية تجريد المقاومة من السلاح ، وهو امر اشرف على تنفيذه ولي العهد الكويتي بعد ان عاد الى بلاده من المنفى ، لم يتحقّق ، وانه ينوي استخدام القوّة اذا ما تطلّب الأمر !.

ان الشعور بعدم الاطمئنان من المستقبل ، ومن نوايا آل صباح ، هو الذي يدفع معظم الشعب الكويتي في الداخل الى رفض تسليم ما بأيديهم من السلاح .. خاصة وانه ليس لدى الحكومة قوّة تواجه الشعب بأكمله ، وهذا الشعب يرى انه اعلى مرتبة وكرامة من آل صباح ، باعتباره صمد في وطنه وقاوم بالسلاح ، ولم يهرب كما فعل الامراء من اول طلقة .. وهم يرون انه لا فضل لآل صباح في تحرير الكويت ، بل ويزيدون على ذلك بأن ما أصاب الوطن وأهله إنّما يعود لحماقاتهم واخطائهم .

ومن الواضح حتى الآن ان حكومة آل صباح لا تزال تحلم بالعودة الى الحكم على ظهر دبابة اميركية ، لتمارس ذات السياسة القديمة التي اودت بالبلاد الى الخراب والدمار .

الحكومة الكويتية ، كما يقول الناس في الداخل والخارج ، لا تريد العودة الى دستور ١٩٦٢ ، ولا الى البرلمان الحرّ الذي يحاسب وينتقد لذا سارعت باعلان الاحكام العرفيّة ، وراحت تردّد اولويات عملها بحيث تشمل استتباب الأمن - الذي يعني تجريد الكويتيين من السلاح - ، وتوفير الخدمات ، (ثم) الديمقراطية ، بعد ان تكون الاسرة الحاكمة قد اطبقت على السلطة بكلتا يديها .. في حين ان جماهير الداخل تطالب بأكثر من هذا ، وهو ان تكون اسرة آل صباح (مالكة) وليس (حاكمة) شأنها شأن الأسرة المالكة في بريطانيا .. وقد وردت اشارات من هذا النوع من خلال المقابلات العديدة التي ينقلها المراسلون الاجانب من الكويت مع المواطنين الكويتيين .. وترى الجماهير ان اعمار الكويت لا يتعارض مع المسيرة الديمقراطية ، وليس هناك سوى معنى واحدا لتأخيرها ، وهو العودة الى الاستبداد من جديد .

والاستبداد واضح ، ليس في فرض الاحكام العرفية ، ومنع الناس من العودة الى وطنهم ، ومن اعلان تأخير العمل بالديمقراطية ، بل يمكن تلمّسه من خلال فرق الاغتيال التي شكّلها ابن الأمير الشيخ ناصر والتي يبلغ تعدادها ثلاثة آلاف ، وكانت اول مهمّة لها ، ولا تزال ، تصفية المعارضين ، وكان اول ضحيّة لهم هو النائب الكويتي المعارض المحامي حمد الجوعان ، الذي اصيب بشلل نصفي ، بعد ان اطلقت النار عليه في الاول من مارس !.

رئيس مجلس ادارة بنك الخليج الكويتي ، السيد عبد العزيز السلطان قال في الخامس من مارس : (نحن نريد الامن ، نريد الكهرباء والماء والتليفون ، ولكن لا يجب ان تتخذ العائلة الحاكمة هذا كحجّة للعودة الى افعالها القديمة والى ما كنّا عليه في الماضي .. واذا حاول الامير ذلك ، فسوف نتخلّص منه) !.

واضاف : (ليس امام الامير الآ ان يعطينا صوتاً حقيقياً الآن ..

لقد عانى شعبنا تحت الاحتلال ، لقد اجبر ابناء الشعب على ان يشاهدوا اطفالهم يعدمون امام اعينهم .. وهم لن يقبلوا بأن لا يكون لهم رأي وصوت اكبر من غيرهم في ادارة هذا البلد) .

الاستاذ احمد بشارة ، نائب رئيس جامعة الكويت ، قال لصحيفة بريطانية : (لا يجب ان تنسوا بأن اشخاصاً كثيرين هنا - في الكويت - فقدوا ابناءهم وبناتهم الاعزاء .. وهم لا يريدون احدا من الوجوه القديمة ليعود من الخارج ليعلّمهم ماذا يجب ان يفعلوا .. انهم لا يثقون بأولئك الذين عاشوا حياة البذخ في الخارج ، ليعودوا ويمسكوا بزمام الحكم ، وليعلّموا الناس كيف يحيوا حياتهم) .

وقال بشارة : (انا اعتقد ان عائلة الصباح انتهت سياسياً) .

بذات اللهجة الحادّة يتحدث الشيعة الكويتيون ، الذين قام على اكتافهم عبء المقاومة للاحتلال ، وتكبّدوا النصيب الأوفى من الخسائر البشريّة .

ويقول هؤلاء ، انّ آل صباح أذاقوهم الذلّ بسياساتهم الطائفيّة ، وباتهاماتهم لهم بأنّهم اقلّ وطنيّة من غيرهم .. وقد ثبت للجميع ان معظم من بقي في الكويت من اجل المقاومة هم من الشيعة .. فبين نحو مائتين وخمسين الف نسمة ، يشكّل الشيعة منهم ما يقرب من ٧٥٪ بالمئة .. ويقول الشيعة الكويتيون الآن ، ان الوحدة التي تجلّت بعد الغزو بين الشيعة والسنّة في الكويت ، وانعكست على الشعارات المرفوعة ، ووحدة الدم الذي سال على الارض الكويتية (الحرّة) يجب ان تكون دافعا لكل ابناء الشعب للضغط من اجل الغاء السياسة الطائفية التي ينتهجها آل صباح .

ورغم ان الكثيرين يدّعون المقاومة الآن ، وانهم كانوا على رأسها ، من باب ان للانتصار الف اب ، الاّ ان آل صباح يعترفون ، وكذلك معظم القوى الفاعلة في الكويت ، بأنّ الذي قاد المقاومة واعطاها زخمها وقدّم التضحيّة اكثر ، هم الشيعة ، يقودهم في نضالهم وجهادهم السيد مسلم موسوي الذي نفذت خلاياه قصف السفارة العراقية مرتين احداها بعد الغزو بنحو ثلاثة اسابيع ، وكذلك الاستاذ علي دشتي الذي اجرت معه وكالات الانباء ومحطات التلفزة العالمية العديد من المقابلات .

والشيعة الذين يشكّلون نحو ٣٥٪ من سكان الكويت ، شانهم شأن غيرهم ، لا يريدون تسليم السلاح الاّ بعد ان يتاكدوا بأن لهم دورا يتناسب مع تضحياتهم السابقة ، ويكفّر عمّا حلّ بهم على يد آل صباح من اضطهاد ومعاناة ، قبل الغزو ، وان يتم اعادة الاعتبار لهم من جديد كجزء فاعل في المجتمع الكويتي .

الغربيون من جانبهم يشعرون ان الاوضاع (فلتت) داخل الكويت من يد الحكومة ، وان الناس بدأوا بتوجيه غضبهم اليها ، بعد ان خرج الغزاة .. وبعد ان بدأت معاملة حكومة المنفى اليهم بالاساءة ، كما توضّح ذلك بالنسبة للأسرى (الألفين) الذي أعادهم العراقيون الى الحدود .

وليس هناك من حل ، ومن ايقاف التدهور للاوضاع ، وتوترها بين آل الصباح والشعب ، الاّ باقرار خيار التعددية باسرع وقت .. وقد نصح رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور ، ولي العهد الكويتي اثناء زيارته للكويت بأن يرسي دعائم الديمقراطية .. لأنّ شعب الكويت اليوم هو غير ذلك الشعب الذي كان قبل الثاني من اغسطس .. انه لا يملك فقط السلاح ، وانما يجيد استخدامه ، ولديه الوعي والتضحية للمضي في الطريق الذي اختاره .

كيف سيكون ردّ آل صباح ؟! .

اذا كان من الطبيعي ان الشعب الكويتي قد تغيّر .. فان من سوء الحظ القول ان آل صباح لم يتغيّروا .. فهم يعتبرون انفسهم ملاّكاً للكويت وشعبها بعد ان تركوهما فريسة للغزاة ففرّوا بجلودهم .. حتى ان امير الكويت اجّل عودته خوفاً على نفسه ، ولم يقتنع بالعودة الاّ بعد ان كثر الحديث ، وتناقل المواطنون النكات ، وبعد ان نصحه وزير الخارجية الاميركي جيمس بيكر اثناء لقائه به في التاسع من مارس .

رغم كل اخطاء آل صباح الماضية ، ورغم الوعي الجديد الذي افرزته المأساة بالنسبة للكويتيين .. فان هناك كما يبدو حاجة الى طرق الحديد مادام ساخناً ، وإلاّ فان آل صباح يعتزمون السيطرة على كامل الكويت والتلاعب بها وبأهلها كما كان في الماضي .

هانحن نرى الاموال تبعثر هنا وهناك دون ضوابط او دون حساب اصلاً .

وهذه هي الصفقات تعقد وتعطى حسب اهواء الامراء ، خائري العزيمة ، وضعيفي الجنان .

الوطن يقسّم ثروته آل صباح على الحلفاء المنتصرين ، من اجل الاستمرار في حكمهم الذي يسمّونه (الشرعيّة)!!! .

فهل يطرق الكويتيون الحديد الساخن ، للتعجيل بالديمقراطية ؟! .

تحليل سياسي

العلاقات السعودية ـ الايرانية

هل تشهد انفراجاً بعد القطيعة ؟

ايران تكسب مواقعها التي خسرتها ، وتضيف اليها مواقع سعودية اخرى

هناك مقولة متداولة في الشارع الايراني هذه الأيام تقول ان الحاكم الذي يعتدي على حجاج بيت الله الحرام لا يطول به المقام ، وانما يتعرّض لانتقام سريع من الله سبحانه وتعالى .

وهذه المقولة متداولة في بلدان الخليج الاخرى ، حيث يقول الناس ان ما تعرّضت له الحكومة السعودية خلال الاشهر الستة الماضية ، انما كان انتقاماً من الله سبحانه وتعالى ، بسبب دماء المئات من الحجاج التي أريقت ، والأرواح الكثيرة التي أزهقت في رحاب بيت الله الحرام .

في حج عام ١٩٨٧ قتلت قوات الأمن السعودية ما يزيد على ستمائة حاج بينهم اربعمائة من الايرانيين ، وكانت المقتلة ـ كما يقول الايرانيون ـ مخططة بحيث توجه ضربة قوية للحكومة الايرانية وشعاراتها الداعية الى تحويل موسم الحج الى موسم سياسي معاد للغرب ودافع لتكتيل الرأي العام الاسلامي للدفاع عن حقوق المسلمين المغتصبة في اكثر من مكان .

وهناك شواهد عديدة تدلّ على ان المجزرة كانت مدبّرة ، شأنها في ذلك شأن إسقاط طائرة ايرباص الايرانية في مياه الخليج بصاروخ كروز اميركي قبيل نهاية الحرب العراقية الايرانية ، والتي راح ضحيتها نحو ثلاثمائة ايراني .. والذي اعترفت اجهزة الاعلام الغربية بأنها كانت مدبّرة .

وفي حجّ عام ١٩٨٨ ، دبّر السعوديون حادث تفجير صغير ، جرى بعده اعتقال عشرات من الحجاج الشيعة الكويتيين ، وأعدمت السلطات ستة عشر مواطنا كويتياً ، رغم تشفّعات الحكومة الكويتية نفسها .. وقد نددت منظمات حقوقية عديدة في العالم بالاعدامات ، ومن بينها منظمة العفو الدولية ، باعتبارها غير قانونية ، وان الادلة غير كافية .

وكان لتلك الاعدامات رنّة أسى واسعة في الشارع الكويتي ، لاتزال تتردّد حتى اليوم ، اي حتى بعد الغزو العراقي للكويت وتشريد اهلها .

وفي عام ١٩٩٠ ، جاء حادث نفق المعيصم ، الذي راح ضحيّته نحو أربعة الاف شخص .. فكانت مصيبة شملت كل البلاد العربية والاسلامية ، بما فيها بلدان الخليج .. وهذا الحادث ، وكما يبدو ، كان خطأ من رجال الأمن السعوديين الذين تصوّروا ان الحشود التي حشرت في النفق والتي كانت تردّد هتافات (الله اكبر) انها تتظاهر ضد الحكم السعودي ، مما جعل المقتلة العظيمة ، التي تعدّ احدى نوادر التاريخ ، تصل الى كل بقعة في العالم الاسلامي .. في حين لم يعترف السعوديون بالخطأ ، بل لم يسلّموا مئات الجثث الى اهليها ، ولازال على سبيل المثال الكثير من المسلمين هنا في العاصمة البريطانية ، يكررون الالتماسات للسفارة السعودية بتسليم جثث الضحايا ، او على الاقل السماح لاقاربهم بالسفر ومتابعة الموضوع في السعودية .. في حين انطلقت مظاهرات متعددة في اكثر من بلد اسلامي ضد ما جرى ، وطالبوا الحكم السعودي بكشف عدد الضحايا ، ومحاسبة المجرمين ، وتقديم تقرير عن الموضوع .

لقد كان الحادث الأخير مفزعاً ، وكان بداية لتحوّل الرأي العام الاسلامي ضد السعودية ، حيث بدأ الكثير يشكك في مصداقية ادّعاءات الحكم السعودي بشأن خدمة الأماكن المقدسة ، كما سحب شكوكه على الادّعاءات السعودية المتعلّقة بمجزرة الحجاج الايرانيين عام ١٩٨٧ .

لم يمض الوقت طويلا ، فبعد شهر واحد فحسب ، جاء الغزو العراقي للكويت .. ورغم ان الستار أسدل إعلاميا على الأقل على مجزرة المعيصم ، لتتوجّه الأنظار الى مصيبة أكبر .. الاّ ان امراء العائلة المالكة يعترفون ، ان الغزو جاء في أوج توتر الرأي العام العالمي وغضبه ضد الحكومة السعودية بسبب حادثة النفق ، وقد كان المسلمون مهيّؤون لاتخاذ موقف معاد للحكم السعودي .

وهذا ـ كما يقول عدد من المسلمين ـ هو انتقام الله للحجاج الضحايا .

مخاض العلاقات الايرانية السعودية

لا شكّ ان العلاقات الايرانية السعودية توتّرت كثيراً بعد مجزرة الحجاج عام ١٩٨٧ ، والتي صوّرها السعوديون على انها مجرّد صدام بين الحجاج انفسهم !! .. ويقول المسؤول الايرانيون ان المجزرة ، والتعامل مع الحكومة الايرانية من خلال وزارة الداخلية السعودية ، والصلف الذي قوبلت به ايران ، وقد كانت ضعيفة يومها ، بسبب مجريات الحرب مع العراق ، ودخول السعودية بكامل ثقلها مع صدام ، وكذلك دخول اميركا بشكل مباشر في المعارك ، والذي كان نموذجه إسقاط الطائرة المدنيّة الايرانية .. كلّ هذا أدخل العلاقات بين البلدين في نفق مظلم للغاية .

ويعترف المسؤولون الايرانيون ، ان مجزرة الحج ، وعدم قدرة ايران على الردّ بسبب التكالب العالمي عليها ، أحدث هزّة في نفوس الايرانيين ، وكان بداية تحوّل لقبول الصلح مع العراق ، اي القبول بنصف هزيمة .. حيث اعتبر الامام الخميني الراحل قبول قرار مجلس الامن ٥٩٨ كشرب السمّ .. ومما يدلل على مقدار تأثر الشارع الايراني ، والمسؤولين الايرانيين من الحادثة ، وصيّة الامام الراحل ، التي شدّد فيها النكير على حكم العائلة المالكة السعودية .. وقال

ايران تريد من السعودية حصّة مناسبة في عدد الحجّاج ، ودعماً لاعمار ما هدمه صدّام بأموالها ، وإعادة الاعتبار اليها من جديد

ان ايران قد تنسى كل شيء ، الاّ دماء الحجاج التي أريقت برصاص قوات الامن السعودية .

أي أنها يمكن ان تنسى جرائم صدّام المتعدّدة ، ولكنها لا تستطيع ان تنسى مجزرة الحجاج .. وأنها قد تنسى جرائم اميركا التي لا تخفى على احد ، ولكنها لا تستطيع ان تنسى ما فعلته العائلة المالكة السعودية .

هنا لا يجب ان يؤخذ هذا الحديث بحرفيّته .. فالعلاقات بين الدول قد تتسم بالعاطفة أحياناً ، وهذا لا يعني استحالة إعادة العلاقات بين السعودية وايران ، وان كان مجرى العلاقات قد تعرّض لنكسة عميقة ، كان آل سعود يدفعون اليها .

ولا شك ان ما بين ايران والسعودية من خلافات اكبر بكثير من مجزرة مكّة عام ١٩٨٧ .. فالايرانيون لم ينسوا ان السعودية هي الممول الأول لنظام صدّام حسين في حربه ضدّهم .. ويقول مطّلعون ، ان القيادة الايرانية تسلّمت من العراق بعد غزوه الكويت وثائق تفيد بأن السعودية كانت أحد أهم الاطراف التي شاركت في قرار إشعال الحرب العراقية الايرانية في سبتمبر ١٩٨٠ .. كما ان صدّام حسين سلّم القيادة الايرانية معلومات تفصيلية عن حجم المساعدات التي تلقّاها من العائلة المالكة السعودية والكويتية .

وبطبيعة الحال ، لا يحتاج الايرانيون الى أدلّة تثبت ان الحكومة السعودية كانت اكبر الدول العربية المتورطة في الحرب .. وقد كشف الملك فهد واجهزة اعلامه عن بعض ذلك التورّط ، مالاً وسلاحاً ونفطاً وإعلاماً .

من جهة اخرى ، يعترف المسؤولون الايرانيون بعد مراجعتهم لمجريات سنوات الحرب الثمان مع العراق ، بان صدام لم يحاربهم فقط بالمال السعودي ، وإنما ايضاً باعلامهم ، ومؤسساتهم الدينية في كل مكان ، التي جعلت الحرب حرباً بين الشيعة والسنّة ، او بين الفرس والعرب ، او بين المجوسية والاسلام .. وهناك جهات ايرانية عديدة تعتبر ان إشعال الطائفيّة في اتجاه مضادّ لايران هو من أسوأ ما عانوا منه ، حيث انقلبت شرائح عديدة من المجتمعات العربية والاسلامية في اتجاه آخر ، رغم ما يعتبرونه من مظلومية ايران التي تعرّضت هي للهجوم العسكري ، واحتلال اراضيها .

من كل هذا يمكن التأكيد على حقيقة ان ما بين السعودية وايران ، اكبر بكثير من مسألة مجزرة الحجاج ، وان كانت الاخيرة هي أسوأ خاتمة يمكن لعلاقة مهتزّة ان تختم بها .

وإذا اراد المراقب ان يكتشف حجم التوتر في العلاقات بين البلدين ، فما عليه الاّ ان ينظر الى حقيقة ما جرى بعد الغزو العراقي للكويت .. فقد أعادت ايران علاقاتها مع العراق - أشدّ أعدائها بالأمس - وفتحت سفارتها هناك ، وأعادت علاقاتها مع الأردن بعد اكثر من عشر سنوات من القطيعة التي لم تبدأ باشتعال الحرب العراقية الايرانية ، وإنما قبلها .. وكذلك أعيدت العلاقات مع تونس ، ومع المغرب وموريتانيا ، وحتى مصر فان ايران تتحرّك لاقامة العلاقات معها ، رغم ان الافاً من خبرائها وقواتها شاركت في الحرب .. وحسّنت ايران علاقاتها مع اليمن ، رغم موقفه المؤيد للعراق ، وذهبت الى حدّ أبعد من ذلك .

ويبدو ان ايران قادرة على تناسي الكثير من خلافاتها مع الدول العربية ، وربما تقدّم تنازلات في هذا المجال .. لكننا لم نلحظ سوى تطورات جدّ قليلة في العلاقات السعودية الايرانية ، التي يحكمها منطق آخر .. ربما لان الدور السعودي كان من أسوأ الأدوار التي مثّلت على مسرح عمليات الحرب طوال ثمان سنوات ، وربما لأنّ ايران تضرّرت من السعودية كما لم تتضرّر من دولة اخرى قط .. وربما لأنّ الايرانيين اعتبروا صدّام حسين وأفعاله ، مجرّد سيّئة من سيّئات الغرب والعائلة المالكة السعودية .

وجهة نظر السعودية

تعتبر الحكومة السعودية صراعها مع ايران منذ انتصار الثورة الاسلامية فيها ، صراعاً مذهبياً سياسياً .. وقد خاض آل سعود صراعات شبيهة لهذه في أطوار متعدّدة من تاريخ حكمهم السياسي .. مع دولة الخلافة ، ومع الاشراف في الحجاز ، ومع اليمن في عهد الامامة وعهد الجمهورية ، ومع شيعة المنطقة الشرقية السعودية ، ومع عُمان الاباضية ، ومع العراق الشيعي نفسه الذي هاجموه في القرن التاسع عشر ، ودمّروا كربلاء ، وقتلوا ثلاثة آلاف شخص من سكانها في يوم واحد .

وال سعود ، ورغم عدم تمسّكهم أساساً بمقولاتهم المذهبية والدينية ، الاّ انهم أصبحوا ضالعين في المزج بين الأهداف المذهبيّة والسياسيّة على نحو فريد .. ذلك ان الدولة السعودية قامت على اساس دعاوى مذهبيّة ، وان تطوّرها ونفوذها السياسي في الخارج قائم على هذا الأساس .. وحين انتصرت ايران في ثورتها الدينية ، شعر آل سعود ان نفوذهم الخارجي سيتضاءل ويتقلّص امام النموذج القادم من ايران .. لهذا هدرت ماكنة الاعلام الطائفي في كل بقاع العالم الاسلامي بقيادة وتوجيه وتمويل سعودي ، لعزل المسلمين من التأثر بالمفاهيم الايرانية .. ليس بسبب انها مخالفة للمذهب الرسمي السعودي (الوهابي) الذي يعتبر نفسه يحمل الصفاء والنقاء .. وإنما لأن المصلحة السياسية قائمة على اضعاف ذلك النفوذ .

العائلة المالكة السعودية ومن خلال حروبها السياسية والاعلامية وحتى العسكرية مع الانظمة المجاورة ، رأت ان عامل الدين ورفع شعاراته من أهم عناصر نجاحها في تطويع تلك الأنظمة .. رأينا هذا مع عبد الناصر ، ومع القذافي ، ومع بعث العراق قبل الحرب العراقية الايرانية ، ومع اليمن الجنوبي ، ومع سوريا قبل مجيء الأسد الى الحكم ، وأيضاً مع عمان وغيرها .

وحين جاء الايرانيون كسروا احتكار السعوديين للدين ، ونافسوهم من ذات المنطلق ، فما كان أمامهم الاّ اشعال الحرب عسكرياً ، وطائفياً ، وقد نجحوا نجاحا باهراً في ذلك الأمر ، بدعم من المؤسسة الدينية الرسميّة السعودية ، وبعض مشايخ الأزهر ، وغيرهم من الذين صبّت في حجورهم الدولارات صبّاً .

كان هذا قبل الثاني من اغسطس لأن ما جاء بعده هدّ بنيان العائلة المالكة على رؤوس امرائها ، وأصبحت تبحث عن ورقة توت (شرعيّة) تغطّي سوءتها .. بل ها هي تجاهد ليس من اجل انتصار مذهبي ، بل لمجرّد إعادة الاعتبار الديني في حدوده الدنيا .

ما بعد اغسطس

بين الرجاء والخجل ، تأرجح الاعلام والموقف السعودي من ايران .. ففي حين كان بإمكانك ان ترى استمراراً للنهج الاعلامي السابق ، بشتم ايران والتعرّض لها ، وسحب الموقف على الشيعة في كل مكان من العالم .. خاصة في صحيفة (عكاظ والمدينة) ومجلة

السعودية وافقت على تعويض ايران عن ضحايا شعبها في مجزرة الحج الشهيرة ، ولكن ليس بإسم الديّة في الاسلام .

(الدعوة) ، حيث ان الكثير ممّن تشبّعوا بالحرب الطائفيّة الاعلامية خلال العقد الماضي ، وهم كثر ، اعتبروا ان غزو العراق للكويت يعني انتصار الشيعة في ايران .. وهذا اخطر ما في الامر ، بالنسبة لهم !! .

غير ان المراقبين لاحظوا لهجة اخرى بدأت بالتبلور ، حيث أخذ الاعلام السعودي يتحدث عن (الجارة المسلمة) ، التي لم يعترف باسلاميتها الا بعد الغزو العراقي .. في حين تحدث المسؤولون عمّا أسموه بأن العراق (ورّط) العرب في حربه ضد تلك الجارة .

بعض الصحف السعودية راحت تقول بأن ايران تغيّرت ، وانها انصاعت للقانون الدولي ، وهذا مدخل ومبرّر للتعامل معها ومدح موقفها الرافض لغزو الكويت .

ومع ان السلطة السعودية كانت حريصة ان لا ينقلب الموقف الايراني ضدّ سياساتها ، فيؤيد العراق ، خاصة وان لدى ايران ذرائع كثيرة لو ارادت ان تقف ذات الموقف .. مع هذا لم تشأ الحكومة السعودية ان تبدو وكأنها ضعيفة - وان كانت بالفعل كذلك - ، ولم يكن امامها من خيار الاّ التعامل معها عن طريق سوريا .. وحين زار الاسد طهران ، كانت الرياض متلهفة لمعرفة النتائج ، حيث وصل سعود الفيصل الى دمشق بعد ساعات قلائل من عودة الأسد .

بالطبع زار وكيل وزارة الخارجية السعودي الدكتور عبد الرحمن منصوري طهران ، وقدّم اعتذاراً من حكومته عمّا بدر منها في الماضي بدعمها العدوان العراقي ، وهذا ليس أمراً جديداً ، ذلك ان وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح الذي زار ايران بعيد الغزو ، قدّم هو الاخر اعتذار بلاده ، واعتذار دول الخليج بالنيابة ، رغم انه امضى اياما صعبة في طهران ، وتعرّض لنقد حاد من وسائل الاعلام ، ومن اعضاء البرلمان (مجلس الشورى) .

من الأمور التي ناقشها منصوري مع القادة الايرانيين ، مسألة عدد الحجاج الايرانيين ، ومسألة تعويض عوائل (شهداء) المجزرة من الايرانيين ، وكذلك قضيّة المظاهرة في الحج وإعادة تعمير ايران .

وفي تلك الاثناء قيل ان السعودية عرضت تقديم (تعويض) عن القتلى ، ولكن الايرانيين اصرّوا على اعتبار ذلك (دية) .. ولم يعلم حتى الان كيف تمّ الاتفاق ، وما هو حجم المبالغ ، رغم ان مصادر قالت ان السعودية عرضت (مائة الف دولار) عن كل حاج ايراني قتل .

أما مسألة المظاهرة ، فقد وافق السعوديون مبدئيا عليها ، شرط ان لا تتضمن شعارات معادية للولايات المتحدة الاميركية او غيرها ، ولكن تكون الشعارات عموميّة ، ولا يذكر بالاسم سوى اسرائيل .

ومن جهة ثالثة ، وافق السعوديون على المساهمة في تمويل إعادة تعمير ايران ، ولكن مسؤولين ايرانيين شكّكوا في قدرة الحكومة السعودية على ذلك ، مع الاخذ بعين الاعتبار تكفل السعوديين لنفقات الحرب الحالية ، وعجزها الذي قادها الى طلب قروض من تسعة بنوك دولية تصل الى اكثر من اربعين مليار دولار ، ومع الاخذ بعين الاعتبار احتمال انخفاض اسعار النفط بعد انتهاء حرب الخليج الحالية .

وتبقى النقطة الأهم ، وهي حصّة ايران من عدد الحجاج .. فقد قامت الحكومة السعودية - كما هو معروف - بتحديد حصص حجاج كل دولة ، بعد مجزرة مكة التي راح ضحيّتها الايرانيون ، ومعروف ايضا ان ذلك التحديد لا يراد تطبيقه الا على ايران ، ولحسابات سياسية أمنيّة معروفة .. وقد رفضت ايران هذا التحديد والحجج التي ساقتها الحكومة السعودية .. ولم يكن يعني امتناع ايران عن الحج امرا مهما بالنسبة للسعوديين فيما مضى ، اما اليوم فقد اصبحت المسألة خطرة جدا .

ان العراق والاردن واليمن والسودان والمغرب والجزائر وليبيا وتونس وماليزيا واندونيسيا ، ونيجيريا ، وحجاج اخرون من كل اصقاع العالم ، قد لا يذهبون للحج هذا العام احتجاجا على تواجد القوات الاجنبية في الأماكن المقدسة .. ويهمّ آل سعود ان تعود ايران للحج ، وان يزداد عددهم لتغطية النقص والهزيمة السياسية والدينية الخطيرة التي قد تعصف بهم .

هذه الورقة تلوّح بها ايران ، كما جرى في منتصف فبراير بعد اجتماع ولايتي وسعود الفيصل في جنيف ، حيث قالت ايران ان إعادة العلاقات ستكون قريبة ، ولكنها تتحدّد على أساس عدد الحجاج الذين ستسمح لهم السعودية بأداء الفريضة .

السعودية ، كما تقول مصادر مقرّبة من وزارة الخارجية السعودية ، وافقت على تعويض ايران عن امتناعها الماضي عن الحج ، بحيث يحج الى الاماكن المقدّسة مائة الف حاج كل عام .. وكانت ايران ترسل فيما مضى ١٥٠ ألف حاج ، وتطالب بالمزيد .

وقد توافق السعودية هذا العام على أي رقم للحجاج الايرانيين ، باعتبار الحسابات السياسية المعروفة ، وخوف السعوديين من ان يشهد موسم الحج مقاطعة كاملة من قبل المسلمين .. ولكن في السنوات التي تلي ذلك لا يبدو ان السعوديين مستعدّون لزيادة رقم (١٠٠) الف ، في حين ان الايرانيين يصرّون على إعادة الرقم القديم (١٥٠) الف على اقل تقدير .

السعودية تفقد مصداقيتها

بعد زلزال الثاني من اغسطس ، ارتفع الرصيد الايراني الى اعلى مؤشر له منذ اشتعال الحرب العراقية الايرانية في سبتمبر ١٩٨٠ .. وقد اكسب الموقف المحايد ايران الكثير من القوّة والمصداقية ، في حين تدهورت مصداقية الحكومة السعودية بعد استدعائها الاجانب .. وربحت ايران على الصعيد الاعلامي بعد تكشف حقيقة وهويّة نظام بغداد الذي دعمته السعودية ومشيخات الخليج الاخرى ، والتي شعرت بالحرج الشديد في كيفية تبرير تعاملها مع ذلك النظام الشرس .

ان ما ربحته السعودية اثناء حرب الخليج بإشعال الحرب الطائفيّة بين صفوف المسلمين والرأي العام العربي ، تحوّل بالكامل - تقريبا - لصالح ايران ، التي وقفت موقفاً ارضى جميع الاطراف ، حين رفضت غزو الكويت ، ونددت باستدعاء الأجانب للديار المقدسة .. بل حتى النفوذ السياسي الذي فقدته ايران ، والذي تمّ بجهود السعودية ، إستطاعت ايران ان تستعيده ، بل وتستحوذ على كل المواقع التي خسرها الحكم السعودي في الخارج .

في اليمن ، والسودان ، وتونس ، والعراق ، والاردن ، وغيرها .. خسر الحكم السعودي مواقعه ، وقد احتلته ايران التي اصبحت مزاراً للدبلوماسيين العرب والمسلمين والاجانب على نحو لم تشهده منذ ١٢ عاماً .. ووقعت ايران اتفاقات مع اليمن ومع السودان وغيرها ، باعتبارها البديل الافضل بعد فكّ الارتباط مع آل سعود .

وهكذا تشعر العائلة المالكة السعودية بغربة لم تعرفها من قبل .. فأينما توجهت رأت نفوراً وغضباً شعبياً وحكومياً عارماً .. بحيث يمكن للمراقب ان يجزم ، بأن السعودية رفعت شارات النصر بعد مجزرة الحجاج عام ١٩٨٧ .. في حين رفعت ايران شاراتها بعد زلزال الثاني من اغسطس .

هل يدفع الانهيار الاقتصادي الشعب للاحتجاج والمطالبة بحق المشاركة السياسية ؟

في اول اشارة الى التاثير السلبي لحرب الخليج على الاقتصاد السعودي اعلن في لندن ان الحكومة السعودية طلبت من مجموعة بنوك دولية ترتيب قرض فوري بقيمة ١٦٠ مليار ريال وهو مايعادل ٤٢ مليار دولار بعد اسابيع قليلة من اعلان رسمي بان الحكومة قد قررت عدم اصدار قانون الميزانية للعام المالي الجديد. ١٩٩١

واخذت الدهشة الاوساط المصرفية الدولي بالنظر لضخامة القرض المطلوب من جهة ولدلالته البالغة على مخاوف من انم الحكومة السعودية اصبحت تواجه بالفعل خطر الافلاس بعد مرور اربعة اسابيع فقط على اندلاع العمليات الحربية في الخليج.

ولم يحدد بالضبط السبب المباشر الذي دعا الحكومة الى طلب هذا القرض الضخم خاصة وانها تحتفظ باحتياطي من الاموال في البنوك الاجنبية يصل حسب بعض التقديرات الى ٦٠٠ مليار ريال ، كما ان ارتفاع اسعار البترول بعد اندلاع الازمة الخليج في اغسطس الماضي قد ادى الى زيادة في عائدات البلاد بما يزيد عن ٥٠ مليون ريالا في اليوم ، لكن مراقبين اقتصاديين اشاروا الى ان الحكومة تواجه خطرا حقيقيا مع استطالة امد الازمة في الخليج حيث قدر اعضاء في الكونغرس الامريكي النفقات اليومية على القوات الغربية المرابطة في الاراضي السعودية والبحار المحيطة بها بمبلغ يزيد عن ٣٠٠ مليون دولار وهو مايعادل ١١٥٠ مليون ريال ، ويتوقع ان ترتفع هذه النفقات الى مليار دولار مع انفجار الحرب البرية ، اي اقل بقليل من اربعة مليارات ريال كل يوم ، وقال رئيس لجنة الميزانية في مجلس الشيوخ الامريكي ان على المملكة السعودية ان تتحمل معظم هذه النفقات وعلى الاقل ٦٠ بالمائة منها ، على ان تدفع دول الخليج الاخرى المبلغ الباقي.

ويبدو بالفعل ان الولايات المتحدة قررت ان تحمل دول مجلس التعاون الجزء الاساسي من النفقات العسكرية للقوات المتواجدة في الخليج بينما ستوجه الاموال التي دفعتها الدول الصناعية لمساعدة الدول المتضررة بالاثار الاقتصادية للحرب من خارج المنطقة وهو مايخدم بصورة مباشرة اهداف السياسة الخارجية الامريكية والاوربية.

لكن ليس في مقدور السعودية ودول الخليج ان تصمد امام ضغوط متعددة الجوانب لتقديم مساعدات للدول التي وقفت موقف التاييد لها في الازمة ، فهي قدمت بالفعل ١٥ مليار ريال للاتحاد السوفيتي كما الغت الديون المترتبة على الحكومة المصرية والتي قدرت بما يصل الى ٥٣ مليار ريال – ١٤ مليار دولار –.

ان عدم اصدار قانون الميزانية لهذا العام لايسرجع الى صعوبة حصر الايرادات كما قالت مصادر حكومية ، بل يعود بالدرجة الاولى الى ان الحكومة قررت جعل حساب الحرب مفتوحا وبدون سقف ، وهي اعطت توجيهات بالفعل الى قطاعات الدولة بعدم فتح اي اعتمادات من شأنها وضع اعباء جديدة على المتوفر في الحال الراهن من الرصيد ، كما تقرر تاخير سداد الديون الداخلية للمؤسسات الحكومية الى مابعد انتهاء الازمة الا اذا كان قد رصد لها في ميزانية العام الماضي ، او تم تحصيله من موارد جانبية ، ويعني وضع حساب مفتوح للحرب هو عدم الاخذ بعين الاعتبار اية قيود على الانفاق العسكري وعدم الالتزام بسقف لما هو مطلوب . يستوي في ذلك مايحتاجه الجيش السعودي او ماتحتاجه القوات الامريكية ، او اي نشاطات اخرى سياسية او اقتصادية لها علاقة بالازمة.

وثمة تفسير يتجاوز الاعتبارات السابقة ويذهب الى ان العائلة المالكة ارادت من وراء هذا القرض الضخم ايجاد جبهة من رجال الاعمال البارزين – ملاك المصارف – تضغط على عواصم القرار الغربية للاستمرار في التعهد بحماية حكم العائلة المالكة باعتبار ذلك الضمان الوحيد لاستعادة القرض الذي قدموه للبلاد ، وكانت العائلة قد قامت بخطوة من هذا النوع في الثمانينات حينما فرضت على الشركات التي تتعاقد مع الحكومة على صفقات ضخمة ، فرضت عليها ان تستثمر مبلغا يصل الى ٣٠ بالمائة من ثمن الصفقة في مشاريع في السعودية ، وقيل وقتها ان هذا القرار يستهدف ايجاد جبهة متحمسة للدفاع عن مصالح العائلة المالكة ، وهو ما اسمي في حينه اللوبي السعودي في اميركا.

وعلى اي حال فان قرار القرض يعكس احد الاثار المدمرة للحرب التي تورطت فيها البلاد لا لشيء الا لان الولايات المتحدة تخشى على مصالحها الحيوية وبالخصوص البترول والنفوذ التقليدي في الشرق الاوسط ، فكانت بلادنا – وبسبب التفرد بالقرار من جانب شركة خادم الحرمين واخوانه – كبش فداء لمطامع العراق من جهة و السياسات المصلحية للولايات المتحدة والغرب من جهة اخرى ، وفي كل الاحوال سيدفع الشعب الثمن لقضية لم يستشر فيها وليس له علاقة بها ، الثمن من عمران البلاد التي اصابها الدمار ومن ارواح ابنائها ومن ثرواتها ومكتسباتها.

و من الطبيعي في مواجهة وضع كهذا ان يكون لابناء البلاد رأي يعارض ويحتج ويطالب بحق المشاركة السياسية واخراج القرار الوطني من الدائرة الصغيرة التي يتخذ فيها وفق مصالح فئة صغيرة وليس وفقا للمصلحة العامة للشعب . ان الحرب وما ترتب عليها من منائج ليست الا بعض ثمار الاستبداد والتفرد وانعدام الديمقراطية كاساس للحياة السياسية في البلاد .

الأصوليّة والديمقراطيّة .. هل هما خطّان متوازيان ؟!

الغرب يرفض الديمقراطيّة التي توصل (الأصوليين) الى الحكم !!

خلال النهوض الاسلامي في السبعينات ، خاصة بعد انتصار الثورة الاسلامية في ايران ، كان الحديث المعارض لذلك النهوض ، ولتلك الصحوة ، يقوم على اساس ان الحركة الاسلامية نمت في بعض البلدان في احضان الانظمة العربية والاسلامية ، ثم تحوّلت بالكامل ضدّ تلك الانظمة بعد ان شبّت على الطوق .

ففي مصر مثلاً ، بل وفي غيرها ايضا ، ولّدت هزيمة حزيران والنكسة النفسيّة التي اعقبت ذلك اتجاهاً قويّاً نحو الدين ، بعد ان ثبت فشل الافكار الوافدة في استعادة حقوق الامّة الضائعة في اكثر من مكان ، كما ثبت فشلها في ايجاد تنمية وهويّة حقيقية للجماهير الضائعة وراء سراب الافكار الوافدة .

ولذا فقد نشط التيار الديني الذي ضرب بقوّة في عهد عبد الناصر ، وفي اكثر من بلد عربي آخر .. وحين جاء السادات واراد ان يتخلّص من التيار اليساري المتشدّد في الحكم ، لم يكن امامه الاّ ان يتيح الفرصة للقوى الحقيقية ان تعبّر عن نفسها في الشارع السياسي ، خاصة تلك التي تتعارض في منطلقاتها الايديولوجية مع اليسار وتوابعه ، او هكذا حسبها السادات الذي تصوّر ان الخطر الديني الذي تمثّله الجماعات الاسلامية ، أخفّ من الخطر الذي يمثّله علي صبري وبدران وغيرهما على حكمه .

وحين اشتدّ عود تلك الحركة ليس في مصر بل وفي تونس والسودان وغيرها ، وبعد ان تحوّلت من تيار فكري الى تيار سياسي ، اصبح صعباً على تلك الحكومات ان تقمع الصحوة الدينية التي ارادت استخدامها في الصراع الداخلي من اجل الحفاظ على استفرادها بالحكم .

وهكذا فشلت سياسة تطويع الصحوة ، خاصة في سنواتها الاخيرة لصالح الحكومات ، بعد ان شبّت عن الطوق ، كما انها استعصت على القمع ، اذ تبيّن لقادة الشارع الاسلامي ان تلك الحكومات وضمن لعبة التوازن ارادت ضرب التيار الذي ساعدها او هيّأ لها التخلّص من المنافسين الاخرين .

حين كبُر التيار الاسلامي في الوطن العربي والاسلامي ، ظهرت اشاعات من الاطراف المعادية لذلك التيار تقول ان التيار الاسلامي لا يمثّل الاّ قطاعاً صغيراً من الشارع ، وان الحريّات والديمقراطية كفيلة بأن تضع حدّاً لتنامي ذلك التيار ، الذي كانوا يصفونه بالتشدّد والانغلاق والديكتاتوريّة ! .

ولكن الانظمة العربيّة المستبدّة ، كانت اكثر ادراكاً لحجم التيار الاسلامي ، والذي تنامى في ظروف القمع ، وانه اذا ما اتيح له بعض الحريّة فانه قد يصبح القوّة الاساسيّة الاولى .. واهتدت هذه الانظمة المستبدة في مصر وتونس وغيرها الى حيلة مكشوفة تلخصت في افساح المجال والحركة والعمل لاحزاب اليسار ، دون الافساح للاسلاميين بالعمل .. فوجدنا ان الاخوان المسلمين لم يحصلوا على ترخيص بانشاء حزب ، وحركة النهضة (الاتجاه الاسلامي سابقا) لم تُقبل كحزب معارض ، رغم التزامها بقوانين اللعبة (الديمقراطية !!) .

الجزائر والاردن أفسحت المجال لجميع الاحزاب وكافة التوجهات بالعمل الحرّ ، فانتصر التيار الاسلامي بصورة ساحقة في الانتخابات البلدية والبرلمانية فيهما ، وراح الغرب يبدي حذره وخوفه من سيطرة التيار الاصولي على الحكم في هذين البلدين ! .

ومنطقي جدّاً ، بالنسبة للغرب ، ان لا يقبل بديمقراطية يصل اليها ما يسمونه (الاصوليون) .. الذين يعتبرون وصولهم إضراراً بمصالحهم ، حتى وان كان وصولهم جاء وفق اللعبة التي يؤمن بها الغرب ، وهي الديمقراطية .. ولعلّنا نتذكر موقف فرنسا من انتخابات الجزائر وفوز جبهة الانقاذ .

ولعلّنا ايضاً ندرك حجم العداء الغربي وحتى من قبل بعض البلدان العربية ، لوصول الاصوليين لحكم السودان ، بعد ان فشلت التجربة الديمقراطية فيه ، وراحت كل دولة (مصر والسعودية والعراق والولايات المتحدة) تعدّ انصارها في المؤسسة العسكرية للقيام بانقلاب عسكري .

ماذا يريد الغرب ؟ ، ولماذا لا يقبل بخيار الشعوب العربية في اختيار الحكم الذي تريده ، والممثلين الذين ينتخبهم الناس ؟! .

لماذا تُقبل الأصوليّة اليهودية في اسرائيل ، بل وتُحترم أيضاً .. ولماذا تُقبل الأصوليّة المسيحيّة في كل مكان ، ولا تُقبل الاصولية المسلمة التي تصل الى الحكم بنفس الطرق التي يؤمن بها ووصل بها اولئك ؟! .

• • • •

وأمامنا الآن تجربة أخرى بعد زلزال الثاني من اغسطس .. وبعد تدمير الماكنة العسكرية العراقية ، وبعد ان بدأ الحديث عن الترتيبات الأمنيّة المستقبليّة للمنطقة .

الديمقراطية هي العنوان العريض للتغيير .. بل هي أمل الناس بالتغيير .. وقد اثبتت الديكتاتوريات الحاكمة في المنطقة العربية ان وجودها خطر على الأمن والاستقرار ، وان من صالح الغرب التخفيف من غلواء الديكتاتورية أملاً في منع حدوث مفاجآت في المستقبل ، تهدّد مصالحه .

وطالما ان الديمقراطيّة هي العنوان .. فإنّ المساعدة على اقرارها لا يعني ان الغرب يسعى الى ديمقراطيّة حقيقيّة ، وانّما الى ديمقراطية (نسبيّة) .. وفي بعض البلدان ، كما في دول الخليج ، لا يراد من التغيير ان يتعدّى إتاحة بعض الانفراج السياسي ، وشكل من اشكال التعبير السطحي ، كـ (تعيين افراد لمجلس شورى) ، واتاحة هامش

قليل من حرية التعبير ، على ان تبقى الامور بيد الحكام القدامى ، وعلى ان تدار المسائل بنسخة معدّلة من العقليّة القديمة .

وأمامنا الان مسألة الحكم في العراق .. فهناك قرار لا عودة عنه باسقاط صدّام حسين .. ولكن من سيكون البديل ؟! .

حسب بعض التحليلات الغربية ، فان الاميركيين يحبّذون وقوع انقلاب عسكري يسقط صدّام ونظامه .. وهم يرون ان وصول ثلّة من العسكر الى الحكم ، يبعد مصالحهم عن مخاطر التغيير الديمقراطي .

ولكن اذا كان لا بدّ من التغيير شبه الديمقراطي .. فان ما يريده الغربيون - حسب هذه التحليلات - ، هو ان لا يصل (الأصوليون) الى الحكم ، وأقصى ما يتحمّلونه هو اشتراكهم فيه بنسبة ضئيلة لا يمكن ان تنقلب الى النموذج الجزائري او الاردني .. ولا شك ان السعودية تحبّذ كثيراً هذا الطرح لاسباب معروفة ، طائفيّة وسياسية !! .

التغيير الذي لا يتعارض مع مصالح الغرب هو ما تريده قوى التحالف المسيطرة الان على نصف العراق تقريباً بقوّة السلاح .. واذا كان من المنطقي بالنسبة لهذه القوى ان تعتقد بان الديمقراطية تعني فيما تعنيه ، ان لا يحصل الغرب على كل ما يريد .. فان الذي يشغل البال الان ان لا يتحول التغيير في اتجاه اخر لا علاقة له بدواعي الأمن والاستقرار ، بل له علاقة بالنفوذ المستمر في المنطقة والسيطرة على خيراتها .

القوى الفاعلة في الساحة العراقية انضوت قبل اشهر عديدة في تحالف موسع ، وقع على ميثاق (دمشق) ، وهي القوى الاسلامية ، والكردية ، والعلمانية يساراً ويميناً .

ولكن السعودية والولايات المتحدة ودول غربية اخرى ترى ان هذا التحالف لا يعتبر البديل الافضل ، وان كان في واقعه التمثيل الاقرب للواقع العراقي بتنوعه الفريد .

فهذا الخليط لم يرتبط فيما مضى من السنوات بعلاقات طيّبة مع السعودية ، ولا مع الغرب ، بل كان توجّهه العام ضدّهما .. ولأسباب معقولة يمكن تفهّمها .. ان الاحزاب العراقية الموقعة على الميثاق الدمشقي ، عارضت السعودية بقوّة لانها كانت سبباً في محنة الشعب العراقي بمختلف توجهاته ، حينما وقفت مع صدّام ، وصارت جزءاً من الغرب الذي ناهض التحركات المعارضة لنظام البعث العراقي .

وتبع هذا ان العلاقة اصبحت متوترة بين الطرفين ، بل ان تفاهماً بينهما بعد الغزو العراقي للكويت لم يقابل بالترحيب من قبل السعودية .. التي تشعر كما دول الغرب الاخرى بان المعارضة الاساسية في العراق مرتبطة بسوريا وايران ، الجارين القويين للعراق .. ومثل هذا الارتباط لا يسع السعوديين الاّ ان يقابلوه بالشك والخوف !! .

من هذا المنطلق سعت السعودية الى جمع بعض اقطاب المعارضة العراقية في لندن وسوريا وتلك المقيمة في اراضيها ، لتشكل منها تجمعاً - وان كان ضعيفاً - ولكنه يمكن الوثوق به اكثر من غيره ، ليكون هو البديل المستقبلي للعراق ، او على الاقل يكون جزء من ذلك البديل .

ومن الصعب على الغرب والسعودية ان يتجاهلوا المعارضة العراقية الاخرى ، التي هي اكثر التصاقا بالواقع العراقي ، فيشكّلوا الحكومة المنتظرة ويرسلوها على دبابة اميركية الى البصرة ، تمهيداً لانتقالها الى بغداد ! . لأنّ عملاً كهذا لن يحلّ المشكلة في العراق ، بل قد يمكن المجازفة بالقول انه سيزيد من الاضطراب والعداء للسعودية ، التي يعتبرها العراقيون انها تآمرت على الشعب العراقي ثلاث مرات : مرّة بدعم صدام اثناء الحرب العراقية الايرانية ، بما اتاح له ذبح معارضيه .. ومرة اخرى حينما سمحت للقوات الاجنبية بدكّ العراق وتدمير منشآته الاقتصادية والحيوية ، اضافة الى قتل عشرات الالوف من رجاله .. ومرّة ثالثة حينما تعيّن حكومة دون رغبة الشعب العراقي بالتواطؤ مع الغرب ! .

والشيء المثير ان المعارضة العراقية كلّها متفقة على ان الشعب العراقي هو الذي يجب ان يحدّد النظام الذي يحكمه ، وهو الذي ينتخب ممثليه بعد اسقاط ديكتاتور بغداد .. ومثل هذه الاطروحة التي اتفق عليها الجميع ، لم تعد مقبولة من السعودية ولا من حلفائها الغربيات ، لانها تعني بصورة او بأخرى وصول قوى اسلامية ووطنية عراقية الى الحكم ، وتراجع مكانة اصدقاء السعوديين القدامى الذين اكل عليهم الدهر وشرب .

ان يختار الشعب العراقي ممثليه امر مقبول ، شرط ان لا يصل (الأصوليون) الى الحكم ! .

ان هذا المنطق غير الديمقراطي ، رغم انه جاء من الغرب ، لا يمكن ان يخدم مسألة الأمن والاستقرار في المنطقة .. لأن مشكلة المنطقة العربية كلها تعود الى ان القوة الحقيقية في الشارع العربي ، غير ممثلة في السلطة .. واذا ما استثنى الاسلاميون في العراق من الحكم ، وهم اقوى قوّة منذ نحو خمسة عشر عاما ، فماذا بقي من التمثيل الديمقراطي الصحيح ؟! .

ذات المنطق يواجهنا في كل بلد عربي .. فهناك تخوّف غربي من ان يصل (الاصوليون) الى سدة الحكم ، اذا ما اتخذ نهج الحريّات والتعدّد مجراه الواقعي .

ولعلّ هذا هو السؤال الحقيقي الذي يواجه الغربيين .

في الارض المحتلّة ، يريد الاميركيون والاسرائيليون ان يكونوا اوصياء على الشعب الفلسطيني في تعيين ممثليه وقيادته المستقبليّة اذا ما أقرّ مبدأ الحوار مع الصهاينة ، سواء ضمن المؤتمر الدولي ، او ضمن توليفة اخرى يتّفق عليها .. ويقول هؤلاء ان منظمة التحرير يجب ان تستبعد من المفاوضات ، حتى وان كان الشعب الفلسطيني يعتبرها ممثلا له .. ويقولون ان عرفات ومنظمة التحرير سقطتا في امتحان أزمة الخليج حين أيّدتا العراق .. وللأسف فان هذا المنطق الأعوج يعني في الواقع ربط مسألة الكويت بالقضية الفلسطينية بصورة متأخرة .. ويعني تدخلا غير مقبول في خصوصيات الشعب الفلسطيني ، ويعني ايضاً ان الغرب لا يهتمّ كثيراً للتمثيل الحرّ والديمقراطي اذا ما تعارض مع مصالحه .

ان يختار الشعب الفلسطيني منظمة التحرير ، او حماس ، او غيرهما .. فذلك يخص الفلسطينيين ، ولا دخل للسعودية ولا لأميركا ولا لغيرهما فيه .. بل يجب ان يكون التوجه نحو اعطاء الشعب الفلسطيني حقّه في تقرير مصيره وانشاء دولته المستقلّة ، ليتولى هو انتخاب من يريد انتخابه .

واليوم فان اسرائيل واميركا والسعودية تريد استبعاد منظمة التحرير في مفاوضات الحل المستقبلي للقضيّة ، وفي نفس الوقت فان هذه الدول ترفض قبول القوّة الثانية في الشارع الفلسطيني ، وهي القوة الاسلامية التي تمثلها حماس والجهاد الاسلامي ، بحجّة اصوليتهما ، وبالتالي لم يبق امام الغرب واصدقائه الاّ ان ينتخبوا هم ممثلي الشعب الفلسطيني ليبيعوا لهم البقيّة الباقية من فلسطين في مفاوضات (لويس الرابع عشر يفاوض لويس الرابع عشر)! .

اذا كان الغربيون قد ادركوا ان مشكلة المنطقة تكمن في عدم وجود التمثيل الصحيح للجماهير .. فجدير بهم ان يقبلوا نتائج التمثيل الصحيح ، سواء وصل الاصوليون الى الحكم ام غيرهم ، وسواء كان ذلك متوافقاً معهم ام لا .. والاّ فان النتيجة الحقيقية لا تعدو ان تكون استبدال صدّام بآخر ، واستبدال ديكتاتور بشبيه له .. وحينها يعود الاضطراب الى سابق عهده .

ومما يؤسف له ان هناك اصوات في بعض دول الخليج تقول بأنه مادام سيصل الاصوليون الى الحكم عن طريق الديمقراطية ، بعد ان فشلوا في الوصول اليه في ظل القمع ، فان الافضل هو بقاء القمع .. وهذا النوع من التفكير موجود في ادمغة بعض صنّاع السياسة الغربية ، الذين يرون ان الحرب القادمة يجب ان تكون مع (الاصولية) الاسلامية ، قبل ان تبدأ رحلة الديمقراطية ، اذا كان لا مفرّ من إقرارها .. في حين يقول آخرون ان الاستبداد مع ضمان مصالح الغرب ، افضل من الديمقراطية مع الأصوليّة مع تقليص المصالح !! .

هجوم اوروبي اميركي جديد للفوز بمكاسب السلام

الحكومات الخليجية تنفق مليارات الدولارات لتنشيط اقتصاديات الدول المشاركة في التحالف الغربي بعد الحرب

في الوقت الذي بدأت القوات العسكرية للولايات المتحدة وبريطانيا والدول الاخرى الاعضاء في التحالف بالهجوم النهائي على العراق ، بدأ هجوم من نوع آخر يقوده الوزراء المختصون في الشئون الاقتصادية في معظم الدول الغربية التي ارسلت قوات الى السعودية والخليج..

هذا الهجوم لايستهدف بالطبع اعلان حرب في مكان آخر ، بل استثمار النتائج الاقتصادية للحرب ومن بينها اعادة تعمير المناطق التي قامت القوات الغربية بتهديمها او انها تعرضت لاضرار بتاثير الحرب.

ويشتد التنافس بين الحلفاء على الحصول على اكبر مقدار من العجل الخليجي السمين ، و الناس في الغرب لايستحون من القول ان الذي ساهم في الهدم يجب ان يقبض الثمن مضاعفا .. ثمن مايهدمه وثمن اعادة بناء ما هدمه..

وفي منتصف الشهر الماضي قام دوغلاس هيرد وزير الخارجية البريطاني بزيارة للرياض والطائف وقابل المسئولين السعوديين والمسئولين في حكومة المنفى الكويتية ، وكان للزيارة هدفان – كما اعلن رسميا – الاول هو جمع مبلغ من المال يناهز المليار ونصف جنيه استرليني – ١٢ مليار ريال – للانفاق على القوات البريطانية في الخليج ، والثاني هو ضمان حصة للشركات البريطانية من عمليات اعادة التعمير المقررة بعد انتهاء الحرب.

ويبدو ان دول الخليج وعلى وجه الخصوص الكويت والسعودية تتعامل مع الموضوع على طريقة الشيم العربية فما دام (الاصدقاء الغربيون) قد طلبوا وابدوا حاجتهم فلابد ان يكون (الشيوخ) عند حسن الظن ، وهو ما تجلى بالفعل في نوعية الاستجابة للطلبات المالية الامريكية والاوربية .. ففي مقابلة واحدة استغرقت ثلاثة ارباع الساعة مع وزير الخارجية البريطاني وافق امير الكويت على منح بريطانيا مساعدة بقيمة ٦٦٠ مليون جنيه – ٤٨٠٠ مليون ريال – وفي زيارة واحدة استغرقت يومين قام بها وزير الخارجية سعود الفيصل لموسكو وافقت السعودية على منح الاتحاد السوفيتي مساعدة قدرها ١٥مليار ريال – ٤ مليارات دولار – كما ان الزيارة الاخيرة التي قام بها ديك شيني وزير الدفاع الامريكي الى السعودية ولقاؤه مع امير الكويت اثمرت عن منح سلاح الهندسة في الجيش الامريكي عقدا شاملا لاعادة بناء البنية الاساسية للكويت التي حكم عليها الشيوخ الاذكياء بانها دمرت تماما وهم لم يروها . وقد قدر وزير الاعلام الكويتي بدر جاسم اليعقوب في تصريح له في العشرين من الشهر الماضي تكاليف اعادة بناء الكويت بما يزيد عن خمسين مليار دولار.

ولان حكومات الدول الاعضاء ي التحالف العسكري تعرف تماما نقطة الضعف هذه عند قادة دول الخليج فقد بادرت الى اخذ تعهدات بقصر التعهدات على شركاتها ، الامر الذي اثار النزاع بين الدول الحليفة نفسها ، فقد احتجت بريطانيا رسميا لدى الولايات المتحدة الامريكية على ما اعتبرته الشركات الامريكية محاولة من جانب واشنطن للاستئثار بالعقود الضخمة في الخليج.

وكان سلاح المهندسين الامريكي قد حصل على عقد شامل لاعادة بناء البنية الاساسية للكويت ، وحاول بطرق ملتوية قصر المشاركة فيها على الشركات الامريكية ، بطريقة وصفتها الحكومة البريطانية بانها (منافية للعقل) فقد طلب الامريكيون من الشركات البريطانية تقديم عطاءاتها في غضون يومين فقط ، وحينما احتج هؤلاء على قصر المدة ، تكرم عليهم الامريكيون بتمديدها (سبع ساعات) اضافية فقط ، الامر الذي ازعج دهاقنة السوق البريطانية.

ويعيد هذا التنافس الى الاذهان التنافس المماثل الذي حدث بعد ارتفاع اسعار البترول في السبعينات فقد شهد النصف الثاني من عقد السبعينات والنصف الاول من الثمانينات هجوما واسعا للشركات الغربية على الصفقات و التعاقدات ضمن خطط التنمية التي اعلنتها الحكومة يوم ذاك ، وكان اي مشروع يكلف في اي مكان في العالم مليون ريال تدفع الحكومة مقابله للشركات الغربية عشرة ملايين ، لان الجميع في الخارج يعرف حقيقة ان الذي سيقرر حجم المبلغ المرصود للصفقة ليس الدراسة العلمية بل العلاقة السياسية وتاثير الواسطة التي عادة ما تكون من وسط الامراء.

المهم في هذا الجانب هو الحقيقة التي تتجلى يوما بعد يوم و هي ان القيادات المسيطرة على ازمة الحكم في الخليج والجزيرة العربية لاتتمتع بالحد الادنى من الكفاءة السياسية والادارية او الشجاعة في مواجهة المواقف ، لذلك فان ثلاثة ارباع الساعة من الحديث تكفي لان يدفع امير الكويت اربعة مليارات ريال لوزير الخارجية البريطاني ، وزيارة من يومين يقوم بها سعود الفيصل للاتحاد السوفيتي تكلف الخزينة السعودية ١٥ مليار ريال علما بان الاتحاد السوفيتي لم يشارك في الجهد العسكري الذي يحتج الملك فهد بانه للدفاع عن السعودية . ان بلادنا اصبحت على الدوام اشبه بامين صندوق للعالم مهمته ان يتلقى اوامر الدفع ويدفع.

في مقابل هذا السخاء اللامتناهي من جانب حكومات الخليج على الغرب والدول الاستعمارية الغنية هل تعتقد ان اصحاب السمو والمعالي و العادة وغيرهم من البلاوي سيكونون اسخى على اشقائهم واخوتهم من العرب والمسلمين ولاسيما الفقراء منهم ؟ .. ستكون حسن الظن بل ساذجا لة تصورت ذلك ، فقد اعلنت دول مجلس التعاون بصورة صريحة وبدون اي تغليف دبلوماسي للكلام ولكي يفهم الشاطر والغبي .. اعلنت انها لن تقدم المساعدة للدول العربية والاسلامية التي لم ترسل قوات او لم تساند هذه الدول في موقفها ، او تلك الدول التي طالبت بالسلام بدل الحرب ، او انتقدت وجود القوات الامريكية قرب الاراضي المقدسة . والذي لايعجبه الامر يضرب الصخر برأسه.

الترتيبات الأمنيّة في المنطقة

لا أمن ما دامت الديكتاتوريّات حيّة قويّة

يضيق المرء كثيرا بالنقاش والحوار المكثف الدائر في برلمانات الغرب وأجهزة إعلامه ، والذي لا يزال مستمرا حول الترتيبات الأمنية لمنطقة الخليج ، بل وربما المنطقة العربية بأكملها ، بعد ان تنتهي ذيول الحرب الأميركية الدائرة حالياً مع العراق .

ولعلّ أحد أهم اسباب الضيق ، هو ان حديث معظم المشاركين في هذا الحوار ، وهم في الغالب من السياسيين الرسميين ، ورجال المخابرات والاعلاميين المقربين من هذين الطرفين ، اضافة الى السياسيين القدامى ، ورجال المؤسسة العسكرية .. ان حديث معظم هؤلاء يفيض بالأنانيّة والتجاهل الصارخ لمصالح وحقوق أهل المنطقة ، والذين هم المعنيون قبل غيرهم بموضوع الترتيبات .

فالحديث عن الأمن بالنسبة للغرب ، هو حديث عن المصالح أولاً وآخراً .. وتوزيع الادوار في هذا النظام الأمني أو ذاك ، إنما هو توزيع للحصص ، ولأنّ اي نظام أمني - من وجهة نظر الغالبية من السياسيين الغربيين - إنما يعتمد على سلطان (القوّة) ، فان مقدار تواجدها لدى الاطراف المشاركة فيه ، يحدّد حصّة كل طرف فيه .

وبشكل أوتوماتيكي ، يتحوّل الحديث عن الترتيبات الأمنيّة الى وجهة تختلف تماماً عمّا يقصد به من (ترتيبات) و (أمن) .. فمنطق القوّة هنا هو الذي يحدّد المعنى ، وهو الذي يسوقه نحو الغاية التي يراد تحقيقها .

لهذا فان نقاشاً او حواراً يدور حول الترتيبات الأمنية التي يريد صاحب (القوّة) فرضها على ارض غير أرضه ، ولتحقيق مصلحته الخاصة انطلاقاً ممّا لديه من قوّة وبطش ، تعني تجاهلاً شبه كامل للمعنيين الأساسيين بما يسمى بـ (الترتيبات الأمنيّة) .. ومن حق المواطن العربي ان يضيق بنقاش الغربيين عن وطنه وثروته وأمنه ، بالصورة التي يصفعنا بها ساسة الغرب ومفكروه ، وكأنه ليست هناك شعوب او حكومات حتى ، لها الحق في التساؤل عمّا يدبّر لها ، او الاشتراك في الخطط المعدّة .

والقضيّة اليوم لم تعد مسألة نقاش ووضع خطط ، بل ان التنفيذ قد بُدء به .. ولقد كنّا نحن شعوب المنطقة فيما مضى ضمن نظام أمني (فصّله) الغرب لنا ولبسناه .. ونحن الآن على أعتاب نظام أمني آخر (يفصّله) الغرب ايضا ولتحقيق ذات الغاية .

كيف ينظر الغرب الى الترتيبات الأمنيّة ، وما هي أعمدتها ، وأين نحن من كل هذا ؟! .

* * *

في أواخر الستينات أقنع الأميركيون رفاقهم الانجليز بالانسحاب من الخليج ، وإيكال أمنه لأطراف إقليميّة ، قبل ان تتفاقم المشاكل وتلتهب المشاعر ضد التواجد الغربي المباشر .. ولذا سحب رئيس الوزراء يومئذ إدوارد هيث ، قوات بلاده سنة ١٩٧١ ، وظهر الى النور نظرية نيكسون للأمن الخليجي القائم على ما عرف بنظرية (العمودين المتساندين) ، اي العمود الايراني الشاهنشاهي ، والعمود السعودي .

وحقيقة الأمر ان العمود السعودي ، لا يعني شيئا كثيراً ، إذا أخذنا بعين الاعتبار مسألة القوّة ، التي هي عماد الأمن من وجهة نظر الغرب وتلامذته .. وإنما هو عمود (مساند) بالمال ، والشرعيّة ، والدعم السياسي والاعلامي .

وبعد نحو ثمان سنوات فقط إنهار النظام الأمني ، بانهيار نظام الشاه ، ولكن الغربيين سرعان ما استوعبوا صدمة انتصار نظام معاد للغرب ، بتحويل النظام العراقي الى بديل لنظام الشاه ، وعمل الغربيون على تقويته ليصبح العمود المكمّل للعمود السعودي .. وقد تحوّل النظام العراقي - كما كان نظام الشاه - الى حربة عسكرية وتحجيمه ، محاولا إخضاعه قسراً لمعادلة (المصالح / القوّة) ضاربة بيد الغرب لايقاف الزحف الديني الثوري القادم من ايران الغربية .

والحقيقة انه منذ سقوط الشاه لم تشهد المنطقة الخليجية استقراراً ، لأن الخلل كان في تشخيص المرض الحقيقي الذي تعاني منه المنطقة ، وبالتالي فشل العلاج الذي قدّمه الغربيون .

والمسألة لم تكن في واقعها تدور حول فراغ القوّة الذي سبّبه انسحاب الانجليز من الخليج ، ولا الفراغ الذي تركه انهيار نظام الشاه .. لأنّ القوّة أثبتت مرّة بعد الأخرى أنها ليست علاجاً .. واذا كان الاميركيون لم يستوعبوا هذا الدرس بسقوط النظام الشاهنشاهي ، واستمرّوا في سياستهم القديمة ، فحريّ بهم الآن ، وبعد ان غزا العراق الكويت ان يكونوا قد استوعبوا الدرس .

ان الاعتماد على قوّة اقليمية تنوب عن الغرب في حفظ مصالحه ، وتتغذّى على آلته العسكرية ، بحيث تصبح تلك القوّة مهيئة لممارسة دور الشرطي .. ان هذا الاعتماد القائم على إخضاع المصالح لمنطق العنف والقوّة هو الذي قاد المنطقة الى حربين مدمرتين خلال عشر سنوات فحسب ، ولا ندري ماذا سيخبيء لنا النظام الأمني الجديد الذي يبدو من خلال تصريحات المسؤولين

الاميركيين انه يسير في ذات الطريق القديم ، وإن اتخذ طلاءً مختلفاً عن سابقه .

فالغرب لا يبحث عن علاج حقيقي لمرض المنطقة المزمن ، والذي كان احد اسبابه الاستبداد ، وحماية الانظمة المستبدّة .. والاعتماد في كل قضاياه وترتيباته على موازنة القوى الاقليمية ، وتشاجرها وتناحرها ، وصفع بعضها ببعض ، ليفوز هو وحده بكامل الغنيمة .

ومنذ بداية السبعينات ، حينما خرج الانجليز من مشيخات الخليج ، وحتى انتصار الثورة الاسلامية في ايران ، كان تشخيص الخطر يعتمد على احتواء الانظمة الاقليمية (العراق واليمن الجنوبي) ، وقد استطاع الشاه بانزال قواته في عمان ، وتحريك المسألة الكردية في شمال العراق بالتعاون مع السعودية وأموالها ، احتواء الخطر ، وقد تكلّل النجاح بعقد اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ .

غير ان سقوط الشاه اثبت ان الديكتاتوريات لا تحفظ أمناً ، بل هي أحد اهم مسببات الاخلال به .. اذ لا يمكن لأيّ نظام مستبدّ ، ومهما أوتي من القوة ان يحفظ مصالح الغرب والى الابد .. وتجربة الشاه لم تستمر سوى سبع سنوات (١٩٧١ ـ ١٩٧٨) ، في حين ان تجربة صدام لم تزد على العشر ، وقد كانت مليئة بالاضطراب والفوضى .

وهانحن نشهد مفاجأتين خلال فترة وجيزة .. فحامي حمى الخليج الشاهنشاهي ، يسقط بضربة داخلية ، ويومها قال رئيس وزراء البحرين : لقد سقط عمود الخيمة الخليجي ! .. وجاء خلفه صدّام الذي رشحه الاميركيون لذلك ليفاجيء الصديق والعدو بقلب المجنّ للغربيين ويحتلّ الكويت في خمس ساعات !! .

والآن لا يوجد اي حام لمصالح الغرب في المنطقة ، لا الشاه ولا صدّام ، وشيوخ الخليج الضعفاء ، أقل من ان يحموا انفسهم من الاخطار الخارجية والداخلية ، فاضطرت اميركا لأن تأتي بجحافلها وتخوض معركة شرسة غير آبهة بالمخاطر السياسية ، لتحفظ ما تدّعي أنه مصالحها .. جاءت هذه الجحافل لتذكّرنا بعودة الاستعمار العسكري القديم والمباشر .. ولسوء الحظ فان شعار الاميركيين لعمليتهم هو (تأسيس نظام أمني جديد للعالم !!) .

لقد ضرب الاميركيون اكبر قوتين قادرتين على حماية مصالحهم ، ايران بعد انتصار ثورتها وتحولها عن الخندق الاميركي ، وذلك بواسطة العراق وبتمويل السعودية .. ثم تمّ ضر ب العراق بحركة عسكرية مباشرة واضحة المعالم والأهداف ، وبتمويل السعودية ايضا! .

لم يعر الاميركيون بعيد سقوط الشاه أهمية للحقيقة القائلة ، بأن النظم الديكتاتورية ، لا يمكن ضمان حمايتها لمصالحهم ، الاّ بشكل آني ، لأنّ هذه النظم تحمل بذور فنائها في داخلها .. ولو استوعب هذا الدرس لما وقعت الحرب الحالية ولا التي سبقتها والتي شنّها صدّام ، مرّة بالنيابة عن اميركا و الاخرى بالنيابة عن نفسه ! .

كان يمكن استيعاب الخطر الايراني ـ إن كان يشكل خطراً ـ بنظرة أكثر شموليّة وواقعيّة لمشاكل المنطقة العربية بشكل عام ، والخليجية بشكل خاص ، وذلك بالنظر الى مصالح جميع الاطراف ، وحل بؤر النزاع .. وليس بإعلان الحرب والحصار الاقتصادي وتحويل نظام صدام القمعي الى شبح يهدّد المنطقة وأهلها .

ألم يكن بإمكان الغربيين دفع الخطر بالاتجاه نحو تأسيس أنظمة حرّة قائمة على اختيارات شعوبها ، بحيث يمكن ضمان استقرار تلك النظم ، وديمومة تلك المصالح ، بدل الاعتماد على أسر حاكمة مستبدّة وفاسدة حتى النخاع ، لا يهمّها سوى كرسي الحكم ، والحفاظ عليه بأي ثمن ، حتى ولو كان دم الشعوب وثرواتها وإذلالها؟! .

ألم يكن بإمكان هؤلاء ، ان يتفهّموا مصالح جميع الاطراف ، بدل النهب الواضح للثروات ، وتحويل دول الخليج الى سوبر ماركت غربي كبير ، مع اضافة المذلّة والمهانة لكل القاطنين فيها؟! .

بلى .. كان بامكانهم فعل ذلك ، ولكن طمعهم في الاستئثار بخيرات المنطقة ، عن طريق الكلاب البوليسية التي تمثلها النظم الفاسدة العميلة ، هو الذي قادنا وقادهم الى هذا المصير .

لو انهم استوعبوا ان القوّة لا يمكن ان تؤسس أمناً ، سواء على الصعيد المحلّي أو الاقليمي أو الدولي ، فالعصا مهما كانت غليظة ، الاّ انها قابلة للتحدّي وللتكسّر في يوم ما .. لكان قد بُدء منذ ان سقط الشاه بنظام أمني قادر على استيعاب المتغيّرات ، وبطريقة اكثر اخلاقية وعدلا في التعاطي مع (النفط) الذي تدور حوله وبسببه كل ادّعاءات الأمن والنظام ! .

وأظنّ من خلال ما جرى حتى الآن في أزمة وحرب الخليج الثانية ، ان الغرب يسير بالاتجاه القديم نفسه .. فتصريحات مسؤوليه مأخوذة بمنطق القوّة واستعراض العضلات ، والتباهي بتكنولوجيا السلاح ، واستصغار العرب والنظر اليهم دونياً ، حيث يرى اولئك المسؤولون ان العرب والخليجيين على نحو اخص ، اقلّ من ان (يتركوا) لتقرير مصيرهم ، دون أنظمة الدمى التي وضعوها وحموها ، لينهبوا عن طريقها ما شاء لهم نهبه .. إنّ العرب من وجهة نظر الغرب لا يستحقّون الاّ التأخر والاخضاع بالقوّة ، خاصة اذا كانت الديمقراطية تعني بالنسبة اليهم ، وصول (الأصوليين) الى الحكم .. كما تعني ـ بالطبع ـ ان ليس كل ما يريدونه يحصلون عليه .

مَنْ يحمي الخليج الان ؟! .. إنّه سؤال صعب ، فايران اليوم ليست ايران الشاه ، وبينها وبين الغرب ثارات ، في حين ان العراق تحوّل بالكامل الى عدو ، سواء بقي صدّام في الحكم ام لم يبق ، لانّ الاميركيين في حربهم لصدّام ، أذاقوا العراقيين جميعاً البأساء والضرّاء .

وسوريا ليست موثوقة غربياً ، ومصر لوحدها غير قادرة ، والوجود العسكري الأميركي والغربي المباشر خطرٌ للغاية .. فهل يمكن إيجاد توليفة من كل هؤلاء ، وما علاقة الوضع العام باسرائيل ؟! .

بديهي ، انه ليست هناك دولة بعينها مرشحة لتحمي دويلات ومشيخات الخليج ، بعد فشل تجربتين خلال عقد واحد من الزمن .

وبديهي ، ان الغرب لا يريد حلاً قد يؤدّي الى تقليص مصالحه بصورة كبيرة ، خاصة ونحن نشهد اليوم قواته وهي تدمّر ما تبقّى من العراق بعد ان دمّرت هي والقوات الصدّامية الكويت ، بينما بدأت المشاجرات بين اقطابه للاستحواذ على صفقات البناء .. يدٌ تدمّر بثمن مدفوع ، ويدٌ اخرى تبني بثمن مدفوع ! .

والسؤال الأهمّ في موضوع الترتيبات الامنيّة ، هو : ممّن يُخشى على المنطقة ؟! .

هل هو العراق ، ام ايران ، أم اسرائيل ، أم تركيا ، ام الاتحاد السوفياتي ، أم من شعوب المنطقة نفسها ؟ .

واذا كان واحداً من هؤلاء يشكّل خطراً ، فهل يمكن ان يدخل مظلّة الأمن التي يستعدّ الغرب لاعلان اسماء المشاركين فيها ، ولماذا ؟! .

من الصعب تقديم إجابات على هذه التساؤلات ، ولكنّنا نعتقد ان اي نظام أمني جديد للمنطقة العربية يجب ان يقوم على الأسس التالية :

اولا ـ حل المشكلة الفلسطينية ، ووضع حدّ لعربدة اسرائيل ، بعد ان اصبحت المواجهة معها ، او الادّعاء بذلك ، وسيلة للوصول الى السلطة بصورة غير مشروعة ، وغطاءً لاستبداد وقمع وارهاب النظم العربية لشعوبها .

ثانيا ـ (دمقرطة) النظم العربية ، ورفع اليد الاميركية الحامية لحلفائها المستبدين ، وصولاً الى استقرار كل نظام بعينه ، لينعكس فيما بعد على استقرار المنطقة بصورة أشمل .

ثالثا ـ سحب القوات الأجنبية من المنطقة ، لأنّ بقاءها يعني إبقاء التوتر ، وتوسيع رقعة عدم الثقة بين الشعوب العربية ، والغرب .

رابعا ـ استبدال طريقة النهب الغربية للثروات العربية ، بنظام (تبادل المصالح) ، وتوزيع الثروة العربية بشكل اكثر عدلاً ممّا مضى ، اذ ليس من المنطقي ان تتحول مئات المليارات من الدولارات الى خزائن الغرب ، بينما الغالبية من الشعوب العربية تعاني من الفقر

والحرمان .

خامسا - احترام الغرب لخيارات شعوب المنطقة أنى كانت ، وفي كل المجالات السياسية ، والثقافية ، والفكرية .. ووقف التدخل في شؤون العرب الداخلية ، وهذا من شأنه ان يعيد بعض المصداقية للغرب في تعامله معهم .

اننا ندرك ان مثل هذه الأمور صعبة التحقيق ، ولكن اذا توافرت النيّة ، واستبعد منطق القوّة الذي لا يزال حتى هذه اللحظة سيّد العقل الغربي ، فان الأوضاع ستتطور الى الأحسن .

كما ان الشعوب العربية أدركت جيّدا من خلال مجريات الأزمة الخليجية الحالية ، ان قواعد اللعبة لم تقم على منطق اخلاقي ، وانما قائمة على منطق إخضاع القوي للضعيف .. فتبرير اسقاط نظام صدّام بحجّة ديكتاتوريته وعدوانيته ، يجب ان لا يحجب عنا حقيقة دعم الولايات المتحدة لديكتاتورية الأنظمة الحليفة لها ، كالنظام السعودي ، وأنظمة مشايخ الخليج الاخرى .. ولا ان يلهينا عن حقيقة دعمها لعدوانية اسرائيل ، بل وممارستها هذه العدوانيّة بصورة فجّة صلفة بحق العرب .

وان الولايات المتحدة وبريطانيا ، اللتان تريدان من خلال الحرب الحالية إذلال صدام التكريتي - الذي هو احدى سيّئاتهما الكثيرة جدا في المنطقة - ، إنما يستهدف في واقع الامر إذلال العرب والمسلمين جميعا لأهداف لم تعد خافية على أحد .

واذا كان الجميع يلتفت الآن بحثاً عن دور له في صنع مستقبل المنطقة وأمنها ، فان شعوب المنطقة لا يجب ان تغفل ، وأقل ما تتمنّاه تحطيم النظم الديكتاتورية القائمة لتنطلق الى عالم الحريّة والتقدّم ، والسلام ايضا .

قلق في أوساط المصارف من تزايد هروب الرساميل الى الخارج

نايف انتقد التجار ، فطالبوه باشراكهم في صنع القرار

حذر مسئول مصرفي سعودي من تزايد سحب الاموال من البنوك المحلية الى الخارج ، وجاء التحذير الذي اطلقه المدير العام للبنك الاهلي في المنطقة الوسطى عبد الله باحمدان في ظل ازدياد مخاوف عند التجار السعوديين من تدهور الاوضاع السياسية في البلاد ، خاصة بعد ان اوقفت الحكومة اصدار قانون الميزانية لهذا العام.

وكان عديد من رجال الاعمال القريبين من اوساط العائلة المالكة قد نقلوا فحوى احاديث ترددت في مجالس تتضمن تقديرات متشائمة جدا حول الوضع الاقتصادي مع استمرار الازمة في الخليج ، وقال احدهم ان امراء بارزين في العائلة المالكة قد طرحوا اقتراحات لمعالجة نقص السيولة عند الحكومة يذهب احدها الى اصدار قانون بجيز لوزارة المالية اجبار الشركات الكبرى والمتمولين على تقديم قروض للحكومة ، والزام البنوك بشراء نسبة من اصدار جديد لسندات الخزينة يتوافق وحجم الراسمال المصرح به للبنك.

و كانت مثل هذه الاجراءات قد اتخذت في ثلاث مناسبات سابقة على الاقل احداها في منتصف الثمانينات حينما امرت مؤسسة النقد - وهي بمثابة البنك المركزي - البنوك بشراء نسب حددت لكل بنك من سندات الخزينة التي اصدرتها يومذاك . وفي مناسبة سابقة في بداية الستينات امر الملك فيصل البنك الاهلي بتقديم قرض فوري للحكومة لدفع رواتب موظفيها ولما ترددت ادارة البنك اوقع عليه عقوبات واوقف المعاملات الحكومية معه حتى اضطرت الى التراجع.

وفي مناسبة ثالثة في ١٩٨٦ اجبرت الحكومة عددا محددا من رجال الاعمال على تقديم تبرعات لتغطية مساعدة بقيمة ٢٥٠ مليون ريال قدمت الى العراق الذي كان في اوج الحرب مع ايران.

ويخشى رجال الاعمال السعوديون من ان يضطروا الى الاستجابة لطلب جديد من جانب السلطة من هذا النوع.

وكان الامير نايف بن عبد العزيز قد وجه اللوم الى نخبة من رجال الاعمال المقربين في اجتماع لهم عقد في جدة في الاسبوع الثاني من اغسطس لما قاله من عدم اهتمامهم بدعم الحكومة في الازمات ، مشيرا الى ان عددا من التجار قد سحبوا مايزيد عن ٥٠ مليار ريالا من البنوك المحلية وحولوها للخارج خلال الايام السبعة الاولى من الغزو العراقي للكويت ، وقال ان هذا الموقف يتناقى مع فكرة المواطن الكامل ، ووصف الذين قاموا بهذا العمل بانهم يتعاملون مع وطنهم كما لو كان فندقا او محطة في الطريق .

وقال بعض الذين حضروا الاجتماع ان الحاضرين اظهروا مخالفتهم لوزير الداخلية مطالبين ان يكشف عن اسماء الذين قاموا بارسال اموالهم الى الخارج ، واولئك الذين اقاموا منذ البداية استثماراتهم الرئيسية في خارج البلاد ، في اشارة واضحة الى ان معظم الذين فعلوا ذلك كانوا من اعضاء الاسرة المالكة ، ومن بينهم الامير نايف نفسه الذي يمارس التجارة على نطاق واسع من خلال شركات عملاقة مسجلة باسماء ابنائه . مثل معظم كبار الامراء الاخرين.

كما ان بعض رجال الاعمال انتقدوا الحكومة صراحة لتجاهل دورهم في تقرير سياسات البلاد ، وقالوا ان التصرفات الناتجة عن الهلع انما سببها كون رجال الاعمال يجهلون تماما ماذا تريد الحكومة ان تفعل ، ويجهلون اي معلومات عن المشكلات التي تواجهها البلاد او اسبابها . واعتبروا ان ذلك يبرر لهم اتخاذ الاجراءات التي تحفظ حقوقهم في غياب اي اهتمام حكومي جدي بامرهم.

وقال اسماعيل ابو داوود رئيس الغرفة التجارية - والتي تشبه الى حد ما تنظيما نقابيا لكبار التجار - ان تدفق الاموال الى الخارج قد تناقص بعد ذلك الاجتماع ، وقالت مصادر بنكية ان معلومات ابلغت الى اصحاب الاموال فحواها ان الحكومة تفرض رقابة على التحويلات الموجهة للخارج ، وانها طالبت مدراء البنوك بتقديم كشف دوري بالمبالغ الكبيرة المحولة و اسماء اصحابها.

على صعيد آخر طالب مدير عام البنك الاهلي التجاري في المنطقة الغربية رجال الاعمال بتقديم معلومات دقيقة عن وضعهم المالي محذرا في تصريح نقلته وكالة الانباء السعودية من ان البنوك قد تلجأ الى ما اسماه باساليبها الخاصة في معرفة الحقائق عن عملائها .

وثيقة

رسالة الى الملك تطالبه بالاصلاح السياسي ، وقّعها جمهور غفير من الشعب

الجميع أُصيب بالدهشة والألم حين علموا بأن جيشنا لا يستطيع مواجهة المخاطر وحده ، رغم البلايين من الدولارات التي صُرفت على تأهيله .

الشعب يطالب بخروج الاساطيل الأجنبية بعد تسوية المشكلة ، فهي تذكّر شعوب الخليج بالأساطيل القديمة التي استعمرتهم بحجّة الدفاع عنهم .

نطالب بدستور يوافق عليه الشعب ، وبمجلس شورى منتخب يراقب تنفيذ مواد الدستور ، وبحرية التعبير عن واقع البلاد بإيجابيّاته وسلبياته .

الشعب يطالب بفتح باب الخدمة العسكرية لجميع ابناء البلاد ، لأنّنا لسنا أقلّ حبّاً لوطننا من جحافل النساء الأجانب اللاتي جيء بهن لحفظ مصالح الغرب .

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين ، الملك فهد بن عبد العزيز ، حفظه الله ..
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

أما بعد ، فعملا بقول الله تعالى «وأمرهم شورى بينهم» ، وقول رسول الله ﷺ : (من رأى منكم منكرا فليغيّره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الايمان) .

وانطلاقا من مصلحة وطننا ومواطنينا في التناصح والتشاور ، واستخلاص العبر والدروس من جوهر الأزمات ، فاننا سنعبّر لكم في خطابنا هذا ، عن أهم الاراء والمواقف التي يطرحها الشعب السعودي حيال الأزمة التي تمرّ بها بلادنا ومنطقة الخليج العربي بعد الغزو العراقي الغاشم للكويت الشقيق .. فنقول وعلى الله نتوكل :

١ ـ ان شعب المملكة العربية السعودية يستنكر ويدين العدوان الذي قام به النظام العراقي ضد الكويت ، ويطالب بانسحاب القوات الغازية وفق توصيات الجامعة العربية ، وما أقرّه مجلس الأمن من قرارات صادرة بهذا الخصوص .

٢ ـ يطالب الشعب السعودي بخروج الاساطيل الأجنبية من منطقة الخليج فور تسوية المشكلة ، ويؤيدكم في خطابكم الى الشعب فيما أوضحتموه بشأن القوات الأجنبية من انها جاءت لمساعدة الجيش السعودي في الدفاع عن بلادنا ، وانها لم تأت للهجوم على أحد ، وأنها ستخرج من المنطقة فور انتهاء الأزمة ، او بحسب طلب حكومة المملكة العربية السعودية .. ونرجو يا خادم الحرمين ، ان يتسع صدركم لأن ننبئكم بمخاوفنا ومخاوف شعبنا من ان هذه الأساطيل تذكرنا بتلك الاساطيل القديمة التي استعمرت منطقة الخليج العربي بحجة الدفاع عنه ، ومن ثمّ استقرت فيه وسخّرت خيرات أرضه وشعوبه للمصالح الاجنبية ، وبقيت تمارس هذا الدور عشرات السنين .

واننا نخشى ان تصبح لهذه الاساطيل قواعد ثابتة في منطقتنا ، ونصبح رهينة بين ايديهم فتكبت أنفسنا ، وترهقنا بالضرائب والديون ، وتفقدنا القدرة على اتخاذ القرار السياسي المستقل الذي يضع الدفاع عن مقدساتنا ومصالح بلادنا وشعبنا في المرتبة الأولى ، فنصبح رهائن العصر الحديث لدى هذه الاساطيل .

٣ ـ ان الشعب السعودي يؤيد تصريحاتكم المستمرة للبحث عن حل سياسي للأزمة ، ويرى ما ترونه من خطورة تدمير المنطقة بشريا واقتصاديا ، ويطمح الى استمرار طرق كل الابواب المناسبة للوصول الى حل سلمي ، وان الحصار الاقتصادي الفعّال ضد العراق برا وبحرا وجوا هو السبيل الأمثل للضغط على النظام العراقي للقبول بمنطق الاجماع العالمي والعربي في ضرورة انسحاب قواته الغازية من الكويت ، وتركها لشعبها وحكومتها الشرعية ليختاروا ما يرونه مناسبا لحياتهم السياسية دون قيد او شرط .

اننا نخشى من تهوّر بعض القادة العسكريين وتعطّشهم للدم وقلب الموازين لصالح اسرائيل ، فنطالب بأن يكون القرار العسكري في أيدي جلالتكم بعيدا عن الضغوطات او الاطماع التي تستقرّ في اعماق البعض ، ذلك ان الحرب مدمّرة ، واننا معكم في عدم تأييدها او استعجالها مهما طال الحصار .

٤ ـ كان المواطنون السعوديون يتوقعون ان قوة المملكة من الرجال والعتاد الحديث المتطور ترقى به الى دوره بأفضل المستويات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط ، وان باستطاعة قواتنا المسلحة ان تجابه أعتى جيوش المنطقة ، لأننا خصّصنا مئات البلايين من دخلنا السنوي للصرف على جيشنا ، ولكن الجميع قد أصيبوا بالدهشة حين علمنا اننا لا نستطيع

وحدنا مواجهة النظام العراقي الغاشم ، وهذا ما فاقم من وقع الأزمة على نفسيات ابناء شعبنا وأصابهم بالألم والهلع والاستنكار .

٥ ـ خادم الحرمين الشريفين .. ان شعبنا يقدّر الانجازات الكبيرة التي تحققت في استكمال البنية الاساسية لبلادنا ، وما نتج عن ذلك من تطور في المجال الزراعي والصناعي والاجتماعي ، ولكن ابناء شعبنا يتألمون للملايين ، بل البلايين التي تصرف على بناء القصور ومظاهر البذخ ، ومبالغ تحسين أحوال من أحوالهم وأموالهم تضاهي ميزانيات دول ، وكان أولى ان تصرف تلك الاموال لتحسين من أحوالهم بحاجة ماسّة للانعاش والنهوض من فتك الفقر في دولة من أغنى دول العالم ، ويلاحظون غياب ضوابط الصرف المالي التي لم تقم على أسس من العدالة الاجتماعية وحفظ ثروات الأمّة ، والتخطيط السليم لمستقبلها ، كما كنا نتوقعه من قيادة حكيمة كقيادتكم .

٦ ـ قال سبحانه وتعالى «ولا تزر وازرة وزر أخرى» .. لقد لمسنا بعض مظاهر الحقد والكراهية تتبدّى في سلوك بعض المواطنين السعوديين تجاه إخواننا العرب الذين يعيشون معنا منذ عشرات السنين ، حيث تعلّمنا على أيديهم واستفدنا من خبراتهم ، واستفادوا بدورهم من بلادنا ، واعتبروها أوطانا لهم .

وقد برزت هذه الظاهرة الكريهة نتيجة لموقف حكومات تلك الشعوب من أزمة الخليج ، واننا في هذا الصدد نؤيّد ما صرحتم به من أنكم لن تحاسبوا هؤلاء المواطنين العرب على مواقف حكامهم ، ونطالب الوسائل الاعلامية بتعميق هذا الموقف الذي تبنيتموه بحكمة وبصيرة لدى المواطن السعودي ، لأن كل عربي هو أخ لنا في الملمّات بغض النظر عن مواقف حكومته .

٧ ـ خادم الحرمين .. نعلن عن استعدادنا التامّ للوقوف في الصفوف الاولى للدفاع عن تراب وطننا ومقدساتنا ، ووقوفنا مع قواتنا المسلّحة للدفاع عن هذا الوطن الكريم امام ايّة قوّة غاشمة تحاول ان تنال من سيادته وشرفه ، ولكي نستكمل فتح باب المناصحة والمشاورة بيننا على مصراعيه ، فاننا نطرح بعض المطالب الاساسية التي يراها الغالبية من ابناء شعبنا ضرورة حياتية وحضارية عصرية ، لا غنى لنا ولا لأيّ مجتمع متحضّر عنها .. وذلك درءاً لعودة او تكرارا الآلام والمصاعب التي تحيط بنا ومن حولنا ومن كل مكان ، وندونها فيما يلي :

أ ـ ضرورة الاسراع بوضع نظام الحكم ودستور البلاد الدائم ، المبني على كتاب الله وسنّة رسوله عليه افضل الصلاة والسلام ، وعلى معايير مراعاة تنظيم مصالح البلاد والعباد ، ونشره على الناس ليتفحوه ويوافقوا عليه في استفتاء عام في كافة مدن وقرى وهجر المملكة بدون استثناء ، والأخذ بآرائهم ووجهات نظرهم بصدق وأمانة ، والأخذ بما هو صالح لمستقبل هذه البلاد ، لتبقى في سلام وأمان بعيدة عن التعصّبات وقريبة من الحياة الديمقراطية .

ب ـ ضرورة استكمال مشروع مجلس تأسيسي منتخب من جميع مناطق المملكة لكي يكون هيئة تشريعية ورقابية لتنفيذ مواد الدستور ، وإقرار الخطط ومعالجة المشاكل المطروحة ، ولكي يكون ضميراً حيّاً يعبّر عن ضمير الشعب والأمة ، وعيناً قانونيّة تحمي مصالح بلادنا ومواطنينا من زلل استغلال اي مسؤول لمركزه ، وتوسيع دائرة نفوذه على حساب المواطن والشعب والأمّة .. كما نرجو ان يكون مركزا رقابياً يحدّد ضوابط الدخل والمصروفات الماليّة لبلادنا ، بحيث تراعى اولوية مصالح الوطن والمواطن في التنمية الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية ، بالاضافة الى جعل بناء المواطن بناء صحيحاً من حيث التعليم في مقدّمة الأمور .

ج ـ فتح المجال امام الصحافة لتعبّر بحريّة مسؤولة وكاملة عن واقع بلادنا بإيجابياته وسلبياته ، وان يكون لها استقلالها ومسؤولياتها في التعبير عن آراء كتّابها والمواطنين ، وان يوضع لها نظام عصري جديد يتواكب مع المستجدات والمتغيرات في بلادنا والعالم بأسره ، وان تكون مرآة للمواطن الصالح المتطلّع الى مستقبل افضل ووطن افضل وحياة افضل .. فتُستقبل آراؤه وانتقاداته من اجل الافضل للمواطن والوطن .

د ـ ضمان حريّة التعبير بالرأي والفكر والنقد على كافة المستويات الأكاديميّة والشعبية ، وفتح المجال امام الصحافة بحيث تصبح مسؤولة شريفة تؤمن بتبادل الاراء واختلافها ، واحترام الرأي ، والرأي الاخر ، وتقوم بتعميق مضمون الانتماء للكيان وللوطن ، وتعمل على استقرار تقاليد احترام حرية المواطن الشخصيّة والثقافيّة والاجتماعيّة ، وان الرأي الواحد او المفروض بالقوّة لا يتجذّر في النفوس ويتحول الى قوّة عمليّة واقعة ، مهما كانت صحتها الاّ اذا قارنّاه بغيرها من الآراء .

هـ ـ خادم الحرمين .. اننا نتذكر كم كان الكثيرون من ابناء شعبنا العظيم يطالبون بالتجنيد الاجباري ، ونتذكر تلك الطوابير الطويلة من ابنائنا الراغبين في الانخراط في شرف الخدمة العسكرية للدفاع عن وطنهم ومواطنيهم ، وكيف كانت الجهات المعنيّة تردّهم بحجّة عدم وجود المقاعد الكافية في الكليات والمعاهد العسكرية ، وبعدم الحاجة اليهم في السلك العسكري ، رغم قلّة تعدادهم ، هذا بالاضافة الى وجود الكثير من الايدي العاملة الاجنبيّة والتي تبتزّ أموال هذا الوطن وتمنح مانحيها فرصة العمل بهذه البلاد الكثير من الاموال ، لتعيش ويعيش على حساب اموال الوطن والمواطن ، ولكي نبقى دائما تابعين ، وفي حاجة لغيرنا .

ولذا فإننا نطالب بفتح باب العسكرية للجميع ، رجالاً ونساء ، فنحن لسنا أقلّ حبّاً لوطننا ، وشجاعة في الذود عنه من جحافل النساء والرجال في القوات الاجنبيّة التي أتت للدفاع عن مصالحها في بلادنا .. ولننظر لتجارب الدول العربية والاسلامية والعالمية ، ونستفيد منها .

ولذا فاننا نطالب بأن تصبح التربية العسكرية جزء من مناهج التعليم ، وان يطبّق نظام خدمة العلم على الجميع في هذه الأيّام ، وما بعدها ، لأنّه لا شرف أعلى من شرف الدفاع عن الوطن والأهل والمقدّسات .

و ـ العمل على حل المشاكل الصعبة التي تواجه مواطنينا في مجالات عديدة منها :

- توفير مقاعد الدراسة لخريجي الثانوية في المجالات التي يحتاجها الوطن وايجاد الوظيفة بعد التخرّج .
- ضرورة تعدّد مجالات التعليم والعمل ، خاصة امام المرأة ، والتي تعدّ نصف المجتمع .. والعمل على إزالة الغبار في نظرتنا السلبيّة للمرأة ، وضرورة منحها الثقة والفرصة للمشاركة في بناء المجتمع والوطن بحريّة تامة ، ولنعلم ان عملية كتم انفاسهن وتضييق مجالات مشاركتهن في البناء من أجل افكار هدّامة وعدم الثقة بهن إن لم تؤدّ الى سلبية ، فانها لن تكون ايجابية ابدا .. فالفراغ وعدم الثقة يخلق ما نود وتودّ المرأة الشرود منه .

وأبسط الامثلة على ذلك منحها حرية قيادة السيارات ، لكي تستغني عن الركوب مع السواقين الذين غضّ أهل الرأي والفكر والافتاء الديني النظر او التفكير فيهم ، وحرّموا السواقة على المرأة .

- وضع حدود دنيا للأجور تكفل للعاملين في الحقول الصناعية والزراعية والصحيّة حياة معقولة وخاصة في المجالات الأهليّة .. وفي مجال الاسكان وتوزيع الاراضي ، وفي ضوابط توزيع المراكز القيادية ، ورفض المحسوبيّة والتمييز القبلي والطائفي في كافة المجالات .

خادم الحرمين الشريفين :

هذه رسالتنا الأولى اليكم ونتمنى ان يبقى الباب مفتوحا لنصارحكم بما في نفوسنا ، مستهدفين تحقيق ما أوصانا به كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وما أوضحه لنا من فضائل التشاور والتناصح بعيدا عن التشدّد والتعصب ، يحدونا في ذلك انتماء صادق لهذا الوطن وأمل لا يساوره الشك في اننا نستطيع معاً قيادة وشعباً ان نخلق على هذا الثرى المقدّس الطاهر دولة عصريّة وحضاريّة تقوي عزائمنا امام الشدائد وتسند سواعدنا في ايام المحن .

والله نسأل ان يأخذ بأيدينا جميعاً ويهدينا سواء السبيل ، انه نعم المولى ونعم النصير ، وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وقّع الأصل : عدد من العلماء وأساتذة الجامعات والأطبّاء والكتّاب والأدباء والمهندسين والمعلمين ، وغيرهم .

شرعيّة النظام السعودي تغيب خلف أسوار الاستبداد

لا أحسب اننا بحاجة الى ديباجة توضح لنا أهمية وجود الشرعية بمعناها القانوني والدستوري في أي نظام سياسي ، وانه بدونها لا يمكن ان تستقر وتثبت العملية السياسية بجوانبها المتعدّدة على الارض ، وفي الواقع السياسي والاجتماعي .. والسبب يرجع الى ان شرعية اي نظام سياسي هي عماد استقراره .

ان اغلب أزمات النظم السياسية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ترجع الى غياب (والغياب هنا نسبي) المظلّة الشرعية ، ومما لا شك فيه ان معظم التطورات والتحولات التي يحدثها اي نظام فاقد للشرعية في مؤسساته وهياكله ، تبقى محكومة بتفاعل وتداعيات غياب الشرعية ، لانها هي الهاجس الحقيقي لدى زعماء الانظمة الذين يبحثون عن اي قشرة او مظلّة تبرّر بقاءهم في الحكم .

والنظام السعودي لا يشذ عن هذه القاعدة ، إذ منذ تبلور مشروعه السياسي وتوحيد مناطق شبه الجزيرة العربية ، وإعلان اسم المملكة العربية السعودية كدولة واحدة ، وبعبد العزيز ملكا لها ، بدأت هواجس الأزمة تتفاعل بين الفينة والاخرى ، وبالخصوص حين تنبري جماعة او جهة او قبيلة للدفاع عن نفسها ، ورفض السلطة الجديدة .. أو حينما تتشكل معارضة سياسية او دينية او نقابية تطالب بمطالب عادلة ونبيلة ، او حينما تحدث أزمة في المحيط الاقليمي للسعودية .

في تلك الايام ابتكر النظام آليات إدامة السيطرة وبقاء الهيمنة ، بشراء الضمائر والنفوس ، والتداخل الاجتماعي والاقتصادي والتجاري مع العوائل والقبائل الاخرى ذات النفوذ والكلمة ، وإفساح المجال للمشاركة الجزئية (الوظيفية) في السلطة ، وإدارة شؤون البلاد .

ومن الوسائل توظيف الدين والمؤسسة الدينية في خدمة الاغراض السياسية المحلّية والخارجية .. مع ان آل سعود يدّعون بأن بنيان الدولة قام على دعامة دينية ، وهذا ان كان صحيحا ، فليس الا لان آل سعود يؤمنون بالدين الذي يوصلهم الى المقام السياسي الأعلى .

وفي المقابل اخذ النظام ايضا بتوسيع وتقوية آليات سيطرته وهيمنته ، ولذلك لا نجد فرقا واضحا واختلافا كبيرا في الأسس السياسية والقبلية التي اعتمدتها السلطة السعودية منذ عهد الملك عبد العزيز وحتى العهد الحالي .. فالحكم المطلق والفردي هو العلامة البارزة في التاريخ السياسي للسلطة السعودية ، وجميع ملوك الدولة يمارسون ويعتقدون بمنطق لويس الرابع عشر (انا الدولة والدولة انا) .

لقد انتقلت جميع صلاحيات الدولة بمؤسساتها واجهزتها الى شخص الملك ، والاكثى من ذلك ان الامراء والملوك السعوديين يمارسون السلطة والامارة باعتبارها ملكا شخصيا لهم وليس مجرّد

غياب الحريّات ، وعدم القدرة على حماية الوطن ، واعتماد الادارة الفرديّة ، واختلال توزيع الثروة .. كلّها مظاهر لأزمة شرعيّة الحكم السعودي

اختصاص يمارسه صاحب الكفاءة والمؤهلات الدينية والدنيوية .

وتتجلى أزمة الشرعية تبعا لذلك في ان الولاء السياسي في داخل الدولة ومؤسساتها ومشاريعها يكون دائما لشخص الملك ، وليس لنهج سياسي محدد ، أو قيم معنوية ودينية معيّنة ومعروفة .

وهكذا نجد مع مجيء كل ملك تغييرا في الطاقم الاداري والحكومي ، وإزاحة اشخاص والاتيان باخرين ، لانه قد لا يتوفر لديهم الولاء الشخصي للملك الجديد .. وبذا تتحول جميع مؤسسات الدولة ومرافق الخدمة العامة فيها للتمجيد بشخص الملك وإنجازاته ، وتتحول وسائل الاعلام الى سلطة الملك ، وتخضع له خضوعا مباشرا ، وتوجّه حسب رغبته .

وهنا يصبح سلاح القمع والقوة هو لغة التواصل الدائمة بين الحاكم والمحكوم ، مما يدعم الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي .. يقول ماكس فيبر : (بدون الشرعية فان اي حكم او نظام يصعب عليه ان يملك القدرة الضرورية على ادارة الصراع بالدرجة اللازمة لأي حكم مستقر لفترة طويلة) .. بمعنى ان السلطة التي تعتمد في ادارتها وحكمها على نفوذ القوة ، لا قوّة النفوذ .. هذه السلطة لن يكتب لها الحياة ، لأنها لا تمتلك الشرعية الكافية التي تؤهلها وتدفع بالشعب للدفاع عنها حين الأزمات والملمات .. لأن الشعب يدافع عن السلطة التي تمنحه الحرية ، وتتعامل معه باللين واللطف ، لا بالقسوة والقهر .

والسؤال المطروح في هذا الصدد هو : ما هي مظاهر غياب الشرعية السليمة التي يعاني منها النظام السعودي ؟ .

اولا - غياب الحريات

ان لكل قيمة مادية ومعنوية جانبان :

الحق والسلامة في ان هذه القيمة تنسجم مع الحق والشرع وتتناغم معه ، وجانب القدرة في تهيئة الظروف والعوامل النفسية والثقافية والاجتماعية والسياسية التي تسهل عمليّة تطبيق تلك القيمة والالتزام بها .. إن النظام السعودي يعيش حالة التشوّه الايديولوجي التي تتجسّد في الغطاء الديني المتزمّت ومضمونه السياسي والاجتماعي البعيد عن الاسلام ، او بالاحرى فان فعله السياسي ونشاطه الاقتصادي والتجاري وعلاقاته الدولية ، تشكل ادوات فاعلة لتفريغ الاسلام من محتواه الحقيقي .. وبهذا النحو يقوم النظام بعملية تهجين بين قشور الدين ومتطلبات التبعية للغرب .. وهجانته هذه تتضح من خلال عدم قدرته على الجمع بين قشور الدين ، والمضامين السياسية والاجتماعية والحضارية للاسلام .. ومن هذه المضامين السياسية والحضارية ، مضمون ومفهوم الحرية التي بدونها لا تقوم للاسلام قائمة .

ان النظام السعودي لم يهيء الظروف والعوامل لتطبيق هذا المفهوم الاساس ، بدليل الاصرار على الحكم الوراثي والقبلي الذي يخالف بديهيات الدين ، وروح العصر والتطور .. وهذا النظام الذي يتغنّى باسم الاسلام ، والدفاع عنه ، لا تتوفر فيه أي مساحة رسميّة للرأي الآخر .. فالصحافة السعودية مثلا ، وعلى كثرتها ، نجد ان عملها الرئيسي هو تمجيد السلطة والمبالغة في انجازاتها ، وبيع الاحلام الى الشعب في حملة تغفيل وتضليل وتغييب لارادته .

لقد أدّى غياب الحرية بمستوياتها المختلفة الى وقوع آثار خطيرة ومدمّرة للواقع الثقافي والاجتماعي والسياسي .. منها :

* استخدام العنف المنظم والقمع (إعدام - إعتقال - تعذيب - هتك للاعراض - إقتحام للمنازل - منع الناس من السفر) .
* القطيعة الدائمة بين السلطة والمجتمع ، وانعدام قنوات التواصل بينهما .
* قتل الطاقات الابداعية والابتكارية في المجتمع ، لأن الدولة المستبدّة بطبعها تميل لقتل الكفاءات والمواهب .

واستطرادا نقول ان الديمقراطية والحرية لا تعنيان فتح مجالس الامراء في يوم من أيام الاسبوع ، لكي يأتي المتزلفون ، أو اصحاب الحاجات لأخذ فاضل الامراء وفتاتهم .. وإنما الديمقراطية في ابسط معانيها تعني تحويل الحكم من تحكّم وسيطرة وهيمنة واستئثار فئة محدّدة ، الى اشراك الجمهور الواسع من المواطنين في اختيار الصالح لهم ولبلدهم .

ولا بد من التأكيد في هذا المقام ، على ان نظم الاستبداد والديكتاتورية والحكم المطلق ، قد أفل نجمها ، باعتبارها من مخلّفات القرون الوسطى ، ولا يمكن ان يبقى ويستمر حكم استبدادي لا يهتم بتطلعات الناس وطموحاتهم المختلفة .

ومن نافل القول ، أننا نفهم الديمقراطية والحرية بالشكل التالي :

- وجود دستور مكتوب يقنن حقوق المواطن وحريته في وثيقة صريحة تنظم العلاقة بين ابناء الشعب والسلطة ، ويكون لهذه الوثيقة ثبات واستمرار وديمومة ، ويكون إقرارها وتعديلها حسب ما يقرّره المواطنون انفسهم .
- تشكيل مؤسسات سياسية وقنوات واضحة تتيح للمواطن ان يبدي رأيه وان يشترك بنفسه فيما يعتبر حقّه في ادارة وطنه والمشاركة في تقدّمه .
- التعدد التنظيمي للقوى الاجتماعية في احزاب سياسية او هيئات ثقافية او مؤسسات اعلامية وما أشبه ، دون قيود الا أحكام الدستور المكتوب ، وهذه هي الادوات التي ينبغي ان يستعملها الشعب في التعبير عن أمانيه وطموحاته ، وهي التي تمكنه من الدفاع عن مصالحه وتطلعاته .. وهذا يعني تمتع جميع المواطنين بدون استثناء بالحقوق المدنية والسياسية التي من ضمنها حقّهم في المشاركة في البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

ثانيا - عدم القدرة على حماية الوطن من الاخطار الخارجية

ان المبرر القانوني لوجود الدولة في اي مجتمع هو من اجل الدفاع عن المواطن من الاخطار التي تلحق به ، سواء كانت طبيعية ام بشرية .. والدولة التي لا تتمكن من درء الاخطار عن مجتمعها ومواطنيها تفقد المبرر القانوني لوجودها ، لانها ليست مؤهلة للدفاع عن مواطنيها ومصالحهم .. وفي احداث الخليج الاخيرة التي بدأت بالغزو العراقي للكويت ، وتدخل القوات الاجنبية للدفاع عن مصالحها ومكاسبها في المنطقة ، وما تبع ذلك من حرب ضروس .. جميع هذه الاحداث وتداعياتها وآثارها الحالية والمستقبلية القريبة او البعيدة ، كشفت بوضوح عدم قدرة النظام السعودي في الدفاع عن نفسه ومواطنيه ، لذلك قام باستدعاء مئات الآلاف من القوات الاجنبية للدفاع عنه . مما يؤكد ان النظام السعودي فاقد للشرعيّة التي يدّعيها في حكمه للبلاد واهلها .

تجدر الاشارة الى ان النظام ومنذ بداية الطفرة النفطية في السبعينات ، صرف مئات المليارات من الدولارات على عملية تحديث القوات المسلّحة ، وشراء الاسلحة المتطورة ، وبناء المدن والقواعد العسكرية ، ولكن الاحداث جاءت لتكشف كارتونية النظام ، وهلاميّة دفاعه ، وهراء مؤسساته الاعلامية والدعائية التي تحدثت عن إقتدار النظام العسكري والأمني .

وجماع القول ، ان النظام الذي لا يستطيع ان يدافع وان يحمي مواطنيه من الاخطار ، هو نظام لا يستحق الحياة .

ثالثا - اعتماد الدولة على الافراد لا المؤسسات

من الفروق الاساسية بين النظم الديمقراطية والنظم الديكتاتورية ، هو ان النظام الديمقراطي يعتمد في تسيير شؤونه المختلفة على مؤسسات وهياكل قائمة ، دون الاعتماد على شخص .. بينما يعتمد النظام الديكتاتوري في تسيير شؤون الحكم والسلطة على شخص الحاكم المستبد ، وان الدولة في جميع شؤونها لا تقوم على مؤسسات ثابتة ، بل الثابت الوحيد في هذه الدولة هو شخص الحاكم .. فهو قطب الرحى ومحور كل عملية سياسية او اقتصادية .

واذا كانت هناك مؤسسات في الدولة ، فهي شكلية صورية ، ليست لها مهمّة إصدار القرار او المشاركة فيه ، وإنما تنحصر مهمّتها في تنفيذ ما يطلبه الحاكم منها ، حتى ان الوزارات التي هي جزء من النظام الاداري والسياسي ، نجد ان أهمها محصور في يد أمراء العائلة المالكة ، في حين جرّدت المسائل السياسية من الوزارات الاخرى ، حتى اصبح الوزراء مجرّد موظفين فنيين لدى الامراء ، لا يحلّون ولا يربطون ، ولذلك فلا أهمية سياسية تعتبر لجلسات مجلس الوزراء ، لأن القرارات تؤخذ في اروقة العائلة المالكة ومجالسها الخاصة ، في حين ان جلسة المجلس تبحث في الجوانب الفنيّة والادارية ويتم خلالها ابلاغ الوزراء بسياسة الحكومة .

وهذا بالطبع يعني ان السلطة لا تعتبر ممثلا أمينا للخريطة الاجتماعية ومراكز القوى الحقيقية المتواجدة على الارض .. وانما هي تعبير عن مجموعة من الافراد لا يزيدون عن اصابع اليد الواحدة ، وحتى هؤلاء يتسم تفكيرهم بالمزاجية ومسايرة الأهواء .

ان سلطة كهذه ، لا يمكن ان تخدم المجتمع وتقدّره وتعبّر عن طموحه وآماله ، ولا يمكن ان تكون أمينة لهذا الشعب الذي تحكمه ، ولا لثرواته التي يتلاعب بها الجواري والصبيان .. بل هي اقطاع لجهة تخضم مال المسلمين خضم الابل .. ورؤساء هذه السلطة تنحصر مهمتهم في كيفية الاستمرار بالحكم بأي وسيلة كانت ، والتمتّع بلذّاته بأي طريقة سخيفة ولا أخلاقية .. ولان

مثل هذا الوضع يعتبر شذوذا فلذا تتلبّس العائلة المالكة من جهة بثياب الدين والاسلام ، وتمارس القمع والارهاب بحق من عرف افرادها حقّ المعرفة ، وادرك بان هؤلاء سبّة عار على هذا الوطن .

وعن طريق القمع والارهاب تقوم السلطة بتأسيس شرعية بشكل او بآخر لعملها القمعي ، وان اداة القمع تقوم بدورين في اداء وبقاء النظام . ومن جهة اخرى تنتزع هذه الاداة شرعية ثقافية واجتماعية لبقاء السيطرة السياسية ، وبهذا تعتمد الدولة على منطق القوّة ، لا قوّة المنطق .

رابعا - اختلال توزيع السلطة والثروة

ان البنية الاجتماعية والسياسية للسلطة السعودية ليست قائمة على اسس المساواة والتضامن والمصالح المشتركة .. وإنّما هي قائمة على اسس القبيلة والولاء الشخصي او السياسي للعائلة الحاكمة .. بمعنى ان السلطة برموزها واجهزتها ليست نابعة من عملية مشاركة شعبية فعلية وحقيقية ، سواء في الاختيار السياسي لشخص الحاكم او لطبيعة النظام السياسي والاداري ، او في صنع السياسة العامة للبلد سواء الداخلية او الخارجية .. والمصدر اللاشعبي للسلطة يؤدي الى إبعاد المواطن والمجتمع عن دائرة القرار او المشاركة فيه .. ولعل هذا هو السبب وراء الكثير من التوترات ، واللجوء الى العنف في العلاقة بين السلطة والمجتمع .. ولأن بنية السلطة السياسية والاجتماعية قائمة على إلغاء الطرف الاخر وعدم الاعتراف بوجوده ، لذا قامت باحتكار جميع المناصب والثروات وتعامل افراد العائلة المالكة مع الدولة كملك شخصي لهم وارث لهم من ابيهم .

وبنظرة عابرة وسريعة الى المؤسسات السياسية والاقتصادية او التجارية نرى ان القاسم المشترك بينها جميعا هو سيطرة امراء العائلة المالكة عليها .. انها ليست دولة شعب ، وانما دولة عائلة نزت وتسلطت على رقاب الناس ، وتحكّمت في المجتمع وثروته مستثنيّة اي طرف منها .

ان الدولة السعودية لا تقبل بالمنافس ، ولا بالمشارك ، ولا بأقلّ من هذا .. انها لا تريد ان ترى اي شخصيّة تنمو وفي اي اتجاه قد يجعلها في المستقبل مزاحما لاحد ابناء المسيطرين عليها .

والسؤال : أيّ شرعية لمثل هذه الدولة القائمة على احتكار كل شيء ؟! .

الكلمة الممنوعة

لقد مضى زمن طويل ومقصّ (الأمراء) يعمل في كل الاتجاهات ، لم يسلم منه اقرب المقربين من المستشارين والوزراء ، فكيف بالعامّة من المواطنين ، الذين لا واسطة لديهم عند عليّة القوم ، ولا مال يرشون به الأكابر !! .

لن نتحدّث عن الشهيد سعود الحمّاد الذي قتله الجلاّدون في السجن لأنّه ادخل كتباً لم تعجب آل سعود .. ولن نتحدّث عن استشهاد السيدة زهراء الناصر في الثامن عشر من يوليو ١٩٨٩ ، بعد ثلاثة ايام من إعتقالها في نقطة الحديثة الحدودية ، لأنه كان بحوزتها كتاب دعاء ، رغم ان المراة أميّة لا تقرأ ولا تكتب .

ولكننا سنتحدث عن نموذج من التاريخ السعودي القريب ، تعرّضت له شخصيّة مقرّبة من العائلة المالكة نفسها .

هاري جون سنت فيلبي (١٨٨٥ - ١٩٦٦) ، وهو والد الجاسوس السوفياتي الشهير (كيم فيلبي) ، وقد عمل الوالد موظفاً كبيراً لدى المكتب الهندي ثم مع سلطات الانتداب في العراق ، وامضى نحو اربعين سنة في ديار آل سعود ، باذلا جهده لخدمتهم ، والّف عدّة كتب هي أفضل وأروع ما كتب عن الجزيرة العربية حتى اليوم .. هذه الشخصيّة غريبة الاطوار - كما وصفها المقرّبون - طال بها الزمان حتى ضجّ الامراء من انتقاداتها وكتاباتها فأخرجوها من ديارهم .

في البدء رفض الملك السعودي ادخال كتابه (اليوبيل العربي) ، وطلب منه ان يكتب اعتذاراً للصحف العربية يتبرّأ فيه من كل ما نشر عنه ، وأن يسلّم كل مشاريعه الكتابية الى قسم مراقبة المطبوعات ، فرفض فيلبي ذلك ، الامر الذي دفع الملك سعود - الذي كان عهده عهد حريات قياساً لعهد ابيه وعهد اخوانه اللاحقين - ان يرسل له شاحنتين يقودهما سوريّان لتحمل كتبه وقرطاسيّاته وترمي به خارج الحدود في الخامس عشر من ابريل عام ١٩٥٥ .. وبعد اسبوع اصدر الديوان الملكي السعودي بيانا برر ابعاد فيلبي الذي كان مستشاراً لمؤسس المملكة طيلة ربع قرن ، بأنه اخذ يتّجه في كتاباته اتجاهات غير ملائمة ولا لائقة ، وأنّه حُذّر اكثر من مرّة !.

وأوضح يوسف ياسين ، احد مستشاري الملك سعود ، للقائم بالاعمال البريطاني في جدّة ، اسباب طرد فيلبي ، بانه في كتاباته يدأب على ان يبخس الملك سعود منزلته بمقارنته دائما بوالده ، وانه استمر في نشر المقالات في الصحف الاجنبية منتقداً المملكة وسياساتها ، وكان آخر ما قام ب القاء سلسلة من المحاضرات على موظفي شركة ارامكو في الظهران تتضمّن الطعن بالمملكة ورجالاتها .

ويقول فيلبي في رسالة له لاحد اصدقائه عن سبب طرده ان آل سعود (ضاقوا ذرعاً من انتقاداتي للفساد والاسراف السائدين في البلاد الان) .. وفي رسالة اخرى قال (اني ابعدت عن البلاد لأنّي انتقدت الفساد والاسراف اولاً في كتابي اليوبيل العربي ، وثانيا في المقال الذي نشرته في مجلة العلاقات الخارجيّة الاميركية في عدد ابريل ١٩٥٤ ، وثالثاً في كتابي عن تاريخ العربية السعودية الذي صدر في يناير ١٩٥٥ ، ورابعا بسبب المحاضرات التي القيتها على موظفي شركة ارامكو في الظهران خلال الاسبوع الاخير من شهر فبراير ١٩٥٥) .

ورحم الله تلك السنين الخوالي ، حين كان الملك يستحوذ على كل ميزانيّة الدولة لبذخه وقصوره ، وحين كانت الأميّة تزيد على ٩٥٪ من عدد السكان !! .. وكان عهد سعود بالنسبة للحريّات اقلّ سوءاً ممّا نراه اليوم ، حيث تنوّر المواطنون بالتعليم ووسائل الاتصال الحديثة .

وربّما لو كان فيلبي ، رفيق ابن سعود المحبّب ، حيّاً اليوم لحمد الله على نفيه خارج السعودية ، بدل ان يعتقلوه .. ولو كان الرجل سعودياً لقطعوا له يده ورجله ولسانه ايضاً !.

ولعلّ المواطنين يتذكرون قصّة الوزير غازي القصيبي سفير المملكة الحالي في البحرين الذي نشر قصيدة موجّهة الى (خادم الحرمين !) في صحيفة الجزيرة ، فكان نصيبه الاقالة ، ونصيب رئيس التحرير الابعاد بعد ان صفعه الامير سلمان على وجهه وشتمه ، مثلما صفع (المرحوم !) الملك خالد وزير الصحة الحالي ، واول وزير اعلام في المملكة الاستاذ جميل الحجيلان ، بالنعال - اي والله بالنعال - !.

إنّ مقصّ الرقيب في السعودية لا يقطع الاوراق فقط ، وإنّما يقطع الألسن ايضاً ، أسوة بقطع الأيدي والأرجل والرؤوس بحدّ السيف ، شعار آل سعود المفضّل .

انتهاز الفرص والخروج عن الصمت والمطالبة بالحقوق

مهمّات الشعوب في مرحلة ما بعد الحرب

ها قد وضعت الحرب أوزارها ، بعد ان راح ضحيّتها ما يصل الى مائة وخمسين الفاً من العراقيين .. وبعد ان قدّمت المنطقة ما لا يقل عن ألف مليار دولار من الخسائر الماديّة ، بسبب حماقة طاغية العراق صدّام حسين .. وفي قبال هذه الخسائر الفظيعة المؤسفة ، هناك ما يزيد هذه الأسف ، وهو بقاء صدّام في الحكم ، وهو الرجل الذي قاد المنطقة الى حربين مدمرتين ، أتت ليس فقط على مصادرها الطبيعية ، وعلى المنشآت الاقتصادية ، وإنما قدّمت الى المنطقة قيود الاستعباد ايضا ، فاستبيحت كثير من المحرمات ، وجرى تجاوز للخطوط الحمر بشكل لم تكن نتوقعه في يوم من الايام .

لا شك ان الديكتاتوريّة هي أهم اسباب تخلّف المنطقة ، وزعزعة أمنها .. وإننا هنا لا نعني ديكتاتورية طاغية العراق فحسب ، وإنما كل الديكتاتوريّات في المنطقة .. لأنّ هناك نماذج مصغّرة او متوسطة لصدّام ، ساعدته فيما قبل الثاني من اغسطس الماضي على جنوحه وتكبّره وغروره .

ولا نظنّ ان أحداً من الحلفاء الغربيين يستطيع ان يصف النظام السعودي بأنه نظام ديمقراطي ، وكذلك نظام آل صباح ونظم (الآلات) الأخرى في الخليج .. وكذلك حلفاء الغرب الآخرين في المنطقة .

وإذا كانت الحرب التي انتهت بكارثة للعراق والكويت وقبلهما ايران ، سببتها ديكتاتورية صدّام ، فلماذا يصمت الغرب الآن وبعد ان انتهت الحرب عن استبداد وديكتاتوريّة حلفائه الذين يمارسون بشكل او بآخر ذات الممارسات القمعيّة المستهجنة ؟! .

انتهت الحرب ، ولكنّ ذيولها المرّة ، النفسيّة والاجتماعية والاقتصادية وربما السياسية ، ستبقى لعقود عديدة قادمة .. وبالنسبة لنا نحن شعوب المنطقة ، وبالخصوص شعب المملكة ، فان ما يجب ان نلتفت إليه ، هو الدروس والعبر التي ساقها الينا الغزو العراقي للكويت .

وأول هذه الدروس ، هو ان النظم المستبدّة تسوق شعوبها الى الهلاك ، إمّا في الحروب او في الزنزانات .. وان واجبنا يحتّم علينا عدم دعم الديكتاتوريات في المحيط العربي والاسلامي ، وحتى على صعيد دول العالم الثالث .

وبالطبع يجب ان يسبق هذا تعزيز حالة الانفتاح داخل البلاد ، والتخفيف من المركزية في الحكم ، بحيث لا يستحوذ بضعة امراء على اموره ، ويسوقون البلاد الى المهالك ، كما ساقوها اكثر من مرّة في الماضي ، بسياساتهم الحمقاء .

ان واحدة من اهم القضايا التي تشغل البال في الوقت الحالي .. تكمن في مقولة (الشرعيّة) التي يتبجّح بها كل نظام مستبد في المنطقة الخليجية ، حيث يعتبر كل نظام (قائم) نظاماً شرعيًا ممثلاً لشعبه !! .. فنظام صدّام شرعيّ ، حتى ولو كان قد أسّس ، واستمرّ على القتل والدماء .. وكذلك النظم الخليجية الاخرى ! .

ان اعتبار كل ما هو موجود شرعي ، يبعث على الاستياء ، لأن شرعيّة كل نظام انّما تقوم على اساس اختيار شعبه ، واختيار نظامه ، ودستوره ، وممثليه .

وبدون هذا فلا شرعيّة لكلّ نظام يقوم على القهر ، ودون رغبة واختيار الناس .. وهنا على الغرب ، وعلينا نحن ايضا ، ان لا نسلّم بمقولة (الشرعيّة) هذه .

وما نطمح إليه بعد ان انتهت الحرب ، وبالتالي الأعذار الكثيرة التي صمت الناس بحججها ، فلم يحاسبوا او ينتقدوا او يضغطوا على الحكومة السعودية من اجل حقوقهم .. ما نطمح اليه ، هو إعادة النظر في النظام الذي يحكمنا ، وهل هو ممثّل لنا حقّ التمثيل ، وهل نحن راضون عنه ، وماذا يمكننا ان نفعل ازاء ذلك ؟ .

قد يقول قائل : نحن نؤيّد آل سعود على اساس انّهم حكام البلاد ، وهذا القول لا يجب ان يترك على عواهنه ، بل يجب تثبيت ذلك من خلال الاستفتاء العام .. ثم يحدّد ذلك في دستور يوضح صلاحياتهم .

ثم ان الاخطاء الكثيرة التي فتحنا اعيننا عليها بعد ازمة غزو الكويت ، والتي صمت بعضنا عنها بحجة ان البلاد تخوض حربا ، يجب ان تدفعنا من جديد نحو التحرّك لاصلاح الماضي من جذوره .. حيث تمثّلت الاخطاء في احتكار مجموعة من الامراء للحكم ، وفي غياب رأي الشعب فيما يتعلّق ببلده .

يجب ان نضغط من اجل البرلمان المنتخب ، وليس المعيّن ، ولا (المرشّح) كما ابتدع قابوس ذلك .. ويجب ان نضغط من اجل الدستور (النظام الأساسي) ، وان لا ننخدع بمقولات (دستورنا القران) ، والتي يجري من ورائها تدمير كل القيم التي جاء بها الدين الاسلامي الحنيف .

كما يجب ان نضغط على امراء العائلة المالكة ، بتخفيف المركزية في الحكم ، والعمل بنظام المقاطعات ، وفسح المجال امام النقد والرأي الآخر ، وان نطالب بحريّة الصحافة والاعلام ضمن الضوابط الشرعيّة ، وان تحدّ صلاحيات رجال المباحث الذين اذاقوا المواطنين الأمرين ، بطغيانهم المعروف .

يفترض فينا ان ننتهز الفرصة المتاحة الآن لشرح موقف الاسلام من النظام الملكي ، والنظام الوراثي ، ومن الحريات وحدودها ، ومن الدستور وضوابطه ، ومن القضاء وكيف يكون مستقلا فعلاً لا قولاً .. وان نوضح كل هذا للشعب الذي يجري تخديره بشعارات اسلامية طنّانة لا حظّ لها من الحقيقة .

ومن المؤمّل ان يقوم المثقفون

والمتعلّمون والكتاب ورجال الدين الأمناء الذين كانوا ولازالوا مخلصين لمبادئهم ، ان يتولوا هذه المسؤولية .

وبالطبع هناك مسائل اخرى يجب ان ننظر اليها نظرة عقلانية لمعالجة ذيول الحرب .. منها على سبيل المثال الشرخ النفسي الذي حدث بين العرب والمسلمين بعد الغزو والحرب ، والذي لا بدّ من إعادة لحمته ، بتجاوز الماضي والعمل للمستقبل .

لقد وقفت الاغلبية العربية والمسلمة موقفاً ضدّ المملكة ودول التحالف الغربي ، لأسباب عديدة .. من بينها التواجد الاجنبي في البلاد والذي يجب ان ينتهي سريعاً وتعود القوات الغربية الى بلدانها ، وذلك بعد انتهت مهماتها بتحرير الكويت ، كما يجب ان لا يكون للقوات الغربية ايّ تواجد ، ومهما كان نوعه ، في قواعد المملكة وموانئها ، وكذلك في دول الخليج الاخرى .. واذا كانت هناك من حاجة الى قوات ، فلتكن عربية او اسلامية ، خاصة وان قوّة العراق العسكرية لم يعد في امكانها ان تهدّد احداً .

ومن اسباب وقوف المسلمين والعرب ضد المملكة ، الشعور بالغبن بسبب عدم توزيع الثروة العربية بشكل عادل .. وقد كان كلام صدّام صحيحاً فيما يتعلّق بالموضوع ، وان كان كلام حق أريد به باطل .

وممّا زاد الشعور بالغبن ، هذا التلاعب بالثروات الذي نراها الان والتي تعطى للأجانب ، بينما يعيش المسلمون في معظم بلدانهم حياة البؤس والفقر ، في حين تمتلىء بنوك الاجانب بمدخرات السعودية والكويت ودول الخليج الاخرى .

وكما تعمل الكويت والسعودية لاعادة العافية لاقتصادهما ، كذلك يجب الاهتمام بفقراء العرب ، سواء في مصر او السودان ، او سوريا ، والاردن ، وداخل الارض المحتلّة ، وموريتانيا ، واليمن ، وحتى العراق نفسه .. اذا ما أريد للمنطقة ان تبدأ حياة جديدة ، يسودها الاخاء ، واذا ما اريد للجروح العميقة جداً بين الشعوب العربية والاسلامية ان تندمل .

ان حالة الانتقام والتوتر التي تسود المنطقة تجاه بعض العرب ، لا يجب ان تبقى ، لأنّ ذلك يعني في حقيقته ان الأمن الذي ننشده لن يتحقق .

الفلسطينيون في الكويت ، واليمنيّون الذين أخرجوا من المملكة ، وأمثالهم ، هؤلاء الذين كانوا ضحايا ما حدث يجب ان تتاح لهم الفرصة من جديد للعمل والاقامة ، وتزال كل القيود التي فرضت من قبل الحكومات ضدّهم .

فهد وصدّام .. الداء واحد

في ظلّ الصخب الاعلامي الموجّه ضد صدام حسين ، ووصمه بأنه ديكتاتور ، وانّ قسوته وديكتاتوريّته ومغامراته العديدة قد سبّبت مآس عديدة للشعب العراقي ولشعوب المنطقة .. في ظلّ هذا الصخب الذي يشارك فيه الاعلام السعودي والخليجي بصفة عامّة ، يهمّنا ان نلتقط الانفاس ونتحدث بحريّة عن واقعنا نحن .

ذلك ان صدّام أصبح قضيّة شبه منتهية ، بعد هزيمته في الحرب ، واندلاع الثورة ضدّه من قبل ابناء شعبه ، وهو أمر نرحب به ، كما رحّب به إعلام بلادنا الموجّه .

هل كنّا ديمقراطيين حينما حاربنا ديكتاتوريّة صدام .. وهل كنّا مسالمين قبال عدوانيّته .. أم هل كنّا دعاة تحرّر وانعتاق حين نؤيّد الثورة في العراق ؟ .

مثل هذه الأسئلة يجب ان نجد لها الاجابة من خلال ملاحظة واقعنا الذي نعيشه الآن .. فنحن نعرف ان امراء العائلة المالكة - وبدون استشارة أحد - قرّروا المضي في دعم عدوانيّة صدام مدّة عشر سنوات على الأقل .. وقرّروا هدر ثروة الوطن بما يصل الى خمسين مليار لتنشيط آلته الحربيّة ، وقرّروا اشعال الحروب الطائفيّة والاعلامية على جهات ليست عدوّة لنا حقّاً خدمة لصدّام .

فلماذا دعمنا الديكتاتوريّة في الماضي ؟ .

والجواب : لأنّ آل سعود تصرّفوا بطريقة ديكتاتوريّة ايضاً مع الشعب .. ولو انّهم استمرّجوا رأيه واطلعوه على ما يعرفونه من حقيقة (الوحش) صدّام حسين ، لما قبل بتلك السياسة الخرقاء ، ولما كان عليه ان يضحّي من جديد لترقيع تلك السياسة وما جرّته من مآس على الوطن وأهله .

وإذا كان الامراء يتحدّثون اليوم عن جرائم صدّام العديدة ، فان الحقّ والحقيقة يقولان بأنّهم يمارسون أمثالها بصورة مصغّرة أو مكبّرة .. ولا أحد يستطيع ان يقول بأن النظام السعودي ديمقراطي في منهجه ، وهو أمر لم يدّعيه آل سعود ولم يفاخروا به .

ليس لدى صدّام حريّة صحافة ، فهل عندنا نحن حريّة صحافة ؟! .

وليس لدى صدّام حريّة تعبير عن الرأي ، فهل نحن أحرار فيما نقول ونعتقد؟! .

وليس في العراق مؤسسات ديمقراطية ، رغم وجود برلمان ودستور .. ونحن - ولله الحمد! - لا يوجد لدينا دستور ولا برلمان ، حتى وان كانا مزيّفين !! .

وصدّام يعتقل معارضيه ويعدمهم .. فهل يدخل معارضو آل سعود القصور الملكيّة فيتمتّعوا بها ، أم يساقوا الى الزنزانات وغرف التعذيب ، حيث يمارس جلّادوهم القتل بحقّ المعتقلين ، كما حدث لمئات الاشخاص من ابناء وطننا الغالي .

والسلطة في العراق محتكرة تقريباً بيد صدّام ، وبضعة اعضاء من مجلس قيادة الثورة .. ولدينا نحن في المملكة مجلس (قيادة ثورة) من نوع آخر ، يتحكّم في مصير البلاد ولا يزيد عدد اعضائه عن خمسة امراء بينهم الملك .. وهم الملك وولي عهده وسلطان ونايف وسلمان .

ومهما عدّدت من جرائم وأخطاء صدّام فستجد لها ما يماثلها عندنا .. بصورة مكبّرة احياناً ، او مصغّرة في احايين اخرى .

فماذا عسانا ان نقول لهؤلاء القابعين على زمام السلطة والأمر ؟ .

هل ننتظر ان يسوقونا الى مصيبة اخرى ، بعد ان دمّروا اقتصاد البلاد ، وأباحوا كرامة الوطن ، واستدعوا نساء الغرب ليدافعوا عن (حمى التوحيد) ، وأذاقوا الآلاف من شباب هذا الوطن الغيور الوان التعذيب في أقبية المعتقلات ، لأنّهم تلفّظوا بكلمة حرّة امام سلاطين جائرين ؟! .

ان الحديث عن ديكتاتوريّة صدّام لا يجب ان تعمي أعيننا عن الديكتاتوريّة القابضة على أنفاسنا .. وان الترحيب بتحرّر شعب العراق والكويت ، يجب ان يدفعنا الى المضي في طريق العزّة والكرامة .

لنهتمّ بأنفسنا ، ونصلح اوضاعنا ، قبل ان يفوت الأوان ونحتاج حينها الى تقديم تضحيات اكبر ، مثلما هو حال العراقيين والكويتيين اليوم ، الذين انتبهوا ولكن .. بعد خراب البصرة ! .

وثائق متعدّدة تصبّ في مجرى التغيير

مطالبات واحتجاجات ونداءات والتماسات .. نماذج تعبّر عن روح جديدة تدبّ في أوصال المجتمع السعودي

مقاطع من خطاب وجّهه بعض شخصيات الشيعة للملك فهد بشأن الاصلاح

خادم الحرمين الشريفين : لقد أثلج صدورنا اعلانكم الكريم عن عزمكم النيّة ان شاء الله ، استحداث مجلس للشورى ونظام اساسي للحكم ، ونظام للمقاطعات في البلاد .. كما ان اعلانكم اعادة النظر في جميع الانظمة المعمول بها في البلاد ، وذلك لدفع مسيرة التطور والرقي بهدي من كتاب الله وسنّة نبيه عليه افضل الصلاة والسلام ، لهو محل تقدير ومباركة من جميع ابناء هذا البلد المعطاء .. قال تعالى (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) .

خادم الحرمين الشريفين : نرجو ان نضع بين رحابة صدركم بعض مرئياتنا حول هذه الخطوات المباركة نحن ابناؤكم من الطائفة الشيعية :

أولا ـ اننا على يقين من مراعاة مقامكم في ان يخرج هذا الحدث الجليل الى النور بمنأى عن اي التباس يتعلق بحقوق طائفة او اخرى ، وذلك لكونه معبّرا عن وحدة الامة كاملة دون استثناء .. وهذا مما لا شك فيه هو عين الصواب والحقيقة .

ثانيا ـ ومما لا شك فيه ايضا ، مراعاتكم في تشكيلة مجلس الشورى ونظام المقاطعات بأن يضم في اطاره جميع ممثلي الأمة وتطلع قادتها وابنائها الى الأخذ بها الى سبل الرقي والعدل والمساواة والامان .

كما نرجو يا خادم الحرمين ، ان يتسع صدركم لنا في بث ما نعانيه من مشاكل ، وما يقع بحقنا من اجحاف ، واننا على يقين بأن ذلك سوف يكون محل عنايتكم الكريمة :

١ـ لقد تعرضنا في السنوات الماضية للمضايقة في ممارسة شعائرنا الدينية ، حيث مورست بحقنا التفرقة الطائفية على جميع الصعد ، وبالذات فيما يخص تقديم الدعم والمساندة في بناء المساجد وأماكن ممارسة شعائرنا الدينية ، كما انه غير مسموح لنا جلب واقتناء الكتب الدينية والمرجعية الخاصة بنا .

٢ـ لقد اوصدت الابواب مؤخرا في وجه ابنائنا الراغبين في الحصول على العمل الشريف ، سواء من قبل بعض الجهات الحكومية ، اوبعض الشركات الخاصة ، مثل شركة كهرباء المنطقة الشرقية ، وبترومين ، وشركة سابك ، وبشكل اكبر شركة ارامكو السعودية التي اوصدت ابوابها بشكل تام امام ابنائنا .. كما ان ابناءنا وبناتنا يعنون ايضا من التفرقة في الحصول على فرص العمل المتكافئة وتقلّد الوظائف الادارية وخاصة لدى الرئاسة العامة لتعليم البنات .

٣ـ ان ابناءنا وبناتنا يعانون من قلّة المقاعد الدراسية الجامعية ، ووضع العراقيل امام قبولهم في بعض التخصصات الجامعية .

٤ـ اننا كمواطنين وانطلاقا من واجب المواطنة والدفاع عن تراب الوطن نطمح دائما للانخراط في كافة قطاعات قواتنا المسلحة الباسلة ، الا ان ابناءنا يواجهون حجرا على دخولهم في قطاعات الجيش ، مما يخلق شعورا بالغبن لدى الراغبين منهم في خدمة هذا الوطن .

اننا نخشى يا خادم الحرمين ان تؤدي هذه الممارسات الى زرع التفرقة بين الأمة وخلخلة صفوفها في مثل هذه الظروف الحرجة التي تمرّ بها بلادنا ، بينما هي في امس الحاجة الى وحدة الصف وتكامل البناء .. قال تعالى (واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا) .

مطالبة واحتجاج

خادم الحرمين الشريفين ،الملك فهد بن عبد العزيز ، ايّده الله .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد .

انه لمن نعم المولى جلّ وعلا ان يمن على العباد وان يثبت دعائم الحكم في البلاد بأسرة عريقة عراقة هذا الوطن ، وسامية سمو مبادئه ومثله .. وانه لمن دواعي الاعتزاز ان تتلازم حلقات التطور والنمو منذ عهد مؤسس النهضة وباني الدولة السعودية الحديثة المغفور له الملك عبد العزيز بقرارات ومواقف رشيدة تحل الازمات وتحافظ على الوحدة الداخلية وتبقي الابواب مفتوحة نحو المضي الى المستقبل باستمرار .

ان المتتبع لتاريخ تطور نهضتنا التي هي مصدر فخرنا يجد لا محالة ان خطوات هذ النهضة قد شقت طريقها خلال صعوبات عديدة لتصل الى ما وصلت اليه من هذا المستوى المشرف .. فكلنا في الوقت الراهن مدركون انه لولا الرؤية المستقبلية الثاقبة والقدرة القيادية الرائدة للملك عبد العزيز لما تمكن طيّب الله ثراه من تخطي العقبات التي وقفت امام الأخذ والاستفادة من المخترعات الحديثة بدعوى ان استخدام وسماح الدولة باستعمال اجهزة الاستقبال والارسال (البرقية والهاتف والراديو والتلفزيون) امور تخالف الشريعة الاسلامية عى حد مزاعم المعارضين انذاك .

وضمن هذا السياق لعل الاشارة بوضوح لحكمة الملك فيصل رحمه

الله في اصراره على تخطي عقبة المعارضة لفتح مدارس تعليم المرأة السعودية ،امر يفيد استذكاره في هذا الظرف بعد ان حمدت عقباه .

بعد كل هذا الانجاز والاشراق الحضاري الذي تعيشه المملكة في عهدكم ياخادم الحرمين ، لا يبدو غريبا ان يبرز التماس يطلب النساء فيه السماح لهنّ بقيادة السيارة مادام هذا الطلب لا يخالف نصا صريحا من الكتاب الكريم ، ولا من السنّة النبوية المطهرة .. غير ان الغريب استغلال البعض للظروف العصيبة التي تمرّ بها البلاد هذه الايام لتصعد امر هذا الالتباس الى وسيلة لاستنهاض (الشارع) بحدّة وحجم لم نشهد له مثيل .

وخطورة هذا التصعيد في انه قد تجاوز الحدث (طلب النساء بقيادة السيارة) ، بعد ان عالجه سمو امير الرياض في حينه معالجة حكيمة ، الى التطاول على اعراض وسمعة افراد معروفين باخلاصهم للدولة واسهاماتهم الجليلة مقدرة من خلال اعمالهم في مؤسسات البناء والتعمير في البلاد .. لذا فان اشد ما يخشاه الغيورون والمخلصون هو ان الحدث قد طوّع الى وسيلة لاحراج الدولة في هذه الظروف من جهة ، ومن جهة اخرى للنيل من افراد ومؤسسات علمية قد كرست جهودها واسهاماتها في تنفيذ خطط وسياسات الدولة التنموية .

ومما يعزّز المخاوف من خطورة هذا التوجه ، ان يحدث اخلال بشل انفاذ الخطط التنموية للدولة التي تحرص وتسعى باستمرار على تأكيد التوازن بين مباديء العقيدة واحكام الشريعة الاسلامية ، وبين الأخذ بمعطيات العلم الحديث من اجل تحقيق الأمن الاجتماعي وتعزيز الدور الحضاري للمملكة .

فاذا كانت بديهيات الثوابت في مجتمعنا السعودي في التمسك بالعقيدة وتطبيق الشريعة الاسلامية من ناحية ، والالتفاف حول الاسرة الحاكمة كرمز للوحدة والقيادة الوطنية من ناحية اخرى ، فان الذين قد اثاروا عاصفة الانشطار في مجتمعنا الخير ، وصنّفوا من لا يقف معهم ويرى رأيهم في كل القضايا الاجتماعية بما في ذلك السماح بقيادة المرأة للسيارة ، وكأنه خارج عن الاسلام ومخالف لحدود الله وشرعه ، ، برهنوا على انهم لا يتعاملون مع الثوابت في هذا المجتمع بل يسعون الى فرض وجهات نظرهم على الاخرين بأي وسيلة .. وبرهنوا ايضا على انهم يكررون مواقف الذين عارضوا الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في عهد المغفور له الملك عبد العزيز .. ويكررون كذلك موقف الذين عارضوا تعليم الفتاة السعودية ، ومحطة التلفزيون في عهد الملك فيصل رحمه الله .

يا خادم الحرمين الشريفين .. في هذا الاستعراض التاريخي لا نقدم الا ان صورة الحاضر من خلال تجارب الماضي للربط بين عمليات الانفعال السريع الذي تقوم به بعض الفئات تجاه الكثير من قضايانا الاجتماعية الملحة وبين النظرة المتعقلة في التعامل مع مستلزمات التطور والتحديث المنفتحة على المستقبل ، والتي تعودنا ان نحظى بها من قيادتكم الرشيدة . اننا في مجال الثناء على حكمة مقامكم ورؤيتكم البعيدة في التعامل مع كل الامور لا يسعنا الاّ ان نقدم بين ايديكم الالتماسات الاربعة التالية :

١) إعادة الأخوات الموقوفات الى اعمالهن .

٢)ايقاف حملات التشهير والاثارة التي تروج عن طريق الاشرطة والمنشورات ، وكل ما يؤدي الى البلبلة والفرقة في صفوف المواطنين .

٣)احترام المساجد كبيوت لعبادة الله عز وجل ولم شمل المسلمين ، وعدم استغلالها لتحقيق مارب فئوية والنأي بها عن القذف والتشهير واثارة الفتن والفرقة والبغضاء بين المسلمين .

٤) العمل على ضمان استمرارية التواجد العلمي في مؤسسات التعليم العالي ، بما يخدم خطط التنمية الطموحة لمواكبة التطور العلمي والحضاري في عصرنا الحديث .

ولنا في مقامكم يا خادم الحرمين الشريفين الكريم ، كبير الامل في ان تحظى هذه الالتماسات باهتمامكمالكريم وعنايتكم المعهودة .

والله يحفظكم ويرعاكم .

منشور هجومي حادّ وعنيف

في يوم الثلاثاء ، ١٩ ربيع الثاني ١٤١١هـ قامت مجموعة من الساقطات بمظاهرة خرجن فيها متبرجات يسقن السيارات ويطالبن بحريّة المرأة - على حدّ تعبيرهن - في خروج صارخ على تعاليم الاسلام واستهتار بمباديء الدين الحنيف .

ان هذا الحدث الذي يضر الأسس التي تقوم عليها هذه البلاد ، منذ دعوة الامام المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله ، يأتي في ظروف عصيبة تعصف في البلاد ، وتكمّم فيها أفواه العلماء والدعاة الذين يحذرون من مغبّة الفساد الذي ينخر في بنيان الدولة .

ان هذه الجرأة الوقحة على الاسلام وأهله في هذه البلد تتم في ظروف يطارد فيها الدعاة من منسوبي الهيئات وغيرهم باسم حماية البلاد من (الفتنة)!! .

حقائق :

١- ان هذا العمل المجرم لم يكن يتم بدون تواطؤ رسمي .

٢- المنافقون من العلمانيين واليساريين الذين تغلغلوا في اجهزة الدولة ، ومواقع صناعة القرار ، يقفون وراء هذا العمل ويحمونه .

٣- ان العلمانين انفسهم وبتواطؤ بعض المسؤولين سيقومون بالتستر على الجريمة ، وستعود الساقطات الى مواقعهن في جامعة الملك سعود وغيرها .

٤- ان الوجود الاميركي بمئات آلافه بدأ يثمر كما كان مخططا له .

٥- ان الخطوة التالية ستكون ضرب الاسلام بعلمائه ومؤسساته ، استكمالا للحملة الاعلامية التي يقوم بها الاعلام الرسمي للدولة على الاسلاميين من خلال الطعن ببعض المحسوبين على الاسلام كالترابي والغنوشي .

نتائج :

١- هذا العمل المجرم سيعده من يقف وراءه (بالون اختبار) لقياس رد فعل المسلمين والعلماء بالاخص ، ولذلك ليس من المستبعد ان يتم دفنه والتعامل معه على انه حادث فردي .

٢- سيعتبره العلمانيون ورموز الفساد في الدولة نصرا على العلماء والدعاة ، وستعود الساقطات اللائي قمن به الى جامعة الملك سعود ومراكزهن الاخرى ليحدثن الطالبات عن النضال في سبيل (تحرير المرأة) .

٣- على اساس من موقف العلماء والدعاة سيصعد العلمانيون ورموز الفساد موقفهم ، حيث ان الحكومة الاميركية قد وعدتهم بانتخابهم نوابا في البرلمان الذي سيتم انشاؤه بعد انتهاء حرب الخليج .

٤- سيتم تجنيد بعض المحسوبين على الدين للتقليل من هذا العمل الاجرامي (درءً للفتنة) وحفظاً للجبهة الداخلية (!!!) .

... أيها المسلمون اخرجوا من اجل الاسلام ، كما خرجت الفاسقات من اجل الشيطان .. والاّ فانتظروا الطوفان .

... اللهم ابرم لهذه الأمة امر رشد يعز فيه اهل طاعتك ، ويذل فيه اهل معصيتك .

بيان ذيّل بالتالي : قام بتوزيعه عبد الرحمن الورثان ، قسم الكيمياء ، جامعة الملك سعود ، في ٢٥ - ٤ - ١٤١١هـ .

تساؤلات وجهها النسوة الى الاستاذ أحمد محمد جمال

استاذنا الجليل وشيخنا الفاضل احمد محمد جمال ، حفظه الله .

يؤسفني كواحدة من النساء المتابعات لكتاباتك واجتهاداتك ، ان نحرم من سماع محاضرتك عبر الدائرة التلفزيونية المغلقة ، ولذا فانا لا اعلم عمّا ستتحدث عنه ، ولكنني ارى ان الحق معي في ان اقول ان المرأة قضيّة .. وقضيّة كبيرة جدًا .. وسأعدّد لك القليل من قضاياها :

١ـ هناك حملة للنيل من المرأة ، ودعوة مبطنة بوقف تعليمها ، وتتم هذه الحملات من خلال مهاجمة الطبيبات والممرضات والمعلمات بدون حق .

٢ـ اجبار المرأة من الزواج بدون رغبتها ، وفرض من ترفض دينه وخلقه ، لتقبل به زوجا .

٣ـ عملت المرأة على تمريض الجرحى من الرجال ايام الرسول ﷺ ، وتعلمت سيدتنا عائشة رضي الله عنها الطب من وفود العرب الذين داووا الرسول عليه افضل الصلاة والتسليم .. وقد قذفنا بعضهن من المتطوعات ، بالكفر والخروج عن الملّة .

٤ـ ركبت النساء في عهد الرسول ﷺ كل انواع المركبات بمفردهن ، ولم ينكر عليهن ذلك .. أما في يومنا هذا فقد قذفت ولعنت النساء اللائي قدن سياراتهن الحديدية .

٥ ـ لا يقبل توقيعي على ورقة رسمية توجب اجراء عملية جراحية لي شخصيا بدون ولي أمري .

٦ ـ لا يمكنني إدخال طفلي المريض جدا الى المستشفى مهما كانت حالته خطيرة بدون ولي امري .

الى آخر المعاناة التي تعيشها المرأة في مثل تلك الحالات .

ارجو ان تجيب الحاضرين على هذه التساؤلات وجزاك الله عنا كل خير .

فضيلة الشيخ احمد محمد جمال ، حفظه الله .

يرى الكثيرون من علماء الاسلام انه لم يرد نص صريح في كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ يحرم على المرأة قيادة السيارة ، ورأينا ما حدث للنساء اللائي قمن بقيادة السيارات في الرياض ، حيث انبرت لهن حملات القذف والطعن والتشهير مما يندى له جبين المؤمن ، ويحزن له قلب المسلم العاقل ، وقرأنا للشيخ محمد الغزالي الداعية الاسلامي الذي امضى عمره المديد في الدعوة الى الله في جريدة مصرية ما يلي : (ان السيارة وسيلة نقل مستحدثة ، حلّت محل الخيل والحمير والبغال ، والفيلة والجمال التي كانت تستخدم قديما ، ومبلغ علمي ان هذه الوسائل كانت مباحة للجنسين جميعا ، وانه لم يؤثر في تعاليم الاسلام نص يمنع النسوة من ركوب الدواب ، او قيادتها ، فما الذي اوحى بمنع النسوة من قيادة السيارات ؟ .. ويستشهد في مقالته بالآية الكريمة (ولا تقولوا لما تصف السنتكم بالكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ، ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون) صدق الله العظيم .

يا شيخنا الفاضل ، نسألك بالله العظيم ، ان تجيب على سؤالنا هذا : ما حكم الاسلام في قذف المؤمنات المحصنات سائقات السيارات ؟ .

وما حكم الاسلام في قيادة المرأة للسيارة ؟ .

جزاكم الله عنا كل خير .

نداء

في السادس من شهر نوفمبر لعام ١٩٩٠ من الميلاد قامت ٤٧ امراة من نساء بلادنا بمسيرة في احد شوارع الرياض للمطالبة بحق طبيعي يتناسب مع متطلبات هذا العصر ، وهو مطلب اكثر الحاحا في مثل هذه الظرف العصيب الذي تمر به المنطقة عامة وبلادنا بشكل خاص .. وقد كانت تحدوهن الرغبة ، كما تحدو الكثيرات من نساء بلادنا ، بهاجس سرعة التصرف في حالة حدوث اي مكروه ولا سيما ونحن على شفا حرب لا سابق عهد لنا بها .. وبدلا من تفهم الحكومة لهذا المطلب الانساني ، جوبهن بممارسات شرسة وعنيفة تجاههن ، حيث تعرضن للحجز والتحقيق ، كما مورست ضدهن كافة اشكال التشهير بما فيه استخدام منابر المساجد والمنشورات التي تصفهن بصفات تحط من كرامتهن وشرفهن ، ووجهت لهن تهمة الخروج عن الاسلام ، ولم يكتف بهذا بل اتخذت بحقهن اجراءات تعسفيّة عديدة حيث فصلن من اعمالهن ، وحرمن من مقاعد الدراسة ، ومنعن من السفر ، وضرب عليهن طوق من الحصار حول بيوتهن ، وهددن في حياتهن وحياة أولياء أمورهن من ازواج وآباء .

وتوج كل هذا باصدار بيان من وزارة الداخلية بمنع النساء من سياقة السيارة في البلاد منعا باتا استنادا من فتوى من رجال الدين ليس بها اي سند من كتاب الله ولا سنّة نبيه .

اي عقل يستوعب ما حدث ونحن في هذا العصر ، علما بان ما حدث هو جزء من كل ، فقضيتنا تمتد وتمتد داخل حصون وطننا ، فالمرأة محرومة من ابسط مقومات انسانيتها وكرامتها ، من حرمانها من الحصول على بطاقة شخصيّة خاصة بها والخروج والسفر بمفردها ، وحتى التوقيع على الاذن باجراء عملية جراحية لها او لأحد اطفالها ، كما لا يؤخذ برأيها ورغبتها في الزواج او الطلاق ، وتحرم من الانخراط في معظم مجالات وحقول العمل والتعليم .

ان صوتنا الذي علا يحتاج منكم يا أهل القانون والفكر والدين ، ويا من تدافعون عن حقوق الانسان وكرامته ، كل انواع الدعم والمساندة بالضغط على الحكومة السعودية لمؤازرة قضيتنا ، والخروج بنا من ظلمات هذه الاوضاع التي نعيشها في بلادنا الى نور العدالة والمحبة والمساواة التي ينشدها كل انسان .

التوقيع ـ مجموعة من النساء السعوديات ـ ديسمبر ١٩٩٠ .

ترحيب

رسالة الى نساء المؤمنين الطاهرات .

السيدات الطاهرات اعضاء مسيرة يوم الثلاثاء ١٩ ربيع الآخر ، نوفمبر المجيدة .

تحيّة اكبار واجلال ، تحيّة عز وشرف ، وبعد .

باسم الوطنيين الغيارى ، باسم الوطنيات الحرائر ، باسم حقوق الانسان المستمدة من الفكر الديني الصحيح .. نرفع لجنابكم المصان هذا الخطاب معبّرين عن تضامننا المطلق مع مسيرتكن التاريخية الجسورة التي ايقظت المجتمع من سبات عميق ، لتطالبه بمعاملة المرأة معاملة تليق بآدميتها كانسان ـ كما كفلها الدين الاسلامي ـ ، ونحن نعلن بهذه المناسبة الوطنية التاريخية تأييدنا وتعاطفنا اللامحدود لمشروعية مطالبكن العادلة في استرداد الحقوق الطبيعية للمرأة السعودية المؤمنة ، التي اصبحت علكاً بأحذية علماء المصالح والأهواء .

كما نناشد باصرار قادة هذه البلاد ـ حفظهم الله ـ بإعادة النظر في جميع الاجراءات التي تتخذ بحقوقكن دون محاكمة قضائية نزيهة ، كما نلتمس منهم وضع حد صارم لتمادي اصحاب الفكر المفلس ، ذوي الأهواء والمرجفون المتاجرون بالدين ، قاصدي السيطرة التامة على شؤون مجتمعنا المسلم بكافة مؤسساته ، وتشويه انظمته ، وإعاقة نموه ، والساعين للهيمنة على محتوى عقول العامة ، وذلك بغية خلق جيل مطيع ، منقاد ، معتود ، لا مفكراً ولا ناقدا ولا واعيا لما يدور حوله ، حتى يتسنّى لهم تحقيق مصالحهم الذاتية في غفلة من الملأ .

وختاما نرفع اصواتنا عاليا لتدوي في كل اركان هذه الجزيرة الطاهرة ، معلنين بأن التاسع عشر من ربيع الآخر سيكون ذكرى سنويّة تعظيما لمسيرتكن الجريئة المباركة التي تعتبر رمزا للتضحية ، وبداية لاحقاق الحق وابطال الباطل ، ومنارا تهتدي به الامة للحفاظ على كيانها وممارسة ابسط حقوقها الطبيعية والدينية .. وحمايتها من ذوي النزعات الشيطانية الهادفين الى زعزعة الثقة بين افراد هذا المجتمع الآمن ، وزرع الفتنة والعداوة بين فئاته المتماسكة بالتشهير والقذف من على المنابر .

بيان موقع باسم : شباب وشابات الجزيرة ، في ٢٣ ـ ٤ ـ ١٤١١هـ .

ديمقراطيّة الجزّارين

آل سعود تآمروا على الشعب العراقي مرّتين ، مرّة حين ساندوا صدام ، واخرى حين حاربوه

اثار اهتمام المراقبين الاخبار التي اشارت الى عزم الحكومة السعودية تشكيل حكومة ديمقراطية عراقية في المنفى ، تكون بديلا عن النظام العراقي في حال سقوطه .. كما انها ربما تكون ضغطاً سياسياً على نظام الرئيس العراقي سيما اذا نجحت تلك الحكومة في ايجاد موضع قدم لها على بعض الاراضي العراقية .

وموضع الاهتمام في هذا الخبر ، ليس بسبب جهود الحكومة السعودية لخلق النظام القادم في العراق الذي لا يختلف اثنان بأنه على شفا السقوط ، لأن التدخل في شؤون الدول المجاورة للمملكة ليس جديداً ، ودعم المعارضين الموافقين للاتجاه السعودي - الاميركي ليس جديداً في السلوك السياسي السعودي ، فقد وصل الدعم حتى الى متمردي الكونترا الذين تدعمهم المخابرات الاميركية لمحاربة النظام الساندينى في نيكاراغوا .

بيد ان الاهتمام يتركز جلّه في ان الحكومة المعيّنة هي حكومة (ديمقراطيّة !) لأن هذه الصفة تتنافى مع جميع التوجهات المعلنة وغير المعلنة للنظام السعودي .

فلكي يكون هذا النظام الجديد ديمقراطياً ، فلا بد ان يمثل رأي الأغلبية من ابناء الشعب العراقي ، وهذا ما تجد الحكومة السعودية حرجاً كبيراً في الاعتراف به ، لان سجلها حافل بانتهاك او التآمر على حقوق الطائفة التي ينتمي اليها اغلبية الشعب العراقي .

ولكي تكون حكومة المنفى المشكلة في الرياض (ديمقراطية) ، فلا بدّ ان تمثل جميع فاعليات ومراكز القوى العراقية المعارضة ، سيما تلك التي تمتلك رصيداً فعليّاً على الارض ، وتمتلك التأثير في الشارع العراقي ، ونعني به التنظيمات الاسلامية التي حاول النظام السعودي استبعادها من هذا التشكيل والاستعاضة عنها بوجوه معروفة بولائها للغرب وبالخصوص الولايات المتحدة .

ثم ان الأهم في الموضوع ، ان الحكومة العتيدة ، يتم تشكيلها بعناية النظام السعودي ، ويتم تزريق الدم الأول في جسدها من شريان سعودي ، وقد بدأ ذلك أبّان القصف المركز والخطير الذي قام به الطيران الاميركي وطيران الحلفاء الذين يساندون هذه الحكومة .

ان النظام السعودي والديمقراطية خطّان متوازيان لا يلتقيان .. وسجل هذا النظام حافل بالمؤامرات لوأد الديمقراطيات الوليدة في العالم العربي ، سيّما على الصعيد الاقليمي .. وقد رأينا الضغوط السعودية تمارس على الكويت التي كانت تتمتع بقدر ما من الديمقراطية قبل عام ١٩٨٦ ، الى ان استطاعت ان تجبر امير الكويت على الغاء مجلس الامة مرتين احداها في منتصف السبعينات ، والاخرى في منتصف الثمانينات ، والتي تبعهما الغاء المظاهر الديمقراطية في الكويت الغاء تاماً ، حتى قيل ان هذا الالغاء كان عاملاً مساعداً للغزو الصدامي للكويت .

وفعلت السعودية ذات الامر مع المجلس الوطني البحريني الذي ألغي هو الآخر في السبعينات بعد الضغط والالحاح .

وفي اليمن تآمر النظام السعودي ضد الديمقراطية فيها ، سيما بعد اعلان الوحدة ، واعلان حرية تشكيل الاحزاب ، وترسيخ حريّة الصحافة والرأي ، حيث تتالت الضغوط السعودية من قبيل ايقاف المعونات ، ومنع التحويلات ، وحتى التهديد بالعمل العسكري ، واثارة القلاقل في الداخل .. كل ذلك من اجل منع الحكومة اليمنية من المضي قدماً في توسيع رقعة المشاركة الشعبيّة .

ان النظام السعودي الذي قام على القهر ، وتجاوز حقوق الانسان ، وتكريس الرأي الواحد ، والغاء كافة اشكل المشاركة في السلطة .. هذا النظام ، لا يصلح لأن يرعى الديمقراطية او يروّج لها ، من باب فاقد الشيء لا يعطيه .

اما والحال تلك ترتبط بالعراق ذاته ، فهي تحتاج الى اكثر من وقفة تأمل .

لقد تآمر النظام السعودي على الشعب العراقي طيلة الفترة الماضية ، وبالذات حين وصل صدام للحكم ، وهو النظام الذي يقول اعداؤه اليوم ، ما قاله الشعب العراقي منذ نحو عقدين : انه نظام دموي فاشيستي ، يمارس الارهاب بجميع صوره واشكاله ، وانه المسؤول عن وجود نحو مائتي الف سجين ، ومائة الف شهيد ، ومليوني مهجّر ، اضافة الى ما لحق بالشعبين العراقي والايراني في الحرب والتي راح ضحيتهانحو مليون قتيل ، ومليوني معوّق .

لقد ساند النظام السعودي نظام صدام حسين في حربه مع ايران ، في الوقت الذي يعترف فيه اليوم ، بأن ذلك النظام هو الذي بدأ الحرب ضد (الجارة المسلمة ايران) ، وهو اللفظ الذي اعتاد الاعلام السعودي ان يسمي ايران به بعد ان غزا صدّام الكويت ! .

واعترف اعلام الملك فهد بانه زوّد النظام

الصدامي بنحو خمسين مليار دولار لتتحول الى ماكنة الحرب العراقية ، وليتحوّل بعدها صدام حسين الى جزّار خطير .

وفي وقت كان فيه النظام البعثي العراقي يترنّح نحو السقوط ، عام ١٩٨٣ ، وكاد الشعب العراقي ان يتنفّس الصعداء ، كانت اموال البترودولار السعودية والكويتية تسعفه ، وتمدّه بعصب الحياة .

من جانب آخر ، فان الحرب الخليجية الثانية التي قادها الحلفاء ضد نظام العراق لاجباره على الخروج من الكويت ، تجاوزت منذ اليوم الاول لاشتعالها جميع قرارات الامم المتحدة ، وجميع الاهداف المعلنة والمتفق عليها ، لتتحول الى حرب شعواء ضد الشعب العراقي ذاته الذي اكتوى بنيرانها .

لقد انطلقت منذ يوم السابع عشر من يناير الماضي طائرات الحلفاء وكان بينها طائرات سعودية ، من قواعد سعودية ، لا لتضرب مواقع تجمعات القوات العراقية في الكويت ، وانّما لتدكّ الشعب العراقي ، ولتدمر اقتصاد العراق ، ولتحطّم البنية التحتيّة ، والفوقيّة مما بناه العراق خلال قرن كامل !! .

لقد احصى الحلفاء ١١٦ ألف طلعة جوية (قتالية) شاركت فيها احدث اسلحة الدمار ، من طائرات بي ٥٢ ، وطائرات ستيلث ، وطائرات ف - ١٥ ، و ف - ١٦ ، وف - ١٨ الاميركية ، الى طائرات التورنادو والجاغوار البريطانية ، وطائرات الميراج وسوبر اتندار الفرنسيّة .

أما الاهداف فلم تكن عسكرية الاّ بنسبة اربعة بالمئة - كما يقول الخبراء العسكريون - ، حيث دمرت تلك الطائرات جميع محطات الكهرباء والماء والهاتف وجميع الجسور والمصانع ، وبعض المدارس والمستشفيات والمساجد وجميع المطارات العسكرية والمدنية ، وطال القصف بيوت الامنين كمنطقة الفلوجا ، وحتى المدنيين في الملاجيء المحصنة أرسل لهم الحلفاء صواريخ مدمّرة لقتلهم .. ومن الغريب ان القصف اصاب حتى الاماكن الاثرية في العراق كبابل ومنارة المتوكل وجسر السلام وغيرها .

وكان واضحا ان السعودية والحلفاء يسعون لمجزرة تقوّض قوّة العراق بشكل كامل ونهائي ، وتعيده للوراء مائتي عام الى الوراء .

وحتى بعد اندحار صدام حسين ، واعلانه الموافقة الكليّة على جميع قرارات الامم المتحدة ، لاحقت طائرات الحلفاء سيارات الجنود العراقيين على طريق الكويت - البصرة ، وصبّت قنابلها على تلك المواكب المهزومة ، لتفضي الحرب الى مذبحة بشريّة هائلة ، شاهدنا جانباً منها على شاشات التلفزيون .

والافظع من كل هذا ان تتحوّل السعودية الى محطّة انطلاق لاحتلال ثلث العراق وتفصل شماله عن جنوبه ، وتهين كبرياء العراقيين ، والعرب والمسلمين بشكل عام .

والمهزلة كل المهزلة ، ان يأتي بعد كل هذا امراء آل سعود ليشكّلوا حكماً ديمقراطياً في العراق !!! ، بالاعتماد على وجوه قديمة كانت جزء من حزب البعث العراقي ، وخدمته ، بل ان المقرّب منها للملك فهد كان احد اعمدة انقلاب البعثيين سنة ١٩٦٨ ، وأقام هو وأمثاله في السعودية منذ اختلافهم مع صدّام ، وبقوا الى هذا اليوم هناك حيث يقود هؤلاء بعض الفلول التي لا تمثّل شيئا في ارض العراق ، ليصلوا الى الحكم ، ولو كان على ظهر دبابة اميركية .. وذلك تحقيقاً للعراق (الديمقراطي !) ، الذي يدعو اليه امراء آل سعود الذين هم نموذج آخر للديكتاتورية في المنطقة .

ذكّروه إن نسي قبل ان تنسوا

ذكّروا (خادم الحرمين!) بوعوده قبل ان ينسى ، أو قبل ان ينسي بعضنا .

ذكّروه بأنّ الحرب انتهت ، وانّه وعد برحيل سريع للقوات الأجنبيّة من اراضي بلادنا المقدّسة .

وذكّروه ، بأن لا يبقي أحداً منهم أبداً ، في قواعدنا العسكريّة ، ولا في مياهنا الأقليميّة .

وذكّروه بتصحيح الأخطاء التي تحدّث عنها أمام رجال الأعمال .. ذكّروه بالمجلس الشوروي العتيد ، والنظام الأساسي الذي طال انتظاره مدّة ربع قرن ، ونظام المقاطعات الذي يفترض ان يقلّل من السلطة المركزيّة .

ذكّروا مليكنا ، بأنّ المواطنين لم ينسوا وعوده الكثيرة القديمة ، وأنّ وعوده الجديدة حاضرة في أذهانهم .

ذكّروه بأنّ خصلة الكذب وإخلاف الوعود ليست من شيم (خدّام الحرمين) ! .

واشرحوا له كيف أنّ (الحكم يبقى مع الكفر ولا يبقى مع الظلم) .. وأنّ (الاستبداد) يقتل صاحبه بعد ان يقتل الناس .. وأنّ العروش تسيخ بالدماء ، وبدعوات المظلومين التي ليس بينها وبين الله حجاب .

قولوا للمليك - لأنّ مستشاريه وبطانة السوء لا يجرأون على القول - بأنّ رجال مباحثه وأمنه ملأوا قلوب الناس قيحاً ضدّ حكمه .. وأنّ تعدّياتهم على المواطنين جعلت السيل يبلغ الزبى .

ارشدوا من يفترض ان يكون (خادماً) للشعب الى حقيقة أنّ الأعمى أضحى مبصراً ، وأن النائم استيقظ ، وان الغافل انتبه ، فالى متى يبقى هو سادراً غافلاً عمّا يجري حوله .. وانصحوه بأن يصيخ السمع للألسن التي تحرّرت من عقد الخوف وراحت تتحدّث في المجالس والمحلات العامة ، وان يقرأ المنشورات التي توزّع هنا وهناك ، وأن يحدّق جيّداً في وجوه الناس ليرى الشرر والألم ينطلق من أعينهم .

انصحوه أيها المواطنون ، بأن لا يهتمّ بتقارير مخابراته ، فقد قتلت المخابرات عبد الناصر ، كما قتلت اكثر من حاكم على وجه البسيطة .

وانصحوه مادام للنصيحة موقع ، وقبل ان (تنتهي صلاحيتها) ، كما انتهت فلم يستفد منها شاوشيسكو ولا صدّام حسين ، ولا سياد بري ، ولا غيرهم من الظلمة .. انصحوه بأن يشارك الناس فيما لديه ، قبل ان يخسر كلّ شيء .. وليستفد ممّن سبقوه من الحكّام العرب كالملك حسين والشاذلي بن جديد ، وربّما قريباً آل صباح ، وأمثالهم الذين تنازلوا عن البعض ليحفظوا الكلّ .

قابلوا الملك - إن استطعتم ! - ، وأبلغوه بأن المواطنين اكتشفوا (كلّ الحكاية) وأنّهم يسمعون أخباره وأفعاله من الاذاعات الأجنبيّة ، لأنّهم لا يثقون بإعلامه الغبيّ ، وأنهم يتابعون عن قرب تصرفاته هو وتصرفات امراء الاسرة المالكة .. وأنّهم مستاؤون لتلاعب الأمراء بمقدرات الشعب والاستهانة برأي المواطنين .

ذكّروا (خادم الحرمين!) بأنّ الرأي العام في الخارج انقلب ضدّه ، وان الرأي العام المحلّي متذمّر من سوء سياسته وادارته ، ولا يمكن استرضاؤه الاّ بإتاحة الفرصة ليؤدّي دوره ، في ظلّ نظام منفتح ، يؤمن بالرأي الآخر والتعدديّة السياسيّة .

وأخيراً لتنصحوا الملك ، بأنّ البلد لا يمكنها ان تتحمّل ان تكون مزرعة خاصة له ولعائلته .. يبيعها لمن يشاء ، ويؤجّرها من يشاء ، ويمنح خيراتها لمن يشاء .

التيّار الشعبي السعودي لا يثق بالحكومة وعنيف ضدّ الأجانب

الشعب افتقدت ثقته بالاعلام الحكومي وسياسات العائلة المالكة

كان احتلال العراق للكويت إيذاناً بتحول استراتيجي لمسيرة اكثر من سبعين عاماً من عمر النظام السعودي .. فقد فجّر الاحتلال تراكمات مكبوتة داخل السعودية ، وأسقط من يد النظام العديد من اوراق الرهان ، وأهمّها ورقة (الدين) التي ظلت والى وقت قريب تضفي على سياسة العائلة المالكة طابع الشرعيّة .

لقد حدث تحوّل داخلي في السعودية ، بحيث انعكست على مرآته كل أخطاء وتناقضات الحكم ، ودعاواه ، وأساطيره التي رسّخها في ذهن اجيال عديدة من الناس .

ماذا يجري في داخل السعودية .. وكيف تفكّر القوى الدينية والسياسية فيما يجري الآن ، بعد ان وقع المحظور ، وانكشف المستور !؟ .

الموقف من صدّام قبل الغزو وبعده

هناك اجماع شعبي على أن حسابات الموقف السعودي من نظام صدام قبل غزو الكويت وبعده كانت خاطئة .. وان كارثة الخليج هي الحصاد المرّ لتلك الحسابات الخاطئة التي لم تقم على الجانب الاخلاقي والديني .. وقد عبّر عن هذا الأمر الدكتور سفر الحوالي ، رئيس قسم العقيدة بجامعة ام القرى في ٢٢ محرم الماضي في محاضرة له تحمل عنوان (فستذكرون ما أقول لكم) بتساؤل فقال : كيف (ندفع الملايين لصدام ثم ترتد أموالنا علينا)؟! .

وأعرب الشيخ سليمان عودة ، في محاضرة له تحت عنوان (أسباب سقوط الدول) في السابع من صفر الماضي ، عن دهشته من خداع الاعلام السعودي للمواطنين والمشركين ضد المسلمين ، استناداً على الدليل القرآني : ﴿لا تتخذوا اليهود والنصارى اولياء ، بعضهم اولياء بعض ، ومن يتولهم منكم فانه منهم﴾ .. وقد جاء في الرسالة الثانية عشرة للشيخ محمد بن عبد الوهاب - زعيم المذهب الوهابي - بعنوان (نواقض الاسلام) والتي حدّدها في عشرة امور ، جاء في الثامن منها : (مظاهرة المشركين ومعونتهم على المسلمين ، والدليل قوله تعالى : ومن يتولهم منكم فانه منهم ، ان الله لا يهدي القوم الظالمين .. وعليه فان من استعان بالمشركين ، فقد اشرك في عبادة الله غيره) .

وقد حدث في تاريخ البلاد ان وقف علماء الدين ضد موالاة آل سعود للمشركين النصارى من الانجليز والاميركان ، فقد كان من الخلافات المفصلية بين الملك عبد العزيز بين عبد الرحمن ، وبين حركة الاخوان التي وحّدت المملكة ، هو موالاة ابن السعود للانجليز الكفار ومشاركته لهم في جميع الاعمال .. وبالطبع كان من بين تلك الاعمال : دعم الانزال البريطاني في البصرة اثناء الحرب العالمية الاولى ، وإرسال التهاني الى بيرسي كوكس بعد احتلاله العراق .

ووقف اهالي المنطقة الشرقية وعلى رأسهم المرحوم منصور بن جمعة والشيخ حسن علي البدر ، الذي ألّف كتاباً ضد الاحتلال الايطالي لليبيا ، داعياً الى الجهاد ... وقفوا ضد محاولات المعتمد البريطاني في بوشهر (بيرسي كوكس) للتقرّب منهم ، والانفصال بالمنطقة عن الحكم العثماني ، فقد عرض على منصور بن جمعة الحماية اذا اعلن الانفصال سنة ١٨٩٩ ولكنه رفض العرض وقال : هذا امر بين المسلمين لا يجب ان يتدخل الكفار فيه .

ثم قام الانجليز بمحاولة ثانية سنة ١٩٠٥ ، ولكن مع عمدة سيهات حسين النصر الذي رفض هو الآخر العرض ، وحوّله الى ابن فيما يتعلّق بنظام صدّام ، وذكر مثالا هو : مجزرة حلبجة التي لم يسمع بها الناس رغم مضي اكثر من عامين على وقوعها وانهم (لم يشاهدوها الا هذه الأيام) .. وتساءل : (لماذا فطنا الآن لما يجري في العراق ؟!) ، ثم انحى باللائمة على الحكومة وإعلامها قائلا : (هذا السبب الذي أفقدنا الثقة في اعلامنا ، فهو اعلام موجّه حسب الحاجة) .

ويقول الدكتور التويجري : (في الوقت الذي كانت فيه معظم القيادات الفكرية والحركية في العالم العربي ، حتى الدول والحكومات ، مخدوعة بصدام ونظامه ، كان الاسلاميون الوحيدين الذين يواجهونه ويعانون من طغيانه وجبروته) .

وهناك مواقف مشابهة لهذه المواقف التي تعبّر عن الصدمة بسبب اجهزة الاعلام التي حوّلت صدام ، صديق الامس ، وحامي حمى الاسلام ، الى زنديق كافر ، خبيث ملحد عدواني .. ومثال ذلك ما قاله الشيخ عايض القرني الذي اعتقلته الحكومة بعد خطاب نقدي حادّ لها بسبب استدعائها الاجانب للدفاع عن البلاد .. يقول : ان امراء العائلة المالكة (يريدون منّا ان نتحول الى دمى يحرّكها الاعلام ، فيوم مع صدام ويوم ضدّه) .

ولا بدّ ان نشير هنا الى ان موقف التنديد من صدّام بعد غزوه الكويت قد دفع ضريبته منذ سنوات العديد من المواطنين حينما اتخذوا موقفاً منددا بالنظام العراقي وسياساته القمعية والعدوانية ، وقد كان نصيب هؤلاء المواطنيين الاعتقال والتعذيب الشديد .. ولكن ها هو الاعلام السعودي ينشر اليوم ما كان محرّما بالأمس .

الموقف من التواجد الاجنبي

هناك شبه اجماع بين المذاهب الاسلامية على انه لا يجوز الاستعانة بالكفار

جمعة فرفضه مرّة اخرى .. وفي عام ١٩٠٧ نزل المقيم البريطاني القطيف ضيفا على ابن جمعة في قصر الدرويشية بالقطيف لذات الموضوع ، ولكنه فشل ، وقال له الأخير بصراحة : ان حميّته الدينة وعروبته يمنعانه من التحالف مع الكفار ضد المسلمين .

وفي عام ١٩٠٨ رست سفينة حربية انجليزية في رأس تنورة ، ورفعت العلم البريطاني ، وكانت المنطقة انئذ لا تزال خاضعة للحكم العثماني ، وتقدّم الانجليز للأهالي بعروض الحماية من غزو البدو الذين يحرّضهم ابن سعود ، خاصة وان الدولة العثمانية ضعيفة ، لكن العلاّمة البدر وعلماء الدين الآخرين رفضوا الحماية ، وعمد الاهالي الى علم الانجليز فمزّقوه وحطّموا ساريته .

في المقابل رأينا الملك عبد العزيز يركض وراء الانجليز لعقد معاهدة حماية وتعاون تكون البلاد تحت قبضة الاجانب ، وقد نجح الملك بعد اصرار في عقد معاهدة دارين سنة ١٩١٥ الذليلة .

وفي سنة ١٩٢٨ انضمت القوات البريطانية مع قوات ابن سعود لتدمير قوّة الاخوان ، واستخدمت الطائرات في قصف مواقع الاخيرين .. حتى اضطر قادة الاخوان الى الاستسلام ، وسلّمهم الانجليز لابن سعود في يناير ١٩٣٠ في معسكره في خباري وضحه ، ثم قام باعدامهم سرّاً .

وفي بداية الستينات طلب قادة آل سعود من الشيخ ابن باز أن يصدر فتوى تنديد بجمال عبد الناصر ، تحرّم الاستعانة بالكفار ، بعد ان استقدم الاخير الخبراء الروس .

وهاهو الشيخ بن باز يفتي بجواز الاستعانة بالكفار ، لحماية الاراضي المقدسة ، في حين يقوم هؤلاء بتدمير المسلمين وقتل المدنيين الامنين في العراق وحرمان الباقين من الماء والدواء والطعام .. نصرة لليهود ، وإضعافاً للعرب والمسلمين ، واستباحة لكل المقدسات الاسلامية ، وإبقاء لقوى الكفر في أرضنا .

ورغم محاولات النظام السعودي إضفاء الشرعية على قراره باستقدام القوات الاجنبية ، واستخدام ورقة علماء الدين في هذا الرهان الخاسر ، لم يمنع رجال الدين الآخرين ، والمتدينين بشكل عام من التعبير عن استنكارهم الصارخ للوجود العسكري الاميركي .

وقد ظهر من خلال محاضرات وخطابات علماء الدين انهم في الوقت الذي لا يؤيدون فيه عمل صدام باحتلال الكويت ، فانهم في الوقت نفسه يعارضون وجود الاجانب ، ويرفضون الحرب التي تقود بلاد المسلمين من مصيبة الى مصيبة أدهى وأعظم .

وقد أبدى على سبيل المثال الشيخ حسن الصفار ، زعيم المعارضة الاسلامية في السعودية ، تنديده بالحرب ورفضه لها ، كما ادان التواجد الاميركي في البلاد ، محذرا من ان هناك اهدافا اكبر من تحرير الكويت ، وان الاجانب يخططون للبقاء في بلادنا لأطول مدّة .

واعرب الدكتور التويجري عن تأييده لكل من ندّد بوجود القوات الاميركية والاجنبية في بلادنا وقال : (انني اعتقد ان التنديد بالقوات الاجنبية كان في مجمله ظاهرة صحيّة من حيث كونه مؤشراً على غيرة الأمة على مقدساتها .. وان واجب العقلاء والمخلصين من ذوي الشأن في الأمة ، ان يحسنوا استثمار هذه الطاقة الكبيرة من مشاعر الامة وان يوجهوها الوجهة الصحيحة) .

وعدد الشيخ سليمان عودة اسباب سقوط الدول ، فقال في التاسع منها : (عدم تمييز العدو من الصديق) وذكر (بأن اليهود والنصارى أعداء مشركون ، ومن المؤسف ان يتحول هؤلاء للمسلم اصدقاء وأعوانا) ، واضاف : (ان ثقتنا في هؤلاء اليهود والاميركان والبريطانيين والفرنسيين والشيوعيين الروس ليست في محلها ، وان كانوا في الظاهر يحموننا ، ولكنهم يجرّون إلينا خطراً كبيراً .. إننا نعلم خبايا هؤلاء وأغراضهم في بلاد الاسلام ، خاصة بلادنا ، التي حباها الله بهذه الثروة - البترول - .. فكيف نثق بهم وقد ذكر الله سبحانه وتعالى في كتابه العداوة التي بين المسلمين وبينهم .. وأعرب الشيخ عودة عن قلقه من ان (العداوة مع اليهود تنتهي وتزول مبررين ذلك بأن هناك خططا مستقبلية للصلح مع اسرائيل ، ولا داعي لحرب اسرائيل)! .

وحدّد الشيخ سليمان عودة في محاضرة اخرى بعنوان (ويل للعرب من شرّ قد اقترب) اهدافاً ثلاثة للوجود الاميركي في بلادنا وهي : ضرب العراق ، وضرب الصحوة الاسلامية

> حدث تحوّل داخلي في المجتمع السعودي انعكست على مراته تناقضات حكم العائلة المالكة ودعاواها وأساطيرها التي رسّختها في ذهن أجيال عديدة من المواطنين

في المنطقة ، واحتلال منابع النفط .. ثم ألقى باللائمة على النظام السعودي في افساح الطريق امام الجيوش الاميركية للقدوم الى البلاد ، وتساءل : (ان كان الضغط من اميركا او من دول الحلف الاطلسي ، فعليهم - آل سعود - ان يوعزوا الى الناس ، الى طلبة العلم والعلماء .. افضحوا اميركا باعلان صريح) .

وتساءل ثانية عن موقف الحكومة من وجود القوات الاميركية قائلا : (أما العلم والرضا ، واما العلم مع العدل ، ولكن لم تتخذ خطوات للعمل ، للجهاد ، فعليها ان ترفع الخطأ بسبب الكفار والتبرؤ منهم ، واعلان الجهاد ضدهم ، ان كانوا - آل سعود - فعلا صادقين)!! .

من جهة ثانية انتقد الدكتور الحوالي موقف العائلة المالكة من الغرب متسائلا : (وهل نثق بأن الكفار يدافعون عنا.. ان اميركا هي عدو المسلمين) .. وذكر (ان الاميركيين ومنذ عام ١٩٨٠ يعدّون العدّة بتدريب ٥٢ الف جندي في صحراء نيفادا بالولايات المتحدة ، في اجواء مشابهة لاجواء الصحراء العربية ، والمعركة الان يسمونها درع الصحراء ، وكانوا يتدربون هناك على الانزال في الخليج) .. واضاف بان (الانزال الاميركي في بنما ، انما هو للتعوّد على الانزال في الخليج ، فالنيّة مبيّتة عندهم) .

واعرب الحوالي عن دهشته لوجود ثلاثين الف امرأة لحماية ابناء هذا البلد ، بينما (نحن لا نقوم بدفع الشرّ عن انفسنا .. واذا كان صدام قد أذلّ الأمة ، فالغرب ايضا قد أذلّ الأمة) .

ثم (وهل يعقل ان اميركا جاءت بقوتها من أجل الكويت ، ام هل تعرف اميركا شيئا اسمه رحمة وعطف وانسانية .. انهم انما جاؤوا للعدو الذي هو نحن ، ولذلك بدأوا يتوافدون سواء بتخطيط ام لا لهذا الغرض .. ان اميركا التي طالبت اسبانيا واليونان وتركيا وغيرها ، وطوقت المحيط الهندي وبحر العرب ، والبحر المتوسط ، يعني المنطقة بكاملها قد ابتلعتن من اجل الكويت ؟! انهم يخططون للمدى البعيد) .

وقال الحوالي ان اهداف التواجد الاميركي ثلاثة : اذلال الأمة الاسلامية ، وضرب الصحوة الاسلامية ، واستنزاف خيرات المنطقة .. ثم طالب (باعداد العدّة لمقاتلة الغرب ، لأنهم اعداء لنا الى يوم القيامة ، انهم سيحاربوننا يوماً ما) .

وحين سأل احد الحضور عن اعتماد بعض الادلّة الضعيفة لتشريع الاستعانة بالقوات الاجنبية فقال : (لا يصح ان تستدل بدليل ضعيف من أجل قضيّة غير صحيحة) ، واضاف بان رسول الله ﷺ لم يستعن بالمشركين في معاركه .

انتقادات ومطالب بالتغيير

يقول الشيخ عودة : (نحن نُغزى منذ سنين ، ويُحفر لنا في جوانب عديدة ، في جانب السياسة ، الاعلام ، الصحافة ، الفن ، الراديو ، الاذاعة .. حتى انك اذا استمعت الى بعض البرامج في إذاعة المملكة سواء كانت اذاعة الرياض أو اذاعة البرنامج الثاني ، والله لتقول ان هذه الدولة - السعودية - وكأنها لا تدين بالاسلام .. والمخطط جاري منذ سنوات) .

وقال ان من اسباب سقوط الدول : الاستبداد والفردية في الرأي وزوال الشورى (ذلك لأن الله سبحانه وتعالى اعطى لكل انسان عقلاً وفهماً وانسانية وشخصيّة ، فاذا اهدرت عقل الانسان وشخصيّته ، فانه لا ينفعه ان تعطيه الدنيا كلّها .. اننا نرى الحكومات الدينية الشرعية تهتم بقضية الشورى ، فالحكومة التي أقام بنيانها النبي محمد ﷺ كانت تقوم على الشورى ﴿وشاورهم في الأمر﴾ ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ ، وكان رسول الله يقول لاصحابه شوروا عليّ .. وهكذا الحكومات التي خلفت النبي ﷺ .. أمّا الحكومات غير الشوريّة الاستبدادية فانها تقول ﴿ما أراكم الاّ ما أرى وما أهديكم الاّ سبيل الرشاد﴾ ..) .

وقال عودة ان من اسباب سقوط الحكومات - معرضا بالحكومة السعودية - الظلم : (ان الظلم هو من اعظم اسباب زوال الدول) .. واستند على حديث جاء في مسند احمد بن حنبل وابن تيمية (اتّق دعوة المظلوم ولو فاجراً) .. وقال عودة بان الظلم على نوعين : ظلم عام ، وظلم خاص : (في الظلم العام تجد نهب اموال الرعية ، وأخذ أراضيهم واستقطاعها والمحسوبية في الشركات والاعمال والوظائف ، والتفاوت والطبقية .. فاذا كان ضعيفاً أقاموا عليه الحدّ ، وإذا كان قوياً تركوه ، فكأن هناك اناس يجري في عروقهم دم مقدّس - يقصد الأمراء - ، فإذا زنوا وسرقوا لم تقم عليهم الحدود .. ان العدل ليس تهريجاً او خداعاً للناس ، كما يجري في الاعلام) .

وتحدث الشيخ عودة عن فساد الاقتصاد فقال : (ان المال يكسب سخط الجميع ، فاذا مسّت الدولة اموال الناس فانها تكسب سخط الجميع .. ومن مظاهر مساس أموال الناس فرض الضرائب والأتاوات بكثافة حتى اثقلت كواهل الناس ، حتى يتمنّى الناس زوالها وزوال من فرضها عليهم .. وهكذا ظاهرة الرشوة على مستوى الفرد او المسؤولين ، او احتكار السلع ، او الشركات والاعمال لأشخاص معينين) .

من جهتها ، أجرت وكالة رويتر مقابلة صحفية مع الشيخ حسن الصفار ، زعيم منظمة الثورة الاسلامية في الجزيرة العربية ، بعيد الغزو العراقي للكويت ، قال فيها :

من جهة ثانية اجرت وكالة رويتر للانباء مقابلة مع الشيخ حسن الصفار ، زعيم منظمة الثورة الاسلامية في الجزيرة العربية ، وذلك بعيد الغزو العراقي للكويت .. قال فيها أنه يأمل ان تؤدي الازمة الى ان تعيد الحكومة السعودية النظر في سياساتها الداخلية ، وطالب الحكومة (بإجراء استفتاء شعبي للقيام باصلاحات سياسية في البلاد) ، مؤكداً مطالبته بالافراج (عن جميع المعتقلين السياسيين) ، كما دعا الى (إزالة الحواجز المصطنعة بين فئات الشعب على اسس طائفيّة او مناطقيّة بحيث يصبح الشعب لحمة واحدة) .

واتهم الحكومة بانه (على الرغم من اعلانها بان دستورها كتاب الله ، فهناك استغلال للاسلام .. باسمه تجري انحرافات واخطاء كثيرة ، وتلاعب بثروات الوطن ، وان الدولة تستعمل تفسيراً معيّناً للاسلام يتوافق مع مواقفها ومصالحها السياسية) .

وفي لقاء صحافي آخر دعا الشيخ الصفار الى (إقرار دستور ثابت وعادل للبلاد يتناسب مع روح العصر) .. وقال إن ذلك من مهمّة الفقهاء وخبراء القانون بأن يستنبطوا من القران الكريم دستوراً يتناسب مع الزمن والواقع المعاش .. واضاف بأن الناس : (يطالبون ان تكون هناك حرية مشاركة في ادارة البلاد) .

وفي مجال المطالبة بالتغيير ، رفع نحو ٤٣ مواطناً من الوجوه المعروفة في عالم السياسة والصحافة والمال والثقافة ، رفعوا مذكرة الى الملك فهد تضمّنت معالم مقترحة لسبل الاصلاح والتطوير في عشر نقاط تبدأ بالنظام السياسي ، ومجلس الشورى ، وتنتهي بإصلاح القضاء وجهاز التعليم ، وتطبيق نظام المقاطعات ، وإعادة النظر في نهج الاعلام .

وفي نوفمبر الماضي دعا متحدث باسم منظمة الثورة الاسلامية في الجزيرة العربية : الى اصدار قانون اساسي للبلاد حتى لا تحكم بالأهواء والشهوات ، والى انتخاب مجلس شورى حرّ ، وإلغاء النظام المركزي بوضع نظام المقاطعات موضع التنفيذ ، والى الغاء المركزية الادارية المعيقة للتطور الاجتماعي ، وكذلك الغاء التمييز الطائفي ضد شريحة كبيرة من المواطنين ، واطلاق الحريات الفردية ، واصلاح جهاز القضاء ضماناً لاستقلاله .

وفي الحقيقة هناك تحرّكات كثيرة من مختلف شرائح المجتمع وفي كل المناطق ، وكلّها تنتقد العائلة المالكة ، وتدعو الى التغيير .. ومع ان امراء العائلة المالكة يراهنون على تجاهل هذه المطالب مع انتهاء الازمة .. الاّ ان إطالة مدّة الحرب ، مع توقع الكثير من الخسائر ، وانفضاح تصرفات الامراء واخطائهم وتلاعباتهم ، فان المتوقع ان يستمر الضغط الشعبي ، الذي يجب ان ينصبّ في اتجاه العمل السياسي والاجتماعي السلمي .. وان انتشار موجة التذمر والسخط والتجرؤ على اقطاب الاسرة الحاكمة وفضحها في الداخل والخارج ، سوف يدفع بكل تأكيد الى إحداث التغيير المطلوب ، خاصة وان هناك شعوراً عاماً لدى الامراء بان الطوفان الشعبي قادم ، وقد يقتلعهم من القواعد ، فيخرّ سقف السلطة على رؤوسهم جميعا .. لأنّ الفتق اتّسع على الراقع .

اليمن لم تعد حديقة خلفيّة لآل سعود

لازال الاعلام السعودي يشنّ حملاته الشديدة على (اليمن) و (السودان) ، لموقفهما المعادي لتواجد القوات الأجنبيّة في اراضي المملكة .. وكان ذلك الاعلام ، قد خفّف من لهجته بضعة اسابيع ثم عاد كما تعود حليمة لعادتها القديمة .

الحروب الاعلامية والسياسيّة السعوبية ليست جديدة .. لكنّ الغريب ان الاعلام السعودي ، الذي تعرّض للاردن وموريتانيا والجزائر وتونس ومنظمة التحرير الفلسطينيّة ، واحياناً الجماهيرية الليبيّة ، وذلك بعد الغزو العراقي للكويت .. هذا الاعلام أدهش المواطنين لكونه استفرد باضعف من في المجموعة (اليمن والسودان)!.

نحن هنا لسنا في وارد الدفاع عن الحكومة اليمنيّة ، ولكنها اتّخذت موقفاً منطقياً حين ادانت الغزو العراقي للكويت رسمياً ورفضت في نفس الوقت التواجد الاميركي العسكري في البلاد .. لكنّ آل سعود لم يكونوا ليقبلوا من اليمنيين الاّ التاييد مائة بالمئة لمواقفهم ، وليس النصف الذي قبلوه من ايران التي كان موقفها مشابهاً للموقف اليمني .

وتصوّر الأمير سلطان ، انه قادر على الاستمرار في إهانة اليمنيين وإدارة بلادهم من مكتبه الخاص متناسياً التحوّل الكبير الذي طرأ في داخل اليمن من وحدة وانفتاح وتعدديّة .. ومتناسياً ان الأوضاع الأقليميّة لم تعد تسمح بممارسة دور السيّد .

ان تأجيج مشاعر المواطنين ضد شعب اليمن من خلال الاعلام الهابط ، والاثارة المقصودة سترتدّ ضد مصالح ابناء المملكة جميعاً .. ولا ننسى بأنّ اليمن بلد مجاور لنا وليس من مصلحتنا ان نجعل منه عدوا ، كما يخطيء الامراء السعوديون ان اعتقدوا بأنّ الضغط الاقتصادي وطرد ابناء اليمن من مدن المملكة ، سيؤدّي الى اجبار الحكومة اليمنيّة على الرضوخ .

لقد كان التعامل السعودي المتعالي السابق ، سبباً هاماً في توتير العلاقات .. ولم تعد قضيّة الدفع المالي السعودي ذات أهميّة كبرى حين تصل الامور الى الاهانة والاحتقار والاعتداء على اراضي الغير .

ما يجب ان يفهمه الامراء ، وبصراحة ، ان اليمن لم تعد الحديقة الخلفيّة لهم ، وان عليهم ان يبحثوا عن علاقة متوازنة تنهي التوتر ، خاصة بعد ان انتهت الحرب .. فلا احد من المواطنين يريد ان يبقى جنوب المملكة بؤرة للعداء والاضطراب .

حل معقول لمسألة اقتراض السعودية من البنوك العالمية

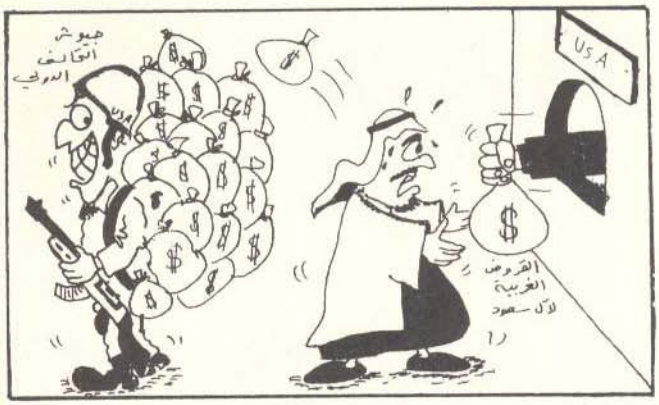

بسبب أحداث الخليج ، و ماترتب عليها من وصول جيوش القوى المتحالفة - او ما سمي بالقوى المتعددة الجنسيات - وتمركزها في الاراضي السعودية .. ثم ما أعقب ذلك الحشد الهائل للجيوش من حرب ابادة انطلقت من الاراضي السعودية ، لتدمر كل شيء في العراق ، وما استلزم هذه الحرب الشرسة من مصاريف وتكاليف تجاوزت عشرات المليارات من الدولارات .. تعهد النظام السعودي بدفع الجز الأكبر منها .. اضطر هذا النظام - ورغم ما كان يتمتع به من ثراء فاحش - الى ان يمدّ يده طالبا العون والمساعدة من البنوك العالمية ، لتمده بالقروض ، كي يستطيع ان يواصل دفع ما يترتب عليه من نفقات هذه الجيوش المحتشدة على ارضه .

وحينما بدأت الانباء تتسرب ، مشيرة الى طلب السعودية الاقتراض من تسعة بنوك اجنبية ، شككنا في صحة هذه الانباء واعتبرناه جزء من انباء المبالغات والتهويل التي تصاحب الحروب .. لأنّ السعودية تملك احتياطيا ضخما من النقد السائل وغيره ، ثم انها ليست الدولة الوحيدة التي تتحمّل كامل النفقات ، وان كانت هي المتعهدة بالجزء الأكبر منها .

ان الكويت والامارات تحملتا جزء من النفقات ، وان دولا اخرى غنيّة كاليابان والمانيا وغيرهما دفعت مبالغ غير قليلة مشاركة منها في نفقات هذه الجيوش .. فليس من المعقول ان تستنزف السعودية كل احتياطيها والزيادات التي صاحبت الحرب في ايراداتها ، بسبب زيادة الانتاج اولا ، وزيادة الاسعار ثانيا .

غير ان وزير المالية السعودي السيد محمد ابا الخيل ، بدّد هذه الشكوك اخيرا بتصريحاته التي نشرتها الصحف السعودية في يوم الاحد الموافق للثامن عشر من فبراير ١٩٩١ ، الموافق للرابع من شعبان ١٤١١هـ ، متبجّحا بان الدوائر المالية سارعت بالاستجابة الى طلب المملكة ثقة منها في قوّة المركز المالي المملكة وكأن معالي الوزير يريد ان يطمئننا - نحن السعوديين - بأن الدولة لم تصل بعد الى حدّ الضعف المالي والافلاس بحيث تفقد ثقة الدوائر المالية العالمية ، فشكرا له على هذا التطمين ! .

ونحن هنا لا نريد مناقشة السياسة التي جرّتنا واضطرتنا للاستدانة والاقتراض من الداوئر المالية ، وقد كان الأمراء يوزعون الأموال ويبددونها يمنة ويسرة ، على الاصدقاء والمحاسيب وشراء الذمم والضمائر من الافراد ومن رؤساء الدول والحكومات .. وهذه سيزة ستفقدها العائلة المالكة مستقبلا والى امد غير قصير ، ولا حول ولا قوّة الاّ بالله !! .

لا .. لسنا هنا بصدد مناقشة هذه السياسة ، فلذاك مجال آخر ، نرجو ان نوفق للتعرّض اليه بشيء من التفصيل ، بعد ان تستقر الاوضاع وتتضح نتائج هذه الاحداث المؤلمة .

وكل ما نريده هنا هو تقديم اقتراح للاسرة المالكة ، وعلى رأسها الملك فهد بن عبد العزيز فنقول لهم بأنه ليس خافيا على احد ان اعداداً كبيرة من الامراء (الكرام !) ، ان لم يكن كل امير ، يمتلك في بنوك اوروبا واميركا البلايين - وليس الملايين - من الدولارات .. وفي طليعة هؤلاء خادم الحرمين ! ، الذي يعد أثرى اثرياء العالم ، حيث قدّرت ثروته (السائلة) بنحو ٢٣ الف مليون دولار ، ممّا رشّحه لمنصب ثاني اغنى رجل في العالم بعد سلطان بروناي .. وقيل ان ثروة الملك تتجاوز مائة مليار دولار ، ومثله اخوه وشقيقه وسنده ، صاحب السمو والعظمة الامير سلطان وزير الدفاع والطيران والمفتش العام .. والذي يستولي كل عام على الجزء الأكبر من ميزانية وزارة الدفاع الضخمة ، باسم شراء اسلحة ، والتي اثبتت احداث الخليج ان هذه الاسلحة التي ترصد لها كل عام عشرات المليارات منذ اكثر من عقدين ، ليس لها وجود في عنابر ومستودعات ومخازن الجيش السعودي ، وانّما تحوّلت بقدرة قادر الى ارصدة بالدولار والاسترليني في البنوك العالمية .

ومثل الملك ووزير دفاعه ، صاحب السمو والعظمة الأمير محمد بن فهد ، امير المنطقة الشرقية .. فالفتى سرّ ابيه .. انه هو الآخر يملك - بحمد الله !! - شركات متعددة الجنسيات تمارس مختلف انواع النشاطات الاقتصادية - صناعية وانشائية وتجارية - ، وغير هؤلاء من اعضاء الاسرة المالكة كثيرون يمتلكون ثروات ضخمة ، تقدّر بعشرات المليارات .

فلماذا تقوم الدولة بالاستدانة والاقتراض من البنوك الاجنبية ، وتدفع الربا ، وهو امر محرم في الدين الاسلامي ، الذي تطبّق الدولة السعودية قوانينه وتشريعاته !!! ، بينما بامكان الملك ان ينقذ اقتصاد البلاد باعادة المنهوبات الى خزينة الدولة ، خاصة وانها في ايام محنة ، وذلك لسدّ احتياجاتها ، لا سيما وان هذه الاموال انما اخذوت نهباً وسلباً من بيت المال .. فماذا يضرّهم لو اعادوا له جزء مما نهبوه منه ؟! .

بل هل كان بامكانهم اقراض الدولة بدون ربأ اربعين من المليارات مع الاخذ بعين الاعتبار انهم سينهبون جزء منها ، ولكن تحت مسمّى آخر ؟! .

انهم اذا ما فعلوا ذلك ، ولا نظنّهم سيفعلون ، سيبرهنون للناس على مدى كرمهم ونبلهم !! ، وانهم عرب أقحاح ينجدون الرعيَة عند الضيق !! ، سيما وان حاجة الدولة والرعية تفاقمت بسبب تصرفاتهم هم دون غيرهم .

لقد اتسمت تصرفاتهم بالتشنّج وردّ الفعل ، بسبب اضطرابهم وخوفهم وقلقهم على مراكزهم وكراسيهم ، ومادامو الان قد ضمنوا امنهم وسلامتهم ، فليعيدوا اذن لهذا البلد الذي منحهم ما لا يحلمون به من نعم واموال وجاه ، ليعيدوا اليه بعض هذه الاموال عرفاناً بالجميل ! .

تقرير وزارة الخارجية الاميركية عن حقوق الانسان في السعودية

انتهاكات حقوق الانسان مستمرّة ، والخروقات متعدّدة الاتجاهات

أصدر مكتب حقوق الانسان بوزارة الخارجية الاميركية التقرير السنوي حول ممارسات حقوق الانسان في السعودية ، خلال عام ١٩٩٠ المنصرم .. وقد صدر التقرير في بداية شهر فبراير الماضي ، في أربع عشرة صفحة كاملة من الصفحة ١٦١٥ الى ١٦٢٨ .. وهذه هي أهم نصوص التقرير :

تمهيد

تعتبر العربية السعودية مملكة تحكمها عائلة ، مؤسسها الملك عبد العزيز المعروف في الغرب باسم (ابن سعود) ، والذي وحّد البلاد في أوائل القرن العشرين .. وان مبدأ الفصل بين الدولة والدين يعتبر غريبا على المجتمع السعودي ، حيث يستمد النظام الحاكم شرعيته بنسبة كبيرة من التصاقه الواعي بتعاليم النموذج المحافظ والمتزمت من الاسلام .

لا يوجد دستور وطني مكتوب ، والنظام القضائي يعتمد على القانون الديني الاسلامي ، وهو نظام يحترمه السعوديون باعتباره مصدرا إلهيا ، كما يحترم السعوديون الأنظمة التقليدية القديمة التي تدعو الى اتفاق جماعي في الحكومة .. تماسك اجتماعي داخلي .. مشاريع اقتصادية خاصة ، واحترام الملكية الخاصة .. ومنذ وفاة الملك عبد العزيز ، فان الملك وولي العهد يتم اختياره من اولاد ابن سعود الذين يمتلكون نفوذا في ترجيح الاختيار .

بعد انتهاء عهد الملك ابن سعود بموته ، فان كبار علماء الدين وبعض الامراء وابناء المجتمع يبدون آراءهم عبر المشاورة غير الرسمية مع الأسرة المالكة .. حيث لا توجد مجالس منتخبة او احزاب سياسية ، وكل اشكال التعبير السياسي ممنوعة ، ما عدا تلك المنسجمة مع النظام .

إن مسؤولية أمن المملكة العربية السعودية يقع على جهات ثلاث هي : وزارة الدفاع والطيران ، والتي تشرف على الجيش والقوات الجوية والبحرية ، والحرس الوطني المسؤول عن حماية المنشآت الداخلية الهامة وتوفير قوّة بريّة اضافية وقت الحرب ، ووزارة الداخلية وهي المسؤولة عن الأمن الداخلي بما في ذلك قوات الشرطة والحدود .

ان الدخل الهائل من النفط قد بدّل الاقتصاد السعودي الذي كان قائماً على الرعي والزراعة والتجارة لقرون عديدة ، وقد انعكس هذا التحول من خلال التمدين السريع والتطور الكبير للبنى الاقتصادية والاجتماعية ، ونمو الطبقة التكنوقراطية المتوسطة ، واستقدام ملايين العمال الاجانب للقيام بالأعمال الحرفية والوضيعة .. كما يلاحظ شمولية صرف الموارد العامّة بطريقة أدّت الى غنى افراد الاسرة الحاكمة والمقربين منهم .. وفيما عدا استثناءات محدودة ، فان الاقتصاد بقي بصورة كبيرة في أيدي العاملين في القطاع الخاص .

لقد أعطى احتلال العراق للكويت في اغسطس وما تبعه من ازمات ، دفعاً لتحولات ايجابية على صعيد وضع حقوق الانسان في السعودية ، كاقتراح مجلس الشورى ، كما كان له ايضا تأثيرات سلبيّة من قبيل ردّة الفعل تجاه المظاهرة النسائية والتي لم يسبق لها مثيل .

لم يحدث اي تطوّر هام في موضوع حقوق الانسان خلال عام ١٩٩٠ ، فالقيود البارزة لا زالت تمارس تجاه حرية الكلام والصحافة ، والجمعيات والتجمعات السلمية ، الدين ، حق المواطنين في تغيير حكومتهم ، حقوق المرأة ، وحقوق العمّال .. وكانت هنالك تقارير موثّقة في عام ١٩٩٠ بسوء معاملة المعتقلين وسجنهم انفراديا .

احترام حقوق الانسان

مع ان مراقبة المسؤولين تجعل من عمليّة جمع المعلومات التفصيلية عمليّة صعبة ، فان هنالك تقارير موثقة عن تعذيب وسوء معاملة السجناء وخاصة المعتقلين السياسيين .

ففي تقريرها السنوي لعام ١٩٩٠ ، قالت منظمة العفو الدولية انها تسلّمت معلومات تفيد ان التعذيب وسوء المعاملة اصبحت من الامور المعتادة في السجون السعودية ، ونقل المعتقلون ان التعذيب يمارس عادة في سجن المباحث العامة في مدينة الدمام .. وتفيد مصادر موثقة ان هنالك على الاقل شخصا واحدا غير سعودي اعتقل في سجن الدمام عام ١٩٩٠ قد تعرّض لايذاء جسدي من الحراس السعوديين .. وتوجد افادات اخرى في نفس العام بان الشرطة قد ضربت بعض المعتقلين من اجل الحصول على اعترافات .

وكما هو الحال في السنوات السابقة ، فان المسؤولين السعوديين رفضوا الردّ على طلب التحقيق في قضايا تعذيب محددة ، كما لا توجد اي دلالة على محاكمة اي مسؤول أو ادانته بسوء معاملة المعتقلين ، بالرغم من وجود اخبار عن فصل بعض المسؤولين في السنوات الماضية بسبب الايذاء المركز للمعتقلين .

وفي نوفمبر ذكرت منظمة العفو الدولية ادعاءات بالتعذيب في اوساط اليمنيين الذين غادروا للتو الاراضي السعودية بناء على مقابلات اجرتها المنظمة معهم في الجانب اليمني من الحدود ، وقد نفت الحكومة السعودية بشدّة هذه الادعاءات ، ورفضت اي اتهام لها بالتعذيب .

وبالنسبة للجرائم الأقل خطورة ، كتعاطي المسكرات او الاستهزاء علناً بتعاليم الاسلام ، فان عقابها عادة ما يكون الجلد بأعواد الخيزران ، ويهدف من الجلد الحط من قيمة المتهم (إهانته) وليس اعاقته .. كما يهدف ايضا تحذير الاخير من مثل هذا العمل ، وفي

عام ١٩٩٠ تمّ جلد اربعة اميركيين على الاقل ، وقد جلدوا بين ٣٠ ـ ١٢٠ جلدة نتيجة لجرائمهم .

ويقوم اعضاء هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر (المطوعين) بتنفيذ القوانين الملزمة باغلاق الاماكن التجارية في اوقات الصلاة ، وكذلك الالتزام باللباس المحتشم في الخارج ، ولهم الحق القانوني لاعتقال المتهمين لمدة اربع وعشرين ساعة قبل تحويلهم الى الجهات المسؤولة .. وقد جلد المطوعون بعض المتهمين عندما كانوا يريدون انتزاع اعترافات منهم ، مستخدمين عصا ذات ازراز لايذاء المتهمين بمخالفة القوانين الدينية . ويحتمل ان تكون بعض حالات الايذاء قد مورست من قبل جهات تعمل خارج اطار لجنة المطوعين .

ويتعرض المغتربون بصورة اكثر لهذه المضايقات ، ففي عام ١٩٩٠ قدمت الحكومة الاميركية احتجاجا الى الحكومة السعودية حول تعرّض بعض الاميركيين للايذاء وتقوم الحكومة السعودية بتأديب بعض المطوعين المتشددين احيانا بعد استلام عدّة شكاوى .

ومع ان عام ١٩٩٠ لم يشهد الاّ القليل من مضايقات المطوعين ، فان هنالك عدة تقارير غير مؤكدة تفيد بأن المضايقات قد زادت مع نهاية العام ، فقد وقع حادث كبير في منتصف نوفمبر عندما هجم المطوعون على مجموعة اجانب كانوا يحيون مناسبة اجتماعية واعتقلوهم ، وخلال الهجوم تعرّض بعض هؤلاء ، ومن بينهم اميركيين ، الى اهانات واعتداءات جسدية (الدفع العنيف ، والتهديد بالسلاح) ، وقد شكا بعض هؤلاء المعتقلين من انه قد سكب عليهم الماء عندما كانوا في حوزة المطوعين ، وقد تمّ اطلاق سراح كل المعتقلين خلال اربع وعشرين ساعة ، ونقلت تقارير غير مؤكدة ان بعض المطوعين المشتركين في العملية قد تمّ تأديبهم بصورة شديدة .

الاعتقال الاعتباطي

تنقسم قوات الأمن السعودية الى عدّة اقسام تشمل الشرطة العامة وشرطة المخابرات الخاصة ، ان قوانين الاعتقال الاولي والحبس تعتمد الى حد بعيد على مدى عقلانية الشرطي الذي يقوم بالاعتقال الاّ انه توجد حالات اعتقال اعتباطية .. من جهة اخرى لا يوجد هنالك نظام او طريقة لاخبار عائلة المعتقل او رب العمل ، ولكن في حالات اعتقال الاجانب فان المسؤولين السعوديين يبدون استعدادهم للقيام بذلك .. فعندما يتم الاستفسار ، فان الشرطة عادة ما تؤكد اعتقال الشخص ، وقد توفّر المعلومات عنه في نفس اليوم ، وفي الغالب تحصل السفارات على معلومات حول المعتقلين من بلدانها بعد ايام من الاعتقال وعبر قنوات غير رسمية ، اما الاخطار الرسمي عن المعتقلين ، فانه ان تمّ فقد يستغرق عدّة اشهر .

ولا زال قانون ١٩٨٩ الذي يتطلب تنسيقا مع وزارة الخارجية بالنسبة الى الزيارات القنصلية نافذا ، والذي يسبب احيانا تأخيرا في مواعيد الزيارات مع ان الرسمية منها تتم دون تأخير او مراقبة الشرطة .

وقد تظهر العقبات عندما يتم اعتقال شخص من قبل شرطة المباحث العامة ، ففي الغالب يكون معتقلو المباحث في سجن انفرادي خلال المراحل الاولى من التحقيق ، والذي قد يستغرق عدّة اسابيع او اشهر .. فعلى الأقل تمّ تسجيل حالة واحدة في ١٩٩٠ من تحقيق ادى الى السجن الانفرادي لعدة اسابيع دون توجيه تهمة رسمية .. وطوال هذه المدة سمح لاقارب المتهم بزيارته مرتين تحت مراقبة الشرطة .

هناك تقرير آخر حول اعتقال احد الصحفيين السعوديين في نوفمبر بدون تهمة ، وسجن في سجن انفرادي بعد ان اخبر جهة اعلامية عربية عن عزم النساء السعوديات القيام بمظاهرة بمشاركة زوجته ، ضد منعهن من سواقة السيارة .

ولا يوفر القانون السعودي اي ايضاحات حول الكفالة او التحقيق في قانونية سجن شخص معتقل .. ففي بعض الاحيان يتمّ اطلاق سراح معتقلين بناء على تعهد الكفيل او صاحب العمل ، وعندما يستمر التحقيق في قضية ، فان المعتقلين يحتجزون لفترات طويلة قبل ان يدانوا او يطلق سراحهم ، ولا تزال التعليمات التي اصدرتها وزارة الداخلية حول عدم توقيف المعتقلين لمدد طويلة قبل المحاكمة او حبسهم دون تهمة ، لا تزال هذه التعليمات غير مطبقة .. ولكنه في معظم الحالات لا يستمر احتجاز المتهمين لمدّة تزيد على الثلاثة ايام ، قبل توجيه التهم اليهم رسميا .. وفي مارس ١٩٩٠ أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها تجاه احتجاز اكثر من اربعين شخصا شيعيا ـ سعوديا ، كانوا قد اعتقلوا منذ شهر ابريل ١٩٨٨ في احد سجون الرياض .

وفي تقريرها لعام ١٩٩٠ نقلت المنظمة انها ابدت قلقها للحكومة السعودية حول استمرارية نهج احتجاز المتهمين السياسيين دون محاكمة ، وطالبتها بالتحقيق حول التقارير القائلة بتعذيب المعتقلين السياسيين .. وحول موضوع التقرير الذي شمل اسماء ستة وستين معتقلا دون محاكمات ، او ادانات ، والذي صدر في يناير ١٩٩٠ ، فقد قالت المنظمة ان واحدا واربعين منهم قد اطلق سراحهم خلال عام ١٩٩٠ ، وبالخصوص في شهر ابريل بمناسبة العفو الملكي عن المجرمين العاديين ، اما البقية فلا زالوا معتقلين بسبب نشاطات شيعية متطرفة .

ولا تتخذ الحكومة السعودية عادة ، التهجير كاسلوب للعقاب ، ولكن رفض تأشيرات الخروج للاجانب ، او اجازة السفر للسعوديين امر قائم .

المنع من محاكمة علنية عادلة

النظام القضائي قائم على اساس مجموعة تعاليم قضائية اسلامية معروفة باسم الشريعة ، وتمارس المحاكم الشرعية العادية صلاحياتها في مجال القضايا الجنائية والمدنية العادية ، كالزواج والطلاق وكفالة الابناء وقضايا المواريث في الممتلكات الشخصية .. وتكون المحاكمة عادة مغلقة ، وتعقد بدون حضور مستشار ، ولكن آراء المحامين يمكن الاستفادة منها ، ومتوفرة قبل المحاكمة .. ويقف المتهم في المحاكم السعودية امام القاضي الذي يصدر بحقه حكم البراءة او الذنب ، وكذلك العقاب المناسب ، ولا يسمح للمستشار بدخول المحكمة ، وقد يقوم المحامون بدور المترجمين لغير الناطقين بالعربية .

وبشكل عام فان مندوبي السفارات لا يستطيعون دخول قاعة المحكمة عند محاكمة ابناء وطنهم ، مع انه قد يتمكن مندوب السفارة أحيانا من دخول قاعة المحكمة مع تحفظ رئيس القضاة ، والاحكام ليست متجانسة وقد تتبدل في اي وقت عند مراجعتها .

عند استئناف حكم المحكمة ، فان القضية ترفع الى وزارة العدل ، وفي الحالات الصعبة الى محكمة الاستئناف (النقض) او الى المجلس الاعلى للقضاء للتأكد من ان طريقة المحاكمة كانت سليمة ، وان القاضي قد طبق الاسس القانونية بصورة صحيحة .. اما القضايا التي تتطلب حكم الاعدام فانها ترفع الى الملك لمراجعتها .

وتتمتع الطائفة الشيعية بحريّتها في التقاضي حسب منهجها القضائي الخاص بها في المسائل غير الجنائية (!!!) .

ان استقلالية القضاء امر يحث عليه القانون ، وقضية محترمة في الواقع ، ومع ان القضاة يتفهمون ذلك ، الاّ انهم قد خضعوا لتأثير الاسرة المالكة واتباعها .. وتقع مسؤولية تعيين القضاة على وزارة العدل ، وكذلك نقلهم وترقيتهم ، كما ان القاضي خاضع للتأديب او الفصل من قبل مجلس القضاء الأعلى ، وهو جهاز مستقل من كبار القضاة ، وقد قام هذا المجلس في فترات سابقة بالتحقيق حول قضاة فاسدين ، وفصلهم .

من طرف آخر فان لنظام القضاء

العسكري الصلاحية لمحاكمة العسكريين ، وكذلك الموظفين المدنيين المتهمين بمخالفة النظم العسكرية ، وتخضع قرارات المجلس العسكري لمراجعة وزير الدفاع والطيران ، والملك ايضا .

ويناقش (ديوان المظالم) قضايا ضد الدولة ويتألف اعضاء الديوان من عناصر ذوي خبرة قضائية ، ولكنه لا يملك القوّة لتطبيق احكامه ، ويمارس صلاحية تطبيق احكام المحاكم الاجنبية في القضايا التجارية مادامت لا تتناقض مع المباديء الاساسية للاسلام ، وبشرط ان تلتزم محاكم الدولة المقابلة بالاحكام الصادرة عن المحاكم السعودية في هذه القضايا .

التدخل الاعتباطي في الشؤون الخاصة

ان من أبرز المباديء الاسلامية هو قدسية الحياة العائلية وحرمة الدار ، ويتطلب من رجال الشرطة السعوديين ايجاد مبرر معقول مع اجازة من حاكم المنطقة من اجل السماح لهم بتفتيش المنازل الخاصة ، ولكن رخصة المحكمة غير ملزمة في هذه الحالات ، وقد يدخل المطوعون البيوت للبحث عن شواهد لممارسات غير اسلامية عندما تكون لديهم بعض الشكوك ، ولكنهم نادرا ما يقومون بذلك اذا لم تكن لديهم شكوكا كثيرة .

ويقوم مسؤولون في وزارة الداخلية ودائرة الاستخبارات بمراقبة الهواتف والبريد بناء على صلاحياتهم ، ويوظف المخبرون بصورة واسعة في مجالات الأمن الوطني .

حريّة التعبير والصحافة

يعتبر انتقاد الاسلام او الاسرة الحاكمة امراً ممنوعاً ، كما ان الوجود الكامن للمخبرين يجعل من موضوع انتقاد النظام قضية نادرة الحدوث .. ففي عام ١٩٩٠ نقلت مصادر معتمدة عن مغادرة احد المقيمين الاجانب البلاد بعدما تم اعتقاله بتهمة القاء احاديث سياسية علنية متأثرا بالسكر .. وفي المجالس الخاصة تتداول الاراء والهموم بحريّة نسبية ، كما يتمكن السعوديون من ايصال مظلومياتهم او المطالبة بتعويضات من خلال المجالس المفتوحة لدى المسؤولين على مختلف المستويات ، بمن فيهم أعضاء الاسرة الحاكمة .. ومعظم المسؤولين المحليين لديهم مجالس يومية ، بل ان القيادة العليا للبلاد موجودة للاستماع لهذه المظالم التي تكون معظمها قضايا شخصية في طبيعتها بدلا من ان تكون سياسية او اجتماعية .

وتمتلك الدولة محطات الاذاعة والتلفزيون وتدير شؤونها ، وتراقب بدقة البرامج والأغاني الأجنبية ، وتحذف الأمور المتعلقة بالسياسة او الدين ، ما عدا الاسلامية .. ومع ان الاخبار الخارجية تنقل بصورة موضوعية ، الاّ ان الاخبار المتعلقة بالشؤون السعودية تراقب بدقة ، ولا تعرض وجهات النظر المتباينة .. ولقد احدث الغزو العراقي للكويت زيادة في التغطية الاعلامية في الصحافة والاجهزة الاعلامية الأخرى ، الا ان التهديدات الموجهة ضد السعودية عادة لا تنقل ، وقد سبب ذلك ايضا في زيادة تواجد افراد وسائل الاعلام الاجنبية بالرغم من ان تنقلاتهم ونشاطهم مراقب محدود .

ومع ان الصحف مملوكة لاشخاص الاّ انها تخضع لقانون المطبوعات الصادر عام ١٩٨٢ ، والفهم الدقيق يلزمها بعدم التعرض لشيء يزعج الحكومة او الاسرة المالكة او القيادة الدينية ، وتقضي الخطة الاعلامية بتأييد الاسلام ومحاربة الالحاد والدعاية للقضايا العربية ، والمحافظة على التقاليد والعادات السعودية .

وتتسلم الصحف من وزارة الاعلام خطوطا عامة لمواقف الحكومة من القضايا المختلفة ، كما تنقل وكالة الانباء السعودية المملوكة للحكومة وجهة النظر الرسمية تجاه هذه القضايا .. وكما هو الحال بالنسبة للاذاعة والتلفزيون فان الصحف تنقل مختلف وجهات النظر الاجنبية بموضوعية وحياد في القضايا التي لا تخص السعودية ، وبالنسبة للاخبار المحلية ، وحول القضايا الحساسة ، كالجرائم والارهاب ، فعادة لا تنشر الاّ بعد الامساك بالمتهمين وادانتهم ، ومن ثم سجنهم او اعدامهم .

ويتم تعيين رؤساء تحرير الصحف السعودية بموافقة ضمنية من وزير الاعلام ، وللحكومة صلاحية فصلهم .. وتوزع الاصدارات الاجنبية ، ولكنها تراقب تحسبا من الدعاية لقضايا غير اخلاقية او متعارضة مع سياسة الحكومة وبرامجها ، وقد حدث في بعض المرات ان صودرت كل نسخ احدى المطبوعات ومنعت من التوزيع ، كما ان الرقابة تطال الكلمات المتقاطعة والصور الهزلية (الكاريكاتير) في الصحف الصادرة باللغة الانجليزية .

السعوديون الشيعة يشكّلون أقليّة مذهبية مضطهدة تتعرض للتمييز الرسمي في المجالات الاجتماعية والاقتصاديّة وغيرها

وتحد نفس هذه الخطوط العامة من الحرية الأكاديمية ، فدراسة فرويد وماركس والفلسفة الغربية غير مسموح بها رسمياً ، ويعتقد بعض الاساتذة في الجامعات ان التعقيبات التي يمكن ان تعتبر ضد الحكومة يتم نقلها للمسؤولين بشكل معتاد ، كما يوجد نظام يمنع تعليم الموسيقى في المؤسسات التعليمية الى المستوى الجامعي ، بالرغم من وجود بعض المعاهد الخاصة التي تقوم بتدريس الموسيقى الكلاسيكية الغربية .

ومع كل هذا فقد ازدادت النشاطات الفنيّة في المدارس والجامعات ، وفي المجتمع بصورة عامة ، نتيجة لدروس تشرف عليها الجمعية السعودية للثقافة والفنون ، والتي يرأسها شخص برتبة وزير .. كما توجد ايضا معارض فنيّة خاصة يرعاها بعض افراد الاسرة المالكة ، ويسمح للفنانين التجريديين والتشكيليين والمصورين بالعمل ، ولكن دور السينما ، ومعظم العروض الموسيقية او المسرحية العامة لا تزال ممنوعة .

حريّة الجمعيّات والتجمعات السلمية

تمنع المظاهرات العامة كوسيلة للتعبير السياسي او لابراز المظلومية ، وتشكل التجمعات القبلية والعائلية وغيرها من التجمعات القائمة على المصالح المشتركة ، تشكل هذه رأيا عاما ينقله عادة زعماؤها الى الجهات العليا ، ويمكن تشكيل اندية وجمعيات غير سياسية بعد سماح المسؤولين ، كما ان المجموعات التخصصية القليلة الموجودة حاليا ، مسموح لها ، ولكن لا تشجع للاتصال بنظائرها في دول اخرى .

في نوفمبر تظاهرت ٤٧ امرأة ضد المنع غير الرسمي للنساء بقيادة السيارة في السعودية ، وقد قدن السيارات بانفسهن في الرياض .. وجرى بعدئذ اعتقالهن من قبل الشرطة المحليّة لمدة تقلّ عن اربع وعشرين ساعة ، قبل ان تأمر السلطات باطلاق سراحهن بكفالة اولياء امورهن ، حيث اتهموا بمخالفة قوانين المرور العامة .. ومع ان بعض الناس قد ايدوا خطواتهن ، فان قسما كبيرا منهم قد عارضوها بالاضافة الى ان النساء المتظاهرات واقاربهن قد تعرضوا الى عزلة بسبب بعض المتدينين المتشددين ، كما ذكرت بعض التقارير انهن فصلن من اعمالهن .

الحريّة الدينية

حريدة الدين مقيدة في السعودية ،

والاسلام هو الدين الرسمي ، ويجب على كل المواطنين السعوديين ان يكونوا مسلمين ، وعلى الرغم من ان الدين الاسلامي يوجب القتل بالنسبة للمرتد الا انه لم تكن هنالك حالات اعدام في عام ١٩٩٠ لهذا السبب .

ومن حيث المبدأ فان السعوديين يسمحون لكل مسلم يرغب في زيارة مكة والمدينة ، ولكنه نتيجة لقرار منظمة المؤتمر الاسلامي ، فقد تم تحديد نسب عدد القادمين للحج من كل بلد ، من اجل توفير الامن وزيادة فاعليته ، وقد اعترضت الحكومة الايرانية ، وهي عضوة في منظمة المؤتمر الاسلامي على هذا القرار ، ووصفته بأنه تمييز غير عادل ضد مواطنيها .. ويعتبر سفر غير المسلمين للاماكن المقدسة امرا غير مشروع ، كما تمنع النشاطات السياسية في الحج .

ان الشعائر والممارسات الاسلامية في السعودية محصورة بصورة عامة في التفسير الوهابي لفلسفة تشريعات المذهب الحنبلي في الاسلام ، وتمنع الشعائر الاخرى المخالفة لهذا التفسير كزيارة الحجاج لقبور عظماء المسلمين في مكة والمدينة او الاذان على الطريقة الشيعية .

ويقدّر عدد الشيعة في المنطقة الشرقية السعودية بنحو ٥٠٠ الف شخص ، ويمثلون أقلية مذهبية تتعرض للتمييز الرسمي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية ، وان اي ممارسة للشائر الشيعية ممنوعة ، وتاريخيا فان السعودية تمنع المسيرات الشيعية العامة خلال شهر محرم الحرام ، وتكون الاحتفالات الشعبية محددة في اماكن خاصة في كل مدينة شيعية كبيرة ، ولكن وكما كان في عام ١٩٨٩ ، فقد أجازت الحكومة المسيرات عام ١٩٩٠ بشرط عدم رفع لافتات او العزاء ، ومع ذلك فقد سمح بتعليق لافتات شيعية على بناية عامة في مدينة واحدة على الأقل في المنطقة الشرقية .

وتعرض الحكومة السعودية احيانا دعما ماليا للمؤسسات الدينية الشيعية التي ترفض ذلك ، ونادرا ما تسمح الحكومة ببناء مساجد خاصة بالشيعة وهم يرفضون عروضها ببناء مساجد تحت اشراف الدولة يكون تداول الافكار الشيعية ممنوعا فيها .

حريّة الانتقال

يتمكن الذكور السعوديون من التنقل بحرية داخل البلاد ، وقد صدر قانون جديد في عام ١٩٩٠ يلزم كل سعودي أقل من سن الثامنة عشرة ان يحصل على اجازة قبل سفره للخارج ، مع ان هذه الاجازة يمكن الحصول عليها بسهولة عبر معارف العمل والعائلة .. وبالنسبة للمسؤولين الحكوميين فان الاجازة يجب ان يتم الحصول عليها من الديوان الملكي ، ولكن يبدو ان ذلك اجراء روتيني معتاد .

ويستلزم سفر النساء السعوديات وغير السعوديات الحصول على موافقة خطيّة من أولياء امورهن .. وفي بعض الحالات تمّ سحب جوازات بعض من اشتبه فيهم بالتخريب ، كما يمنع الشيعة المعروفون بتعاطفهم مع ايران من السفر للخارج .. ويحق للسعوديين طلب الهجرة للخارج والتجنس مع ان ذلك يؤدي الى سحب الجنسية السعودية ، ولا تلغى الجنسية في السعودية لاسباب سياسية ، ولكن الجواز يمكن سحبه في حال بروز القضية الامنية ضد حامله .

ولا توجد في السعودية سياسة واضحة حول اللاجئين أو منح حق اللجوء ، ويتم التعامل مع اللاجئين او النازحين في معظم الاحيان ، وكأنهم عمال اجانب .. وفيما عدا استثناءات محدودة ، فان الاشخاص الذين يتقدمون بطلب اقامة دائمة يطبق بحقهم القانون المعروف ، وهو ايجاد كفيل ووظيفة .

وبالاضافة الى ما يقارب الثلاثمائة الف كويتي وبعض الاجانب الذين فروا من الكويت في شهري اغسطس وسبتمبر بعد الاحتلال العراقي للكويت ، والذين يستلمون اعانات مالية وعينية تصل الى مئات الملايين من الدولارات .. بالاضافة الى هؤلاء ، فان هنالك اكثر من مائتين وخمسين الفا اجنبيا فرّوا من بلادهم الاصلية ، اكثرهم من الفلسطينيين واللبنانيين والاريتريين والصوماليين والافغان واليمنيين الجنوبيين .. ولا يحصل هؤلاء عادة على اية امتيازات او معاملة اوخدمات خاصة .

ويقوم بعض السعوديين ومنهم اعضاء من الاسرة الحاكمة بكفالة بعض هؤلاء الاجانب بصورة دائمة من اجل تمكينهم من البقاء في السعودية ، والسماح لهم بالعمل ، وفي بعض الحالات المحدودة يقوم بعض هؤلاء الكفلاء بأخذ مبالغ مالية من هؤلاء الاجانب مقابل توفير الوثائق المطلوبة للحكومة .

ويطلب من كل الاجانب المقيمين في السعودية حمل بطاقات اثبات الهوية ، وقد كان اليمنيون يتمتعون باعفاء من هذا القانون ، الا ان الانظمة التي صدرت في سبتمبر ألغت هذا الاعفاء ، وأعطت اليمنيين المغتربين مهلة لنهاية العام للحصول على هذه الوثائق .. ولا يحق للاجانب السفر خارج مناطق عملهم او تغيير اعمالهم الا بموافقة الكفيل ، كما انه لا يجوز لهم السفر للخارج دون موافقة الكفيل ايضا ، لأنه يمسك جوازات سفرهم ، وهو الذي يتمكن من الحصول على تأشيرات خروج لهم .

اما الدبلوماسيون فلا يحق لهم السفر خارج المدن الرئيسية الا بعد اخبار المسؤولين ، وقد يمنع بعض الاجانب المتورطين في قضايا قانونية من السفر الا بعد انهاء اجراءاتهم القضائية .

وقد استغل بعض الكفلاء هذا القانون لصالحهم في الضغط على مكفوليهم للتنازل عن حقوقهم في مقابل السماح لهم بالسفر ، واحيانا يتمكن الكفيل السعودي او الشريك من منع الاجنبي من مغادرة السعودية لعدة سنوات او من اعتقاله او تسفيره ، وفي القضايا الجنائية فان القوانين السعودية تقضي بسحب جوازات كل المتهمين او المشتبه بهم من اجل ارغامهم على البقاء في السعودية لمدد طويلة دون ارادتهم .

الحقوق السياسية

حق المواطنين في تغيير حكومتهم : لا يمتلك المواطنون القدرة على تغيير الحكومة بطريقة سلمية ، فلا توجد مؤسسات ديمقراطية رسمية ، وليس لمعظم السعوديين رأي في اختيار مسؤوليهم او تغيير النظام السياسي .. ويمارس الملك سلطانه في الأمور الدينية والدنيوية ضمن الحدود المرسومة والأعراف والحاجة الى ايجاد اجماع في وسط العائلة المالكة والقيادة الدينية .

ويستمد الملك شرعيته من نسبه واجماع الاسرة الملكية على اختياره ، وعلى التزامه بالتعاليم الاسلامية (!!) ، وقدرته على الحكم ، واهتمامه بالضمانات الاجتماعية والأمنية للبلاد .. والملك ايضا هو رئيس مجلس الوزراء ، ويشغل ولي العهد مهمة النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ، في حين يعين الملك جميع اعضاء مجلس الوزراء والذين بدورهم يقومون بتعيين المسؤولين الاخرين ، ولا يوجد مسؤول منتخب شعبيا في السعودية ، كما ان الاحزاب السياسية ممنوعة ، ولا توجد تجمعات سياسية معارضة منظمة وعلنيّة .

لقد جرى العرف (!!) ان تعرض الآراء عبر علاقة اشبه ما تكون بعلاقة السيد مع الزبون ، بالاضافة الى تجمعات المصالح المشتركة كالقبيلة والعائلة اوالتجمعات التخصصية .. ومع ذلك فان المجالس المفتوحة تبقى الطريقة الشائعة لابداء الرأي أو الشكوى (!!) .. ويستطيع اي مواطن او مغترب من حضور هذه المجالس التي يقيمها الملك والامراء وكل كبار المسؤولين المحليين والاقليميين بصورة مفتوحة ومنتظمة .

ومنذ حادثة اغتيال الملك فيصل ، فان الملوك بعده قد قلّلوا من عدد لقاءاتهم الشخصية بعامة الناس ، ويعتبر الوصول الى الملك فهد من اجل مراجعته في امور قد تبدو بسيطة ، امراً صعباً .. وتعرض في هذه

المجالس بعض الشكاوى حول التعطيل الناتج من البيروقراطية ، او طلب إعانة او مساعدة ، او انتقاد قانون حكومي معين له تأثير على الدخل الشخصي او العائلي .. اما القضيّة السياسية العامة الاجتماعية والاقتصادية والخارجية فانها نادرا ما تثار .

ان هذا الاسلوب المعمول به وغير الرسمي لمعرفة الرأي العام عبر المشاورة ، يتعرض لبعض المآخذ والانتقادات ، فان مشاركة المرأة في هذه العمليّة محدود جدا ، مع ان بعض الاخبار تفيد بان النساء قد يطلبن مساعدات عبر نساء الاسرة الحاكمة .. وفي المنطقة الشرقية تستطيع النساء من الكتابة الى امير المنطقة الشرقية ، مع انهن ممنوعات من حضور مجلسهالاسبوعي .

وبسبب التعقيد الذي طرأ على مهام الحكومة ، والوقت الذي تستغرقه ، وتمركزها في الرياض ، فقد اصبح الاتصال المباشر مع كبار المسؤولين امرا صعبا .. وقد اعلن الملك فهد في نوفمبر الماضي عزمه على انشاء مجلس الشورى ، والى نهاية العام لم يتم الافصاح عن اي تفاصيل بهذا الصدد .

التحقق من خروقات حقوق الانسان

لا توجد جمعيات حقوقية تدافع عن حقوق الانسان في السعودية ، وفي ظل وجود القيود الحالية على التعبير والتجمع ، فلن يسمح لأي منها بانتقاد سياسة الدولة .. وقد اعلنت منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر في ١٩٨٩ ان وزير الخارجية السعودي كتب للمنظمة في يناير ١٩٨٨ مبديا رغبة السعودية للتباحث مع مسؤولي منظة العفو حول (أسس حقوق الانسان في الاسلام ، ومباديء الشريعة وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية) .

وفي تقريرها لعام ١٩٩٠ قالت منظمة العفو الدولية انها قد كتبت للحكومة السعودية مقترحة ارسال بعثة من قبلها لزيارة السعودية لبحث قضايا حقوق الانسان ، وحتى نهاية عام ١٩٩٠ فان هذه الزيارة لم تتم ، بالرغم من انتشار شائعات معاكسة لذلك .

التمييز بمختلف اشكاله

بالرغم من ان التمييز العنصري ممنوع في السعودية ، الاّ ان الفوارق الاجتماعية على أساس الاصل او الموطن الاصلي ، قائمة .. فالعمال الاجانب القادمون من افريقيا وآسيا يتعرضون لمختلف انواع التمييز ، وكذلك السعوديون من المناطق المتاخمة لليمن في جنوب غرب البلاد .. وفي عام ١٩٩٠ افادت تقارير عن وجود تمييز غير رسمي ضد الاردنيين والفلسطينيين ، واليمنيين بسبب مواقف قياداتهم من ازمة الخليج .

ان المرأة في السعودية تتمتع بحقوق سياسية واجتماعية ضئيلة ، ولا يعترف بالمرأة - حتى الاجنبية - بانها متساوية مع الرجل .. كما لا يحق لها قيادة السيارة اوالدراجة .. وبعد المسيرة النسائية التي طالبت بسواقة المرأة للسيارة ، فقد اصدرت الحكومة قرارا يقضي بمنع سواقة المرأة وحولته الى قرار رسمي بعد ان كان عرفا اجتماعيا .

ويواجه السعوديون الشيعة تمييزا في الوظائف الحكومية والمهنية وخاصة في الاعمال ذات الحساسية الامنية للبلاد ، وهي غير معرّفة .. وتذكر بعض التقارير ان شركة ارامكو السعودية التي توفر فرصا كبيرة لتوظيف الشيعة كانت قد تسلّمت تعليمات تأمرها بالتوقف عن توظيف الشيعة اضافة الى تبديل مراتب الموظفين الشيعة من ذوي المناصب الهامة الى مناصب اقل .. كما يواجه الشيعة ايضا بعض القيود في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية ، بالرغم من محاولات الحكومة لتطوير الخدمات في المناطق ذات الأغلبية السكانية الشيعية .. ومنذ قيام الثورة الايرانية ، فان الشيعة واجهوا وبصورة منتظمة مضايقات وقيود في السفر للخارج .

من جهة اخرى لا يلزم افراد الاسرة الملكية ، او الاسر المشهورة بنفس الضوابط والاجراءات القانونية ، كما هو حال غيرهم من السعوديين .. ولا يخضع الامراء او الاشخاص المتنفذون الى تفتيش الجمارك عند دخولهم البلاد .. وتعطى الصفقات والمقاولات الحكومية عادة الى المتنفذين ، وتحتاج الشركات الاجنبية في معظم الاحيان الى كفيل متنفذ ، وغالبا ما يكون عضوا من الاسرة المالكة .

حقوق العمال

تمنع قوانين الحكومة السعودية تشكيل الاتحادات العمالية ، كما تمنع الاضرابات .. وبالنسبة للمداولات الجماعية - وهي احد اساليب الحوار بين العمال وارباب العمل - فهي محظورة .

ومنذ صدور المرسوم الملكي في عام ١٩٦٢ ، والذي ألغى الرقّ ، فان العمل الاجباري ممنوع ايضا في السعودية ، كما ان تبنّي السعودية لبنود اتفاقية منظمة العمل الدولية (٢٩ ، ١٠٥) حول العمل الاجباري جعل المنع قانونيا .. ويوجد في السعودية ما بين ٣ر٥ - ٤ ملايين عامل اجنبي ، معظمهم من دول العالم الثالث ، من اصل ٧ - ٨ ملايين يشكلون مجموع القوة العاملة في السعودية .

ومع ان العمل القسري غير موجود بصورته المعروفة ، ولكنه نظرا لتحكم الكفيل في حركة مكفوليه من العمال الاجانب ، فانه تحدث حالات شبيهة بالعمل القسري ، وخاصة في المناطق النائية التي لا يستطيع العامل فيها مغادرة مقر عمله .. وتنقل بعض التقارير عن وجود حالات تمنع فيها الخادمات احيانا من مغادرة منازل موظفيهن او اجبارهن على العمل لمدة ١٢ - ١٦ ساعة يوميا ، لمدة سبعة ايام في الاسبوع .. وبالاضافة الى ذلك ، فان هناك تقارير تفيد بأن بعض العمال قد حرموا من رواتبهم المتراكمة وبعض حقوقهم لعدّة شهور ، وأحيانا لسنوات عديدة .

وفي حال تأخر مرتباتهم ، فان العمال يتقدّمون بالشكوى الى محاكم العمال - مكتب العمل - حيث تعتبر الرواتب المتأخرة من الديون الأولية التي تخصم من ممتلكات الكفيل ، قبل اي دين آخر ، ويطالب الكفيل بتسديدها .

من جهة اخرى لا يوجد حدّ أدنى للأجور ، وتقضي تعليمات وقوانين العمل في السعودية ان يكون الحد الأعلى لساعات العمل هو ثمان واربعين ساعة اسبوعيا ، وتعطي هذه القوانين مجالا لرب العمل بأن يطلب من العامل ان يعمل ما لا يزيد عن اثني عشرة ساعة بأجر اضافي يعادل الأجر المعتاد مرّة ونصف .

وتنقل بعض التقارير وجود حالات كثيرة يوعد فيها العمال الاجانب القادمون للسعودية برواتب ومزايا معيّنة ، ولكنهم يفاجؤون بأقل منها عند وصولهم ، كما تشير تقارير اخرى الى ان بعض العمال يوقعون في اماكن اقامتهم عقود عمل ، وعند قدومهم للسعودية يطلب منهم توقيع عقود اخرى أقل مزايا من الأولى .

ويجد بعض العمال الذين عاشوا وعملوا في السعودية لعقود عديدة ، وبينهم من لا وطن له ، يجدون انفسهم مضطرين لمغادرة البلاد مباشرة ، اذا طلب منهم كفيلهم ذلك ، او اذا تقاعدوا عن العمل .

وهناك تقارير اخرى عديدة تفيد ان خدم المنازل يتعرضون لاعتداءات جسدية او جنسيّة ، او لاعمال اضافية .. ان عمال المنازل كالخدم والمربيات والطباخين لا تشملهم قوانين العمل ، ولهذا السبب وغيره من الاسباب كالجهل بالقوانين ، وعدم القدرة على فهم العربية ، والتخوف من عتاب الكفيل تؤدي الى تردّدهم من رفع قضاياهم الى المحاكم .. وتعتبر الحكومة القضايا المتعلّقة بعمال المنازل مشاكل عائلية خاصة ، ولا تتدخل الاّ عند رفع قضيّة كبيرة يكون الاعتداء فيها واضحا .

الزعيم المعارض الشيخ حسن الصفار في لقاء صحافي

نرحب بالتعاون مع اطراف المعارضة في البلاد

● تختلف المعارضة في السعودية ، في توجهاتها تبعا لاختلاف مشاربها الفكرية والايديولوجية .. فهل هناك نوع من التنسيق بين اعمال فصائل المعارضة ؟ .

★ كان من الطبيعي ان تثير السياسات الفاسدة والقمعية للنظام السعودي مختلف الفئات الواعية في شعب الجزيرة العربية ، فهي سياسات تضرّ بمصالح كل الوطن وجميع المواطنين على اختلاف منطلقاتهم الفكرية وشرائحهم الاجتماعية .

ومادام الحرص على مصلحة الوطن والمواجهة لفساد النظام هي القاسم المشترك لفصائل المعارضة وفئاتها ، فان اختلاف الآراء الفكرية والسياسية لا يمنع من التنسيق والتعاون في الموقف المشترك .

خاصة بين الحركات والجهات الاسلامية ، فان الاختلاف هو في الجزئيات والتفاصيل ، وتعاليم الاسلام تدعو الى التعاون على البر والتقوى والى رصّ الصفوف امام الاعداء .. يقول تعالى : «وتعاونوا على البر والتقوى» «يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص» .. وليس من الدين في شيء حالة التباغض والجفاء والتباعد بين المسلمين ، بل ذلك مؤشر على التخلف السياسي والاخلاقي .

ومشكلة التباعد والتباغض بين الجهات الاسلامية انما تنبع من دعوى احتكار الحق والرغبة في فرض الوصاية والارهاب الفكري على الاخرين ، بان تعتقد بعض الجهات انها وحدها تمثل الحق المطلق ، وان الاخرين على خطأ وباطل ، وترفض التعاون مع الآخرين الاّ اذا قبلوا اراءها وخضعوا لمواقفها .. وهذا مخالف لتوجيهات الاسلام وللسلوك الحضاري .

وبالنسبة للجهات غير الاسلامية ، كالحركات اليسارية والعلمانية ، فان الظروف السابقة قد اوجدت حالة من العداء بينها وبين الاسلاميين على مستوى العالم العربي والاسلامي ، لكن الاوضاع الدولية الجديدة والتطور الاجتماعي ، وفرا فرصا قيّمة لقيام حالة من التواصل والحوار الهادف البناء بين الطرفين .

● وردت انباء عير قليلة عن حالة النقمة التي تعمّ المؤسسات الدينية الرسمية في السعودية ، فما هو تفسيركم لذلك ؟ .

★ الاسلام يمتلك من القوة والحيوية ما يجعله يتجاوز محاولات الظالمين والفاسدين لاستغلاله وإساءة استخدامه .

والحكومة السعودية ، وان وجدت المجال لاستغلال الدين عن طريق وعّاظ السلاطين من البسطاء والمنتفعين ، الا ان روح الاسلام كثيرا ما تفجّرت وتمرّدت على هذا الاستغلال والخداع السعودي .. فكانت معركة الاخوان التي قادها فيصل الدويش أواخر العشرينات الميلادية ضد الملك عبد العزيز ، وكانت صدامات الملك فيصل مع المتدينين في عام ١٩٦٤ ، وكانت حادثة جهيمان في مكة سنة ١٩٧٩ ، وكانت انتفاضة المنطقة الشرقية في نفس العام .. واذا كان هناك نقاش حول بعض اراء وأساليب هذه التحركات ، الاّ ان مما لا شك فيه ان وراءها دافع ديني .

وفي هذه الظروف الحساسة الخطيرة كان لا بدّ لمن يمتلك شيئا من الوعي الديني السياسي والاحساس الوطني ان يتحمّل المسؤولية ، وان يأخذ الموقف السليم بالاعتراض على ما يجري .

بالطبع هناك تراكمات كثيرة خلف هذا التحرك الديني الاخير المعارض للقوات الاجنبية ، والمواجه للسياسة السعودية ، وكانت هذه الظروف فرصة مناسبة لانفجار هذه التراكمات .

واننا نأمل ان تتجاوز بعض هذه الجهات الدينية المنتفضة حاليا ما تعانيه من انغلاق بسبب الحواجز المذهبية ، او التشدّد والمبالغة في بعض القضايا الجانبية .. وان يتّسع أفق تفكيرها السياسي لتواكب تطورات المجتمع والعصر .

● الملك فهد - وكما يبدو - أراد ان يمتصّ النقمة الداخلية ، فأعلن عن عزمه تشكيل مجلس للشورى .. هل تعتقدون بجديّة هذا الاعلان ، وهل يمكن ان تسود السعودية اجواء سياسية حرّة في المستقبل القريب ؟ .

★ الحرية هي هبة الله للانسان في هذه الحياة ، ولا يرضي الله ان تصادر حرية الانسان وتنتهك حتى ولو من اجل الايمان بالله وعبادته ، لذلك يقول تعالى : «لا إكراه في الدين» «فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر» «أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين» .

وحتى الانبياء والرسل ، فان الله تعالى لم يخوّلهم صلاحية الهيمنة والفرض على الناس ، حيث يحدّد الله تعالى لهم دور التذكير والارشاد فقط ، يقول سبحانه وتعالى مخاطباً نبيّه صلى الله عليه واله وسلم : «فذكّر إنما أنت مذكّر لست عليهم بمسيطر» ..أما طاعة الناس للنبي وخضوعهم لأوامره فيأتي بمحض ارادة الناس واختيارهم .

والحديث عن الحرية في الاسلام حديث طويل .

وانسانيا فان طاقات الانسان ومواهبه لا تتفتّق الاّ في أجواء الحرية ، اما الانسان المكبوت المقهور ، فيكون مشلول العقل ، معطّل القدرات ، ولعلّ من الاسباب الرئيسية لتقدّم المجتمعات الغربية وتخلّف مجتمعاتنا هو ممارسة الحريّة هناك وانعدامها في بلداننا ، مع ما لدينا من تحفّظات على انحرافات تلك المجتمعات دينياً واخلاقياً .

واذا كانت اغلب البلدان الاسلامية تعاني من فقدان الحرية ، فان الوضع في ظل الحكم السعودي أسوأ وأشد ، حيث تنعدم حتى ابسط الحريات ، ويتدخل النظام ويفرض هيمنته حتى في القضايا الشخصية لحياة المواطنين ، فمثلا : اختيار المواطن لاسم مولوده يخضع لقيود من الحكومة ، فلا يسمح باستخدام الاسماء المركبة مثل (محمد حسن) او (محمد علي) او (محمد باقر) !! .. ولا يسمح باضافة صفة السيد في أسماء المنتمين الى أهل البيت مثل السيد فلان !! ، وهناك قائمة أسماء توزعها الحكومة ليختار المواطن من بينها فقط !! .

ويتدخّل النظام في الشؤون الدينية والمذهبية للمواطنين ، فلا يسمح الاّ بما يراه هو مناسبا ، والاّ اتهم المواطن بالشرك وارتكاب البدع والخروج عن الدين !! .

هذا فضلا عن الغاء دور الشعب في المشاركة السياسية حيث تستبدّ الاسرة الحاكمة بالسلطة ، وحتى الوزراء اذا كانوا من غير الاسرة فلا قيمة ولا رأي لهم ، وقد حدث مرارا ان أقال الملك وزيرا بإهانة وإذلال ، والادهى من ذلك ان أحد الامراء صفع وزيرا بحذائه ، والقصّة مشهورة .

من هنا فاننا نعتبر الاستبداد السياسي من أسوأ صفات الحكم السعودي ، ونركز جهودنا لمحاربته ، وندعو الى الحرية ومشاركة الشعب في الحكم ، واتخاذ القرار السياسي عبر المؤسسات الديمقراطية .

والنظام يدرك ايمان الشعب بحريته وإصراره على الحياة في ظل نظام ديمقراطي ، لذلك عندما تشتدّ الضغوط الشعبية والثورية على النظام ، فانه يقدّم وعوده بإقرار دستور للحكم وإنشاء برلمان للشورى .. وخلال السنوات الماضية كرّر النظام السعودي وعوده تلك اكثر من عشر مرات .. ولتتكرّه كل مرة لوعوده ، ولطبيعة عقليّة الاسرة الحاكمة ، فان الشعب ما عاد يثق بتلك الوعود الخادعة .

اللهم الاّ ان تتصاعد حركة الشعب وتزداد الضغوط ، فان النظام قد يضطر لتقديم تنازلات يحاول جعلها في أدنى حدّ ممكن ، وبمقدار دفع الضرورة .

وأملنا بالله قوي ، وفي شعبنا المسلم ، ان ينتزع حريته وكرامته

التعصّب والارهاب الطائفي

لقطات من مآسي خطّ التعصّب والارهاب الطائفي وآثاره على الأمّة

كان إبان بن تغلب من خواص تلامذة الامام جعفر الصادق ، وقد أمره استاذه الامام ان يجلس للافتاء في مسجد المدينة ، ولأن السائلين والمستفتين كانوا يختلفون في مذاهبهم ومراجعهم ، فقد وجهه الامام الى ان لا يقتصر على نقل رأي مذهب أهل البيت او فتاواهم ، بل يفتي السائلين حسب مذاهبهم ، ويقول الامام جعفر الصادق في هذا : (انظر ما علمت انه من قولهم فاخبرهم بذلك)(١) .

وينقل الشيخ ابو زهرة قصة مشابهة عن تلميذ آخر للامام ، وهو مسلم بن معاذ الهروي ، انه كان يجلس في المسجد ويفتي الناس بأقوال الأئمة جميعاً ، حتى قال له يوما سيدنا جعفر : بلغني انك تجلس في المسجد وتفتي الناس .

أجاب : نعم ، وكنت أودّ أن اسألك عن ذلك ، إذ يأتيني الرجل فأعرفه على مذهبكم فأفتيه بأقوالكم ، ويأتيني الرجل فأعرفه على غير مذهبكم فأفتيه بأقوال مذهبه ، ويأتيني الرجل فلا أعرف مذهبه ، فأذكر له أقوال الائمة ، وأدخل قولكم بين الأقوال .. فأشرق وجه سيدنا الامام جعفر رضوان الله عليه وقال : (أحسنت ، أحسنت ، هكذا أنا أفعل) .. لأنه كان إذا سئل عن مسألة ذكر كل أقوال العلماء فيها(٢) .

وبالفعل كان الامام جعفر الصادق (عليه السلام) إذا طرحت عليه مسألة ذكر آراء مختلف العلماء فيها كما ينقل ذلك بإكبار الامام أبو حنيفة .. يقول : (ما رأيت أفقه من جعفر بن محمد ، لما أقدمه المنصور بعث إليّ فقال : يا أبا حنيفة ، ان الناس قد افتتنوا بجعفر بن محمد ، فهيّء له من المسائل الشداد ، فهيّأت له أربعين مسألة ، فجعلت ألقي عليه فيجيبني ، فيقول : أنتم تقولون كذا ، وأهل المدينة يقولون كذا ، ونحن نقول كذا ، فربما تابعهم ، وربما خالفنا جميعا ، حتى أتيت على الاربعين مسألة ، ثم قال أبو حنيفة : ألسنا روينا أن أعلم الناس ، أعلمهم باختلاف الناس)(٣) .

ان الامام جعفر الصادق ، هو أحد أئمة أهل البيت عليهم السلام ، ولا شك انه يعتقد الصواب في رأيه ، والحق في فتواه ، ولكن ذلك لا يمنعه من نقل آراء الاخرين وفتاواهم ليعطي للأمة درساً في التسامح وفي احترام الرأي الاخر ، مهما اختلفت معه .

هكذا كان يفكر الخط الواعي في الأمة ، ويتعامل مع الاختلافات المذهبية بسعة أفق ورحابة صدر ، بينما عانت الأمة الويلات والمآسي من تصرفات خط التعصب المذهبي والارهاب الطائفي .. اولئك الذين كانوا يعتقدون ان الحق منحصر في آرائهم ، والجنة لا تتسع لغيرهم ، ويجيزون لأنفسهم محاسبة الناس ومحاكمتهم على اعتقاداتهم وانتماءاتهم ، ويعتبرون الرأي الاخر جريمة لا يطيقون سماعه ، فضلاً عن نقله واحترامه .

ولكي ندرك خطر هذا الاتجاه وويلاته ومآسيه ، ولنتحصن أجواء الأمة من وجوده وانبعاثه المقيت ، نلتقط من التاريخ البعيد والقريب بعض تلك الجرائم والآلام .

تحدث العلامة إبن قدامة المتوفي سنة ٦٢٠ هـ ، في مقدمة كتابه المغني ، عن وجود خطين في الأمة للتعامل مع الاختلاف المذهبي ، خط التسامح وخط التعصب ، ومن جملة ما قال :

(ثم ان كثيرا من العلماء حاولوا ان يجعلوا اختلاف العلماء في مسائل الاحكام رحمة بهذه الأمة ، وتحقيقا لسير دينها الذي شرت بنصوص الكتاب والسنة ، واتقوا ما حذر الله في كتابه من مضار التفريق والاختلاف الذي أفسد على الأمم السابقة دينها ودنياها ، وحذرنا سبحانه وتعالى من ان نكون مثلهم بقوله ﴿واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا﴾ .. - الى ان قال - ﴿ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات ، وأولئك لهم عذاب عظيم﴾ .

ولكن المتعصبين للمذاهب أبوا أن يكون الأختلاف رحمة ، وتشدّد كل منهم في تحتيم تقليد مذهبه ، وحرم على المنتمين اليه ان يقلدوا غيرهم ، ولو لحاجة فيها مصلحتهم ، وكان من طعن بعضهم في بعض ما هو معروف في كتب التاريخ وغيرها كالاحياء للغزالي ، حتى صار بعض المسلمين إذا وجد في بلد يتعصب أهله لمذهب غير مذهبه ، ينظرون اليه نظرتهم الى البعير الأجرب بينهم ! .

ومن ذلك ان بعض الاحناف من الافغانيين سمع رجلا يصلي بجواره مأموما يقرأ الفاتحة فضربه بيده على صدره ضربة قوية وقع منها على ظهره حتى كاد يموت ! .

وان بعضهم كسر سبابة مصلٍ لانه رفعها في التشهّد) (٥)!! .

وسئل بعض المتعصّبين من الشافعيّة عن حكم الطعام الذي وقعت عليه قطرة نبيذ ، فقال عفا الله عنه : يرمى لكلب أو حنفي !! .

ويقابله قول متعصب اخر حنفي لمن سأله : هل يجوز للحنفي ان يتزوج المرأة الشافعيّة ؟ ، فقال : ان ذلك لا يجوز لانها تشك في إيمانها ، يشير بذلك الى ان الشافعي يجيز ان يقول المسلم (أنا مؤمن ان شاء الله)!! .

ويفتي حنفي آخر بأنه يجوز للحنفي ان يتزوج الشافعية ، لا على انها مؤمنة ، بل

بقياسها على الكتابية (اليهودية أو النصرانية) التي تجوز للمسلم بالاتفاق !! .

ويذكر الرحالة المغربي (ابن بطوطة) : انه حين دخل الاناضول ، وأراد ان يصلي في احد المساجد ، لم يكد يكبّر تكبيرة الاحرام ، ويشرع في قراءة الفاتحة ، حتى أحسّ باللكمات تتساقط عليه من هنا وهناك ، فصرخ : يا قوم ماذا جنيت ؟ فقالوا : انت شيعي ترسل يديك في الصلاة!! .

فقال : بل انا سنّي مالكي ، وفي مذهبنا إرسال اليدين ، فقالوا : أنت كاذب !! ، فوالله لم يصدقوني حتى ذبحوا لي أرنبا ، واطعموني إيّاه فأكلته - وكنت جائعا - (باعتبار أن مذهب الشيعة يحرّم أكل الأرانب ، فأرادوا التأكد من عدم تشيّعه)(٦)!! .

أمّا ياقوت الحموي ، فقد ذكر في معجمه ، انه في سنة ٦١٧ هـ مرّ على مدينة (ريّ) فوجد أكثرها خرابا ، ولمّا سأل بعض عقلائها عن السبب أجاب بأنه كان في المدينة ثلاث طوائف : شيعة وأحناف وشافعيّة .. فتظاهر الأحناف والشافعية على الشيعة ، وتطاولت بينهم الحروب ، حتى لم يتركوا من الشيعة الا من نجا بنفسه ، ثم وقعت الحرب بين الأحناف والشافعيّة ، فتغلّب هؤلاء على اولئك ، وهذا الخراب هو في ديار الشيعة والأحناف فقط (٧) .

ويصل التعصّب المذهبي بالبعض الى حدّ يدفعه للابتعاد عن بعض السنن والأعمال ، رغم شرعيتها لتداولها عند أهل مذهب آخر ، خلافاً لقوله تعالى (الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه) .. فقد ذكر الزرقاني في (المواهب اللدنية) في صفة عمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، على رواية علي عليه السلام ، في إسدالها على منكبه حين عمّمه رسول الله ، ثم قول الحافظ العراقي ، ان ذلك أصبح شعار كثير من فقهاء الاماميّة ، فينبغي تجنبه لترك التشبّه بهم !! (٨) .

وقال الزمخشري في كيفية الصلاة على النبي محمد (صلى الله عليه وآله) : وأما إذا أفرد غيره من أهل البيت بالصلاة كما يفرد ، فمكروه لأن ذلك صار شعارا لذكر رسول الله ، ولأنه يؤدّي الى الاتهام بالرفض) !(٩) .

وضمن هذا السياق يقول ابن تيمية في منهاجه عند بيان التشبه بالشيعة : ومن هنا ذهب من ذهب من الفقهاء الى ترك بعض المستحبات ، اذ صارت شعاراً لهم ، فانه وان لم يكن الترك واجباً لذلك ، لكن في إظهار ذلك مشابهة لهم ، فلا يتميّز السنّي من الرافضي ، ومصلحة التمييز عنهم لأجل هجرانهم ومخالفتهم أعظم من مصلحة ذلك المستحب (١٠)! .

هكذا يفعل التعصب بأهله : ترك ما ندب اليه الشرع ، إصراراً على إيجاد الحواجز والفواصل بين المسلمين ، والدعوة

التعصّب الطائفي يقود البعض الى ترك بعض السنن ، ويحمل دعوة صريحة الى التنافر والتهاجر المنهي عنه شرعاً بين أبناء الأمّة الواحدة

المتعصّبون طائفيّاً يريدون إعادة الماسي في وقت تشتدّ فيه حاجة الأمّة الى التماسك لمواجهة التحديات الحضارية

الصريحة الى التنافر والتهاجر المنهي عنه شرعا بين أبناء الأمّة الواحدة .

وقال مصنف الهداية من الحنفيّة : ان المشروع التختم باليمين ، لكن لما اتخذته الرافضية جعلناه في اليسار (١١) .

ويقول اخر : ان تسطيح القبور هو المشروع ، ولكن لما جعلته الرافضية شعارا لها ، عدلنا عنه الى التسنيم (١٢)!! .

هنا ينزلق المتعصبون الى خطأ جسيم بدافع من طائفيّتهم ، بأن يبتدعوا من أنفسهم حكماً مخالفاً لما شرعه الله ، غافلين عن قوله تعالى : ﴿ولا تقولوا لما تصف السنتكم هذا حلال وهذا حرام ، لتفتروا على الله الكذب ، ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون﴾ .

وكم من عالم مسلم دفع حياته ثمناً لابدائه رأياً يعتقده ، أو فتوى استنبطها ، لتسلّط سيف الارهاب الطائفي على المجتمع ، فهذا المولى ظهير الدين الاردبيلي ، حكم عليه بالاعدام واتّهم بالتشيع - وهو لم يكن شيعياً - وذلك لأنه ذهب الى عدم وجوب مدح الصحابة على المنبر ، وانه ليس بفرض ، فقبض عليه وقدّم للمحاكمة وحكم عليه بالاعدام ، ونفذ الحكم في حقّه ، فقطعوا رأسه ، وعلقوه على باب زويلة بالقاهرة (١٣)!! .

وهذا سليمان بن عبد القوي المعروف بأبي العباس الحنبلي ، المتولد سنة ٦٥٧ هـ ، والمتوفى سنة ٧١٦ هـ ، كان من علماء الحنابلة ، ومن المبرزين في عصره ، ودرس في أكثر مدارس الحنابلة في مصر ، ولكن لأنه مدح الامام علي بقصيدة ، وأبدى رأيه حول منع الخليفة عمر لكتابة الأحاديث بأن ذلك صار سبباً لعدم انضباط الاحاديث وضياعها ، لذلك اتهم بالرفض ، وعزّر في القاهرة ، وناله الضرب والسجن والتبعيد عن وطنه ، وفصل عن وظيفة التدريس ، وكان يستغرب مما نسب اليه قائلا :

حنبلي رافضي ظاهري أشعري إنها إحدى الكبر(١٤)

وذكروا ان محمد بن جرير الطبري ، صاحب التفسير والتاريخ ، ألف كتاباً في اختلاف الفقهاء ، ولم يتعرّض فيه لآراء الامام أحمد بن حنبل ، لانه يعتبره محدثاً أكثر منه فقيهاً ، فأساء ذلك الحنابلة ، فسألوه عن حديث الجلوس على العرش ، فقال : أنه محال ، وأنشد :

سبحان من ليس له أنيس ولا له في عرشه جليس

فمنعوا الناس من الجلوس اليه ، ومن الدخول عليه ، ورموه بمحابرهم ، فلما لزم داره ، رموه بالحجارة حتى تكدّست (١٥) .

تلك كانت بعض اللقطات من ماسي خط التعصّب والارهاب الطائفي ، والذي كاد ان يغطي صفحات تاريخ الامة ، لولا وعي وتضحيات المخلصين الذين يشكّلون خط الوعي والتحرر والانفتاح في تاريخنا الاسلامي ، ونحن الان مطالبون بمتابعة هذا الخط وإحيائه في الواقع المعاصر ، والوقوف امام من يريدون إعادة وتكرار تلك الماسي الطائفية في وقت تشتدّ فيه حاجة الأمة الى التماسك والالتحام لمواجهة التحديات الحضارية والأخطار المعادية .

هوامش

(١) معجم رجال الحديث ، السيد الخوئي ، جزء ١ ص ١٤٩ .

(٢) الاسلام بين السنة والشيعة ، جزء ٢ ، ص ٦٩ .

(٣)الامام الصادق والمذاهب الأربعة ، ج ١ ، ص ٥٣ ، نقلا عن جامع أسانيد أبي حنيفة ج ١ ، ص ٢٢٢ .

(٤)بحار الأنوار ، ج ٦٩ ، ص ١٥٩ .

(٥)ما لا يجوز فيه الخلاف بين المسلمين ، ص ٧٩ .

(٦)الاسلام بين السنة والشيعة ، ج ١ ، ص ٤٩ .

(٧)الشيعة في الميزان ، ص ١٩٦ .

(٨)الامام الصادق والمذاهب الاربعة ، ج ١ ، ص ٢٠٥ .

(٩)المصدر السابق ، ص ٢٥٣ .

(١٠)المصدر السابق ، ص ٣٢٥ .

(١١)المصدر السابق .

(١٢)المصدر السابق ٣٢٦ .

(١٣)المصدر السابق ، ص ٢٥٩ ، نقلا عن شذرات الذهب ، ج ٧ ص ١٧٤ .

(١٤)المصدر السابق ، ص ٢٦٠ ، نقلا عن تاريخ علماء بغداد ، ص ٥٩ .

(١٥)المصدر السابق ج ٤ ، ص ٥١٩ .

من طرائف حرب الخليج

تردّدت الكثير من الطرائف اثناء الحرب الخليجية الاخيرة ، أحببت الأشارة اليها في هذه الصفحة التي يفترض ان تكون خفيفة بعد الوجبة الثقيلة التي يحتويها العدد .

من الطرائف الشائعة : ان صدام حسين ارسل لقادة دول مجلس التعاون الخليجي الذين اجتمعوا في الدوحة قطعة من الصابون (لكي يغسلوا يدهم من الكويت) ، وأن المعارضين العراقيين حمّلوا سعدون حمّادي الذي زار طهران ، قطعة صابون ليستحم سيّده في البحر الميّت .

وان الشيخ عيسى قال للشيخ جابر : لماذا كنتَ اوّل الشاردين من الكويت ؟! .

فردّ لكي أكون اوّل المدافعين عنها ! .

واتصلت كويتية من منفاها بالسعودية بمنزلها في الكويت بعيد الغزو ، فالتقط احد الجنود الهاتف ، وسألته : هل هذا هو بيتنا ؟! .

أجاب : نعم ، ولكن كيف يعمل الفيديو ؟! .

وهناك طرفة حقيقية تقول ان هندياً يبيع في إحدى بقالات الدمام ، سقط مغشيّاً عليه حينما رأى جنديين أميركيين جاءا لشراء الأغراض ، وهما يحملان السلاح .. وقد تصوّر الهندي انّهما عراقيان .

وطلبت إحدى بنات صدام (هلا) هديّة من أبيها بمناسبة عيد ميلادها ، الذي صادف بعد اسبوع من الغزو العراقي للكويت ، فقال لها ابوها : انتظري قليلا وسأعطيك البحرين ، لأنّ اخاك عدي قرّر ان تكون الكويت هديّة له في عيد ميلاده السابع والعشرين ! .

وكتب بحراني - نسبة الى البحرين - شعارا على منارة مشهورة في قرية سنابس بالبحرين يقول : يسقط صدّام حسين في النار .

ولأنّ رجال المخابرات الذين هم في اكثريّتهم من البلوش ، قد تعلّموا ان يشطبوا كل شعار مناهض للحكومة ، ويغيّروه الى عكسه ، فشطبوا يسقط ووضعوا مكانه (يعيش) ! .

ولمّا تاخّر الشيخ جابر عن العودة الى وطنه خوفاً على نفسه ، لامه الناس على ذلك ، خاصة بعد ان زار رئيس الوزراء البريطاني الكويت .. ولكنّ أحد المغفّلين من جماعة الامير قال لمّا ساله الناس عن سرّ تاخّر الامير : ان سموّه يريد ان يطمئن على عودة جميع ابنائه في الخارج ، قبل ان يعود هو شخصياً يطمئن على هروب عياله أولاً ؟ .

وسئل احد العاملين مع الشيخ جابر : ماذا يعمل الشيخ هنا في الطائف في قصر شيراتون ؟! .

أجاب : إنّ سموّه يقسّم وقته بين قراءة الجرائد عن وطنه السليب ، وبين هوايته المحبّبة وهي السباحة .. وأخشى ان يطول المقام به فيرسل الى مستشفى المجانين الوحيد في المملكة والذي يقع على مقربة من هنا ، كما اقترح الشيخ سعد ! .

وسئل طارق عزيز عن سرّ سقوط الشيخ صباح الأحمد مغشيّاً عليه في اجتماع وزراء خارجية الدول العربية في القاهرة بعيد الغزو ، فقال : لا صحة لما نسب الى الوفد العراقي بأنه تعامل معه بالصحون ، ولكنّنا واجهناه بفيلم يحوي حقائق دامغة ! .

ولاحظ احد السعوديين ان الملك فهد قد انخفض وزنه الى ما يقرب من الثلث ، فسأل زميلاً له عن السرّ ، فقال مجيباً : بسبب الاسهال السياسي ، الذي بانت أعراضه على أمير الكويت في الخفجي ! .

وربما تتذكّرون الطرفة التي تقول ان صدّام أجاب حين سُئل : اذا كنت قد اكملت احتلال الكويت في ثلاث ساعات ، فكم يستغرق احتلال البحرين .. وانه اجاب : بانه لا يحتاج الى جهد يذكر ، بل يستطيع احتلالها بالفاكسميلي ! .. ولكن هناك طرفتين عن الشيخ عيسى يتناقلهما مواطنو الخليج .

إحداها تقول ان الشيخ جابر طلب من الشيخ عيسى ان يتدخّل لدى صدّام ، وان يقنعه بالخروج من الكويت سلماً .. فتراخى الشيخ عيسى ، ولكن بعد الالحاح اتصل بصدّام ، وقال له : لقد خرّبت المنطقة ودمّرت مؤسساتها وألّبت الشعوب على حكوماتها ، فماذا تريد اكثر من ذلك ؟! .

هنا سأل صدام : من يتكلّم معي ؟! .

أجاب عيسى : أمير قطر يتحدّث معك ! .

أمّا الثانية فتقول ان صدّام حسين انزعج جداً من مكالمات تأتيه على هاتفه الخاص ، وبمجرد ان يرفع السماعة يسمع سباباً ثم يغلق الخط .

فكّر صدام ، فقال ان احداً لا يفعل هذا الاّ الشيخ عيسى .. وهنا وبمجرّد ان انتهت آخر مكالمة سباب له ، اتصل بالشيخ عيسى ، الذي ما ان سمع صوت صدام حتى عرفه ، فقال مقلّداً : (إن مكالمتك لا تتم بالطريقة التي استعملتها ، فضلاً تأكّد من الرقم مرّة اخرى

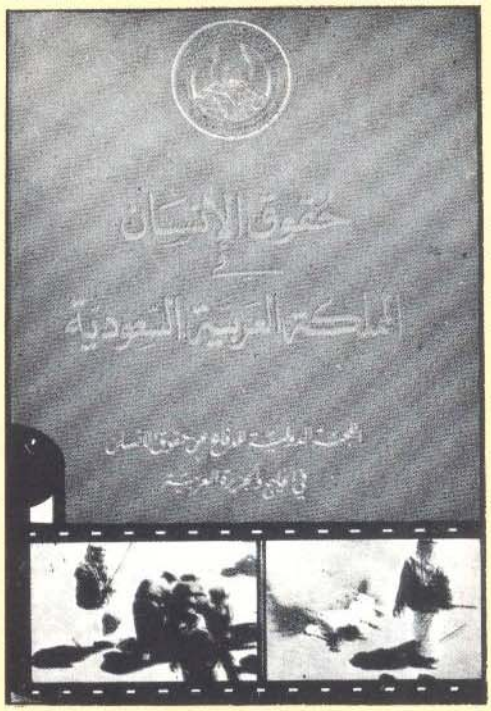

حقوق الانسان في المملكة العربية السعودية

يقع الكتاب في ٥٢٠ صفحة ، وهو من إعداد اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية .

ويتناول الكتاب موضوع حقوق الانسان في السعودية ، ومجمل الانتهاكات الواقعة على المواطن حيث اخذت اللجنة على عاتقها تحمّل مسؤولية الدفاع عن حقوق الانسان ، وسجّلت خلال فترة زمنيّة محدّدة حالات عديدة عن الاعتقالات المتزايدة ، وحالات التعذيب الشديدة ، والتي أدّت الى وفاة العديد من السجناء ، كما رصد الكتاب أحكام الاعدام التي سجّلت فيها الحكومة السعودية رقماً قياسياً مقارنة مع مجموعة كبيرة من الدول الاخرى .

وأوضح الكتاب انتهاك الحكومة السعودية للتشريعات الدولية التي أقرّتها الأمم المتحدة فيما يتعلّق باحترام حقوق الانسان ، وكيف ان تلك الحكومة اصدرت مجموعة من التشريعات المقيّدة للحريات العامّة ، اضافة الى انتهاكاتها في مجالات اقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة .

يطلب من اللجنة الدولية للدفاع عن حقوق الانسان في الخليج والجزيرة العربية - فرع بيروت -

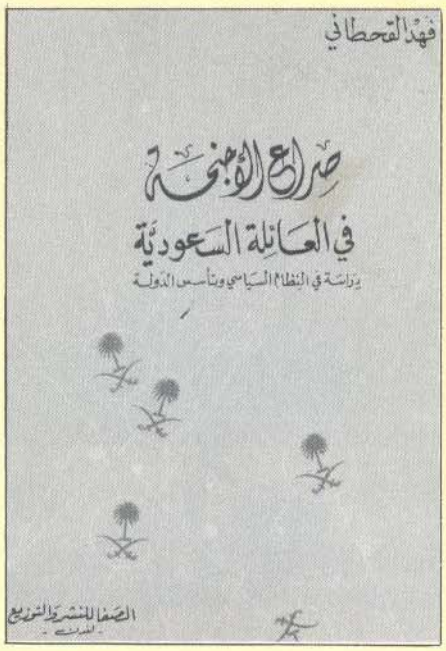

صراع الاجنحة في العائلة المالكة السعودية

فهد القحطاني

يقع الكتاب في ستمائة صفحة ، من الحجم الكبير ، للمؤلف الاستاذ فهد القحطاني ، والكتاب يعدّ دراسة موثقة عن تاريخ النظام السعودي وطريقته في الحكم ، كما انه يتكلّم عن الاجنحة المتصارعة في النظام السعودي ، وسيطرة الجناح السديري الذي يتزعمه فهد ، الملك الحالي للسعودية ، ويتعرض ايضا الى تسلسل القوى في الطبقة الحاكمة ، ومجلس الاسرة المالكة ، بالاضافة الى مواضيع اخرى متفرقة ، مع ملحقات تابعة للكتاب .

ويعدّ الكتاب احدث دراسة عن المملكة وطريقة الحكم فيها ، والقوى التي تتجاذبها ، وتأثيرات الجيش ، وعمل الوزراء والموظفين .. انه سجل حافل في كل ابعاد الاوضاع السعودية لا غنى للمهتم عن قراءته .

يطلب الكتاب من المكتبات العربية بلندن ، او على عنوان المجلّة .

قيمة الكتاب مع تكاليف البريد ١٥ جنيه استرليني .